جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـة الدراسات العليا

أثر تحليل المخاطر فى قرارات منح التمويل

دراسة (على عينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان)

Impact of Risk Analysis on Decisions of Granting finance

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى الدراسات المصرفية

أعداد الدارس :
مصعب حسن أحمد عبد الرحمن

أشراف الدكتور :
أحمد علي احمد محمد

2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿..... وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم
[سورة يوسف الاية 76].

الإهـــــداء

الى والدى .....(رمز الطيبة)

الى من كانت كلماتها دستور حياتى ودعواتها منار دربى ومشعل مستقبلى ونبراسى ... وتبقى دعواتى لها ... أمى..(رحمها الله)

الى زوجتي وأبني.....

الى أخي وأختي .....

الى أصدقائي .....

الى كل من وقف بجانبي .....

الى كل من ذكرت ونسيت ، أهدى هذا الجهد المتواضع ، سائلا المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن ينفع به غيرنا ، ويزيدنا علماَ وتقوى.

شكـــر وتقدير

بداية أتوجه بالشكر لله الواحد القهار ، الذى لااله اِلا هو مالك كل شئ ، الذى أمرنا ان نقدم الشكر لمن علمنا ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من صنع لكم معروفا فكافؤه ، فاِن لم تجدوا ما تكافؤه به فأدعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه) ، وذلك وفاءا واعترافا بالجميل .

وأقدم خالص شكرى :

- الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية
- الى اسرة بنك النيل للتجارة والتنمية الذين لم يتوانوا فى مساعدتى.
- الى أسرة أتحاد المصارف السودانى – متمثلة فى المجلة العلمية.
- للدكتور الفاضل / أحمد على أحمد ، مؤجها اليه بجزيل الشكر والعرفان لجهده الذى بذله معى في متابعة هذا البحث ، وعلى ماقدمه لى من نصح وارشاد وخبرات ساهمت فى انجازها واتمأمها .
- دكتور ابراهيم فضل المولى البشير للنصح والارشاد.
- للدكتور الفاضلة / هويدا ادم الميع لما قدمته لى من توجيهات وتعديلات فاعلة ساهمت فى أثراء الدراسة وتعزيز مكانتها وتقويم منهجيتها العلمية.
- الى صديقى دكتور / صديق عبدالرحمن شعيب على النصح والارشاد.

المستخلص

تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين الوظيفة الأساسية لأي بنك والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته، مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح التمويل . و حيث أن الأساليب التقليدية المعتمدة عند اتخاذ قرارات منح التمويل لم تعد تستجيب لاحتياجات متخذي قرار التمويل، بسبب محدوديتها من جهة، وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل والبيئة الاقتصادية والمالية من جهة أخرى، كان لابد من البحث عن أساليب وأدوات أخرى بديلة أو مكملة بغرض اتخاذ قرار ائتماني أكثر رشدا وأمانا بالنسبة للبنك. ومثال ذلك تحليل مخاطر التمويل، و لإيضاح ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية: عدم تحليل المخاطر يؤثر على قرارات منح التمويل مما يؤدي خسائر مالية في البنوك.

يهدف البحث الى تحديد المخاطر فى قرارات منح التمويل ، ودرجة تأثير هذه المخاطر فى قرار منح التمويل فى المصارف التجارية السودانية.

ولبيان ذلك تم إعداد استبيان و توزيعه على موظفى ادراة المخاطر فى المصارف التجارية المدروسة والمتمثلة فى (بنك التضامن الاسلامى ، بنك فيصل الاسلامى السودانى ، بنك النيل للتجارة والتنمية .) تم توزيع 100 استبيان وتحليل البيانات التي توصلت لها الدراسة باستخدام البرنامج الاحصائى SPSS.

وفى ظل أفتراض وجود تأثير (للمخاطر المتعلقة بالعميل ، المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي اليه العميل ، المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله ، المخاطر المرتبطة بالظروف العامة السياسية والاقتصادية و المخاطر المتصلة باخطاء البنك) فى قرارات منح التمويل فى المصارف التجارية .خلصت هذه الدراسة الى ان هنالك دوراً مهما ذو دلالة احصائية لكل من العوامل السابقة فى أتخاذ قرار منح التمويل.

كما توصلت الدراسة الى توصيات اهمها ضرورة مراعاة شخصية العميل من ناحية الالتزام عند منح التمويل ، كما تؤكد على ضرورة مراعاة شخصية العميل وموقعة التنافسى فى السوق عند منح التمويل، ضرورة تحديد نوع الائتمان التى يرغب بمنحها للعميل بناءاَ على نوع النشاط الذى يقوم به ، ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل ، ضرورة توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فى ادارة الائتمان .

Abstract

The process of collecting savings in the form of deposits and giving them to investors is the primary function of any bank and the return generated by this process represents the main axis of its revenues, no matter how many other sources are, and this is what imposes on banks the interest in the credit function, especially the process of granting finance. As the traditional methods adopted when Making finance decision decisions no longer responds to the needs of credit decision-makers, due to their limitations on the one hand, and the increase in data related to applicants for financing and the economic and financial environment on the other hand, it was necessary to search for other alternative or complementary methods and tools for the purpose of taking a decision more accurate for the bank . that risk analysis, and to clarify that we have introduced the following problem: non analysis risk affects the decisions to grant finance which leading to financial losses in banks.

The research aims to determine risks on the decisions to grant financing, and the degree of the impact of these risks on the decision to grant financing in Sudanese commercial banks.

To demonstrate this, a questionnaire was prepared and distributed to risk mangement employees in the commercial banks under study,100 questionnaires were distributed and the data reached by the study were analyzed using the SPSS statistical program.

Under the assumption that there is an effect (the risks related to the customer, the risks associated with the sector to which the customer belongs, the risks associated with the activity that was funded, the risks associated with general political and economic conditions and the risks related to the bank's mistakes) in the decisions to grant financing in commercial banks. There is an important statistically significant role for each of the previous factors in deciding to grant financing.

The study also reached recommendations: the necessity of taking into account the customer's personality in terms of commitment when granting financing, as well as stressing the need to take into account the customer's personality and the competitive position in the market when granting financing, the need to determine the type of credit that he wishes to give to the customer based on the type of activity he is doing, the need to consider Economic and political conditions over the repayment period granted to applicants for financing, the need to provide specialized and efficient expertise in credit management.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهـــــداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
abstract	ه
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ط
المقدمة	
أولا : الاطار المنهجى	2
ثانيا : الدراسات السابقة	6
الفصل الاول : الائتمان المصرفى ومفهوم التمويل	
المبحث الاول : الائتمان المصرفى والسياسات الائتمانية	20
المبحث الثانى : مفهوم التمويل	48
المبحث الثالث : أدوات الاستثمار المالى (صيغ التمويل الاسلامى)	51
الفصل الثانى : المخاطر	
المبحث الاول : المخاطر	64
المبحث الثانى : المخاطر الائتمانية والتحليل الائتمانى	74
المبحث الثالث : ادارة الائتمان والمخاطر الائتمانية	95
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الاول : نبذة تعريفية عن البنوك موضوع الدراسة	107
المبحث الثانى : أجراءات الدراسة الميدانية	118
المبحث الثالث : تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات	135
النتائج والتوصيات	
النتائج	158
التوصيات	159
قائمة المصادر والمراجع	161
الملاحـق	164

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/3)	الاستبيانات الموزعة والمعادة	119
(2/3)	مقياس درجة الموافقة	120
(3/3)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل بالمجموع الكلي	122
(4/3)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل بالمجموع الكلي	123
(5/3)	معامل ارتباط بين كل عبارات من عبارات المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله بالمجموع الكلي	123
(6/3)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة بالمجموع الكلي	124
(7/3)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك بالمجموع الكلي	125
(8/3)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور قرارات منح التمويل بالمجموع الكلي	125
(9/3)	معامل ارتباط محاور محور سياسة التدوير الوظيفي بالمجموع الكلي	126
(10/3)	نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس محاور الدراسة	127
(11/3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الداسة	128
(12/3)	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر	129
(13/3)	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	130
(14/3)	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص التعليمي	131
(15/3)	يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفى	132
(16/3)	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	135
(17/3)	درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق	136
(18/3)	التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل	136
(19/3)	التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل	137
(20/3)	التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل	137
(21/3)	التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل	139

(22/3)	التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله	140
(23/3)	التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله	141
(24/3)	التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	142
(25/3)	التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	143
(26/3)	التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل	144
(27/3)	التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك	145
(28/3)	التوزيع التكراري لعبارات محور قرارات منح التمويل	146
(29/3)	التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد قرارات منح التمويل	147
(30/3)	نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المتعلقة بالعميل ومخاطر التمويل المصرفى	150
(31/3)	نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفى	151
(32/3)	نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل	153
(33/3)	نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفى	155
(34/3)	نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك وقرارات منح التمويل	156

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1)	متغيرات البحث	4
(2/1)	العلاقة بين البنك التجاري وقطاعات الفائض والعجز	20
(1/2)	متغيرات السياسة الائتمانية بالبنوك	38
(1/3)	نموذج الدراسة	121
(2/3)	التوزيع التكراري لمتغير العمر	130
(3/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	131
(4/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي	132
(5/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفى	133
(6/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	134
(7/3)	العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي	149
(8/3)	العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل	151
(9/3)	العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل	152
(10/3)	العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح	154
(11/3)	العلاقة بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفى	156

المقدمة

وتشتمل على الاتى:

- **الاطار المنهجى**
- **الدراسات السابقة**

الآطار المنهجى

مقدمة :

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة.

فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وأن حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية باعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد. فالمخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً مما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها، وتعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والمهمة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها.

وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تتضمن الأموال وعودتها إلى البنك وحمايتها من المخاطر فالائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة في حين البنك ملتزماً بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء أجالها أو عند طلبها وفي نفس الوقت فإن المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك لسبب جوهري هو أن الائتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وصناعية ، حيث أن ممارسة أي نشاط يصاحبه دائماً مخاطر واحتمالات النجاح والفشل بدرجاتها المختلفة، وبذلك فإن مخاطر عدم السداد تظل دائما قائمة مما يقع على عاتق البنك توظيف أموال مودعيه توظيفاً آمناً بعيداً عن المخاطر غير المحسوبة.

إذا فالموضوع الدراسة يدور حول قياس أثر تحليل مخاطر الائتمان على قرارات منح التمويل المصرفي لبعض البنوك (محل الدراسة) بالجهاز المصرفي السوداني، فهل يؤثر تحليل مخاطر الائتمان على قرارات منح التمويل. وكيفية تحليل تلك المخاطر الائتمانية وتصنيفها. كل ذلك سوف تتناوله هذه الدراسة محللة ومفسرة.

مشكلة البحث :

التمويل المصرفى أحد أهم سبل الحصول على رؤوس الاموال ، وبناء المشروعات الاستثمارية الكبيرة والصغيرة التى تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد القومى ، وحتى يتم أتخاذ قرار منح التمويل المصرفى بطريقه صحيحة ، لابد من دراسة المخاطر المصاحبة لقرار منح التمويل حيث يمكن صياغة المشكلة فى عدم تحليل المخاطر يؤثر على قرارات منح التمويل مما يؤدي خسائر مالية في البنوك. إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية والتي يمثل الإجابة عليها مجتمعة بصورة شكلية ومنهجية وموضوعية.

أسئلة البحث:

أما تساؤلات الدراسة فيمكن إجمالها في الآتي:

1. هل تؤثر المخاطر المتعلقة بالعميل فى قرارات منح التمويل المصرفي ؟
2. هل تؤثر المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل فى قرارات منح التمويل ؟
3. هل تؤثر المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله فى قرارات منح التمويل المصرفي ؟.
4. هل تؤثر المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية فى قرارات منح التمويل المصرفي ؟
5. هل تؤثر المخاطر المتصلة باخطاء البنك فى قرارات منح التمويل المصرفي ؟

أهمية البحث:

تتضح أهمية هذا البحث من جانبين:

أولاً: من الناحية العملية: تتمثل هذا الاهمية في التعرف على مخاطر الائتمان المؤثرة على منح التمويل المصرفي وذلك في اتخاذ القرارات الصائبة، حيث يعد النشاط الائتمانى ركيزة العمل الأَساسية بالنسبة للمصارف التجارية.

ثانياً: من الناحية العلمية: تتمثل هذا الأَهمية فى تحديد أثر تحليل مخاطر الائتمان على قرارات منح التمويل فى المصارف التجارية وذلك من خلال الجانب التطبيقى للدراسة وبالنتائج التى توصلت إِليها.

أهداف البحث:

من الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها:

1. معرفة المخاطر المتعلقة بالعميل فى قرارات منح التمويل المصرفي.
2. دراسة المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي اليه العميل فى قرارات منح التمويل المصرفى.
3. أبراز المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله فى قرارات منح التمويل المصرفى.
4. تحديد المخاطر المرتبطة بالظروف العامة السياسية والاقتصادية فى قرارات منح التمويل المصرفي .
5. توضيح المخاطر المتصلة باخطاء البنك فى قرارات منح التمويل المصرفي .

فرضيات البحث:

تسعى هذا الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى الذى ينتمي اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفي .

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفي .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفي .

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفى التحليلى.

حيث تنقسم إلى قسمين:

القسم النظري: حيث تم فيه الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث ، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة.

أما الجانب التطبيقي للبحث: فقد تم أستخدام الاستبيان فى جمع البيانات الأولية وتحليها للوصول الى نتائج وتقديم بعض التوصيات التى تساعد المصارف التجارية فى اتخاذها قرارها الائتمانى المناسب.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية : مدراء ومسئولي وموظفي أدارة الائتمان والمخاطر العاملين في أدارات عينة البنوك التجارية

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية) في العاصمة فقط.

متغيرات البحث: الشكل رقم (1) متغيرات البحث

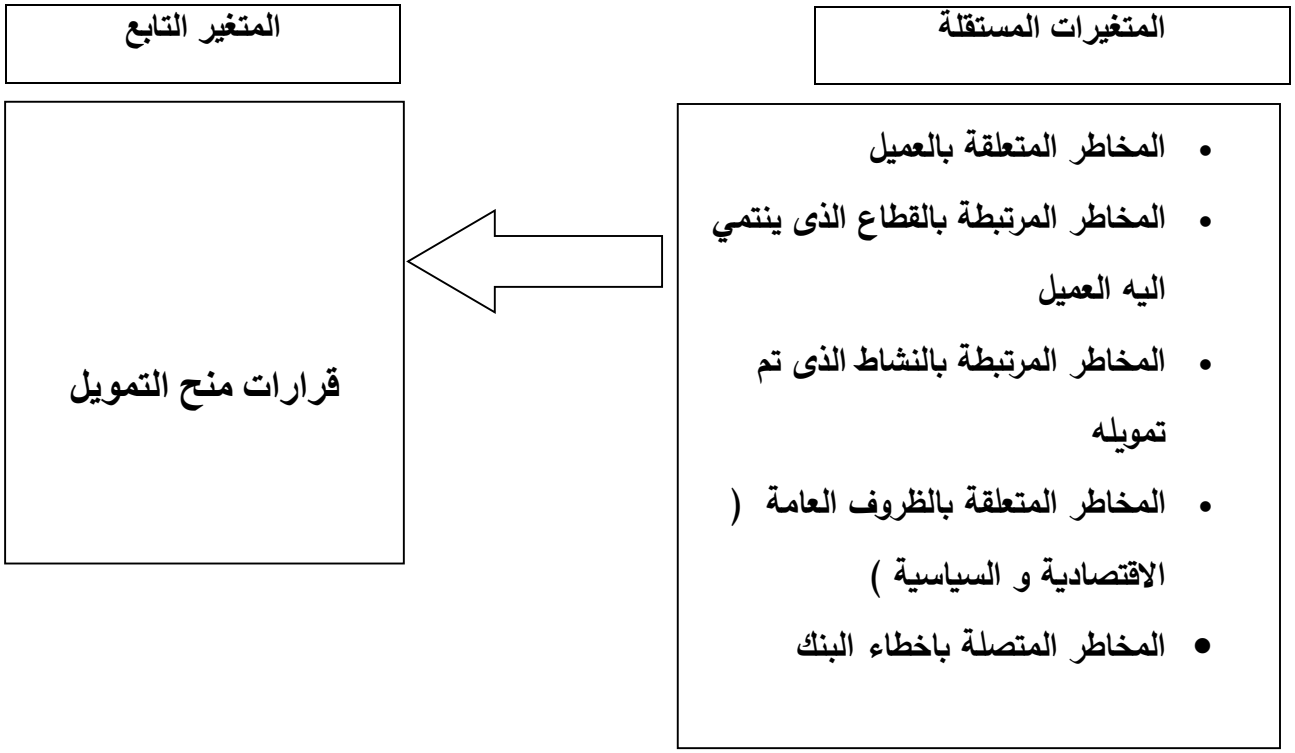

المصدر: من اعداد الباحث بناء على متغيرات الدراسة

التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة :

1- المخاطر المتعلقة بالعميل: تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءمته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل .

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة.

مجتمع البحث وعينته:

1) مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المشاركين فى عملية اتخاذ قرار منح التمويل فى المصارف التجارية ، حيث تم اختيار عينة من المصارف التجارية ممن تعاونوا بتقديم المعلومات لإتمام الدراسة وهذا العينة تمثلت فى بنوك (بنك التضامن الاسلامى ، بنك فيصل الاسلامى، بنك النيل للتجارة والتنمية)

حيث تم توزيع عدد من الاستبيانات وصل عددها إلى 100 استبيان.

2) عينة البحث:

تمثلت عينة الدراسة بجميع المشاركين فى عملية اتخاذ قرار منح التمويل للعملاء (أدارة المخاطروالاستثمار) فى عينة البنوك المدروسة .

هيكل البحث :

يتكون البحث من ثلاثة فصول ، متمثلة فى الفصل الاول وهو مكون من ثلاثة مباحث المبحث الاول الائتمان المصرفى والسياسات الائتمانية المبحث الثانى مفهوم التمويل المبحث الثالث صيغ الاستثمار المالى ، الفصل الثانى مكون من المبحث الاول المخاطر المبحث الثانى المخاطر الائتمانية والتحليل الائتمانى المبحث الثالث أدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية ، الفصل الرابع الدراسة الميدانية

الدراسات السابقة:

بهدف تكوين اطار مفهوم تستند الية الدراسة الحالية في توضيح المضمون الاساسي لموضوعها، قام الباحث بالإطلاع على الدراسات السابقه التي تناولت بتركيز او بإيجاز في حيثياتها موضوع هذه الدراسة، حيث تم الإستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن أبرز هذه الدراسات :

1/ دراسة رقية عامر عبد المجيد[1] (2000م)

تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل طالب الائتمان دراسة قوائمه المالية المقدمة ، الديون المتعثرة ساعدت في تعطيل استثمار موارد المصارف ، عدم مقدرة العملاء على سداد مديونيتهم أدى إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة ،عدم إتباع إجراءات طلب الائتمان المعتمدة لدى المصارف أدى إلى منح الائتمان بصورة غير صحيحة وعدم الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة المقدرة الائتمانية للمصارف أدى إلى عدم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

أهمية الدراسة إظهار دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية في جذب الائتمان والاستثمار ، مساهمة مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار ،العلاقة بين المقدرة الائتمانية والديون المتعثرة وأهمية جمع المعلومات ودراسة المركز المالي للعميل.

أهداف الدراسة التعرف على طبيعة العميل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري ،قياس المقدرة الائتمانية للمصارف على أثر التغيرات الاقتصادية ، تحليل العناصر المؤثرة في قابلية التوسع الائتماني من خلال قياس المقدرة الائتمانية.

فرضيات الدراسة الفرضية الأولى المقدرة الائتمانية للمصارف لها دور أساسي في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار ،الفرضية الثانية مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية لها دور في جذب الائتمان والاستثمار و الفرضية الثالثة تتأثر المقدرة الائتمانية للمصارف بحجم الديون المتعثرة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجية الأسلوب التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي تخص موضوع الدراسة ،الأسلوب الاستنباطي لتحديد حقيقة مشكلة الدراسة ،الأسلوب الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة.

---

[1] رقية عامر عبد المجيد، تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدى متخذي القرارات الاستثمارية، بحث لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2000م

النتائج: كانت أهم نتائج الدراسة ضعف الائتمان المقدم من المصارف التجارية بالسودان لقطاع التجارة الخارجية أدى إلى ضياع الكثير من المكاسب بسب بعدم قدرة هذه المصارف من تحقيق التوازن المطلوب بين القطاعات المصرفية بمختلف نشاطاتها ، منح الائتمان عن طريق العلاقات الشخصية بين إدارة المصرف والعميل أدى إلى أن معظم مبالغ الائتمان تمنح لعدد محدود من العملاء وبضمانات لا تذكر اعتماداً على العلاقات الشخصية بين إدارة المصرف والعميل ، عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تمثل الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط التي تزود بها بإدارة المصرف لمساعدتها في اتخاذ القرار الائتماني ، قلة الاهتمام بتحليل وقياس المقدرة الائتمانية للمصرف وتحليل وقياس الجدارة الائتمانية للعميل تؤدي إلى اتخاذ قرار ائتماني غير سليم ، قلة الزيادة الميدانية من قبل المصرف، والمتابعة الفاعلة بعد منح الائتمان ، عدم الالتزام من اللوائح والضوابط الصادرة من بنك السودان تعتبر من الأسباب الرئيسية لزيادة المخاطر.

التوصيات ومن اهم التوصيات الاهتمام بتحليل وقياس المقدرة الائتمانية للمصارف التجارية بالسودان وتحليل الجدارة الائتمانية للعميل ،الاهتمام باستخدام المؤشرات المالية التي تمكن من الحكم على المقدرة الائتمانية ،الاهتمام برسم سياسة ائتمانية يوضح فيها كيفية استخدام الأموال بالأسس التي تبنى عليها قرارات منح الائتمان ، وجود سياسة ائتمانية مكتوبة تتضمن معايير وشروط لتحديد كيفية توجيه استخدام موارد المصرف ، التركيز على التحليل الائتماني وذلك بتجميع المعلومات الائتمانية حول العميل طالب الائتمان والظروف المحيطة بنشاطه ، الحرص على الدقة عند تقدير جودة الضمانات المقدمة من العملاء للحد من زيادة حجم تعثر الديون.

تميزت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها توصلت الى أن الاهتمام بتحليل وقياس المقدرة الائتمانية للمصارف التجارية بالسودان وتحليل الجدارة الائتمانية .بينما توصلت دراسة الباحث إلى أن منح قرارات التمويل المصرفي تتأثر بالمخاطر المرتبطة بالقطاع التجاري

2/ دراسة دعاء سعد الدين بكر أحمد (2005م)[1]

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في خدمة القطاع المعرفي لترشيد قرارات الائتمان وخفض حجم المخاطرة الائتمانية إلى أقل حد يمكن، بالإضافة إلى التعرف على أفضل المؤشرات المحاسبية لقياس التعثر والتوازن المالي للشركات.

مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات كتب يمكن تطوير أساليب التحليل المحاسبي للتنبؤ بالتعثر المالي بما قد يؤدي إلى تخفيض مخاطر فتح الائتمان للشركات.

[1] دعاء سعد الدين بكر أحمد ، بحث لنيل درجة الماجستير، مجلة الدراسات المالية والتجارية جامعة بنها بعنوان التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التبؤ بالتعثر المالي بهدف تخفيض مخاطر الائتمان المعرفي في دراسة تطبيقية2005 م

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تطوير أساليب التحليل المحاسبي المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي بما يخدم الجهاز المعرفي في ترشيد قرارات منح الائتمان وتخفيف المخاطر المرتبطة بهذه القرارات.
نتائج الدراسة: إن المؤشرات المحاسبية (نسبة السيولة السريعة – معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران إجمالي الأصول) من المؤشرات التي تتنبأ بالتعثر المالي.
بالإضافة إلى المؤشرات المحاسبية (معدل العائد على الأصول – نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات – نسبة المديونية) من المؤشرات التي تتنبأ بالتوازن المالي.
أهم التوصيات: ضرورة تطوير وتحديث نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لتفادئ الانتقادات الموجهة إليها باستخدام مدخلات جديدة على هذه النماذج لتأكيد مدى صلاحيتها وفعاليتها باستمرار.
تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن المؤشرات المحاسبية (نسبة السيولة السريعة – معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران إجمالي الأصول) من المؤشرات التي تتنبأ بالتعثر المالي بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك أثر إيجابي بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي

3/ دراسة عمر علي بابكر الطاهر[1] (2006م)

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم التسهيلات الائتمانية بصفة عامة ومفهوم التسهيلات الائتمانية المتعثرة وحجمها لدى المصارف التي تشكل مجتمع البحث ، التعرف على أهم الأسباب والعوامل المؤثرة على تعثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف في السودان ، إبراز ومعرفة أثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك على تعثر التسهيلات ، إبراز ومعرفة أثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالعميل على تعثر التسهيلات ، إبراز ومعرفة أثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك المركزي على تعثر التسهيلات لائتمانية.

مشكلة البحث: مشكلة تعثرات التسهيلات الائتمانية لها أبعاد مختلفة ودلالات خطيرة فهي تشكل عبئاً ثقيلاً على المصارف خاصة إذا أصبحت الديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها، وفي الوقت نفسه على العمل إذا عجز على السداد فقط يضطر أحياناً إلى بيع منزله أو الأرض الزراعية التي يعتمد عليها في دخله أو أن يعاقب بالسجن، ويترب على ذلك إساءة لسمعة العميل وأيضاً للمصرف.

أهمية البحث: إن تعثر التسهيلات الائتمانية يلعب دوراً هاماً على الساحة المعرفية في أي بلد من البلدان وتسعى معظم هذه البلدان إلى بحث هذا الموضوع لأهميته وآثاره الاقتصادية التي لا تقتصر على المصارف والعملاء فقط بل تمتد إلى مجالات أوسع وتؤثر على القاعدة المصرفية التي هي المحرك الأساسي لعملية التنمية في البلاد.

[1] دراسة عمر علي بابكر الطاهر، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية الأسباب والنتائج 1970-2000م، دراسة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م.

منهجية البحث: إن هذا البحث وصفي تاريخي وميدان تطبيق على عينة من المصارف في السودان ويسعى لإبراز العلاقة ما بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك مانح التسهيلات الائتمانية والعوامل والأسباب المتعلقة بالعميل الطرف الثاني في معادلة الائتمان والأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية.

فروض البحث: كانت أهم فروض البحث الفرضية الأولى لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية والفرضية الثانية لا توجد هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسباب، والعوامل المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية و الفرضية الثالثة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك المركزي وتعثر التسهيلات الائتمانية.

النتائج أهم نتائج البحث أدت المشكلة إلى استحداث زيادات مستمرة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة لعدم كفاية أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة ما أخذ يتحقق بالفعل من ديون معدومة ، ملفات عدد كبير من عمليات التمويل أخذت طريقها للقضاء بسبب تعثر مزمن أو صعب المعالجة ،حدوث تبدلات في قيمة الضمانة التي سبق أن حسبت من قبل إدارة البنك ، حدوث التراكم في الخسائر التشغيلية لدى العملاء المقترحين يؤدي إلى تآكل رؤوس الأموال والأرباح المحتجزة مما يعرض المصرف إلى أزمة السيولة وأزمة الملاءمة المالية ، تعرض رؤوس الأموال للضغط لانخفاض ربحية العمليات المصرفية المتنقلة بنتائج التمويل المتعثر وحجم انخفاض الخدمات المصرفية بسبب هبوط النشاط الاقتصادي ، إغلاق بعض الفروع غير المربحة سعياً وراء خفض الكلفة هي أيضاً نتيجة تعثر التسهيلات المصرفية.

التوصيات ومن اهم التوصيات الاهتمام بشئون موظفي البنوك العامة والخاصة والوقوف على حالهم ، أن يتم اختيار الموظفين بدقة وعناية وفق المعايير العلمية بجانب المؤهلات الأكاديمية ،أن لا يستمر الموظف في موقعه الوظيفي أكثر من عام ، أن تكون القرارات المصرفية محكومة باللوائح والمنشورات ، القيام بإصدار مرشد لعمليات التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامية ،أن تكون للعميل الخبرة الكافية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية المتعثرة والتوقف عن منح التمويل المصرفي لأجهزة الدولة المختلفة التي تصر الدول على استمرارها رغماً عن استنزافها واستهلاكها الموارد.

تميزت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها توصلت الى أن إختيار الموظفين بدقة وعناية وفق المعايير العلمية والمؤهلات الأكاديمية ،كما أن القرارات المصرفية يجب أن تكون محكومة بالوائح والمنشورات .بينما توصلت دراسة الباحث إلى أن منح قرارات التمويل المصرفي تتأثر بالمخاطر المرتبطة بالقطاع التجاري .

4/ دراسة ندى عبد الماجد حامد خليل[1] (2007م)

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على ما كان تبني المخاطر ناتجاً عن سوء تنفيذ وتخطيط للضوابط والسياسات الواجب والالتزام بها فيما يختص بالصيغ التمويلية أم ضعف الكوادر العاملة في المصارف السودانية وكيفية التحوط لتفادئ وقوع تلك المخاطر حتى لا تتعرض المصارف لهزات تؤثر على مقدراتها المالية وسمعتها الائتمانية.

أهمية الدراسة: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي تمارسها المصارف إن كان نوعها مصارف إسلامية أو ربوية وفقاً لأهدافها ومحدداتها كما يلعب التمويل دوراً أساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في دعم المشاريع الإنتاجية والاستثمارية في شتى المجالات.

فروض الدراسة تقع على مجلس الإدارة المسئولية النهائية في إدارة المخاطر ،عدم التقيد بضوابط منح التمويل يعتبر من أهم أسباب زيادة المخاطر و تتأثر إدارة المخاطر بالأوضاع الاقتصادية في الدولة.

نتائج الدراسة: ومن أهم النتائج عدم التزام المصارف بالضوابط الخاصة يمنح التمويل الصادرة في بنك السودان المركزي يعتبر الأسباب الرئيسية الزيادة المخاطر ، تؤثر الظروف السياسية على التمويل والتي تشمل القوانين الاستثمارية وظروف السوق وظروف الحرب و عدم توفر الكوادر المدربة التي تجمع المعرفة الشرعية والاقتصادية إضافة لضعف الأجهزة الرقابية داخل المصارف تساعد على ازداد التعثر.

توصيات الدراسة واهم التوصيات تأهيل إدارات الاستثمار في المصارف تأهيلاً أكاديمياً ، نشر الوعي المصرفي على أن يتم التركيز على توعية العملاء فيما يتعلق بنصيب التمويل والجوانب الشرعية خاصة بصفة المرابحة و التنويع في استخدام صيغ التمويل الإسلامية من قبل المصارف.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن عدم التزام المصارف بالضوابط الخاصة بمنح التمويل الصادرة في بنك السودان المركزي يعتبرمن الأسباب الرئيسية لزيادة المخاطر بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك أثر سلبي للمخاطر المتعلقة بالقطاع الذي ينتمي له العميل وقرارات منح التمويل المصرفي.

5/ دراسة محمد الضو علي البشير[2] (2008م)

---

[1] ندى عبدالماجد حامد خليل ، إدارة مخاطر التمويل في المصارف السودانية دراسة حالة البنك السعودي السوداني 2001-2007م أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م:

[2] محمد الضو على البشير ، دور معايير منح التمويل وإجراءاته في منع التعثر بالبنوك التجارية (بنك التضامن الإسلامي للفترة 2002-2007م) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة دور معايير وإجراءات منح التمويل في منع التعثر بالبنوك التجارية والمعوقات التي تعترض منح التمويل من قبل المصارف من حيث معايير التمويل، إجراءات التمويل، حجم التمويل، وضع التمويل.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة دور معايير وإجراءات منح التمويل في منع التعثر بالبنوك التجارية و التعرف على أسباب التعثر وفشل العملاء في السداد.

وتمت الدراسة على الفرضيات الآتية الالتزام بأسس وضوابط منح التمويل الصادرة عن البنك المركزي والالتزام بلوائح البنك الداخلية الخاصة بضوابط وإجراءات منح التمويل يؤدي إلى تقليل نسبة التعثر ، كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية المراد تمويلها وتقديم الضمانات الجيدة من قبل العملاء يساعد في الحد من تعثر سداد التمويل ، قوة المعلومات الائتمانية وفعالية الرقابة والمتابعة المعرفية بعمل على تخفيض أزمة الديون المتعثر بصورة عالية و كفاءة إدارة التمويل وخبرة العميل ومصداقية وسمعته يساعد في الحد من تفاقم وتعثر المديونية في البنوك التجارية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث الالتزام بأسس منح التمويل المصرفي الصادرة من البنك المركزي يؤدي إلى تقليل نسبة التعثر ، الالتزام بلوائح البنك الداخلية بضوابط منح التمويل المعرفي يؤدي إلى تقليل نسبة التعثر و خبرة العميل ومصداقية وسمعته تساعد في الحد من تفاقم تعثر المديونية في البنوك التجارية.

ومن أهم التوصيات في الدراسة الالتزام بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي الصادر من البنك المركزي ، الالتزام بلائحة البنك الداخلية الخاصة بضوابط وإجراءات منح التمويل ،ضرورة تطوير نظام المعلومات والاستعلام عن المتعاملين مع البنك بصورة أشمل وعن كل نشاطاتهم و القيام بتدريب وتثقيف موظفي البنك على مستوى عال.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى الإلتزام بأسس منح التمويل المصرفي الصادرة من البنك المركزي يؤدي إلى تقليل نسبة التعثر بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك تأثير المخاطر المرطبتة بالنشاط الذي تم تمويله لقرارات منح التمويل المصرفي .

6/ دراسة حازم أحمد حسن[1] (2008م)

مشكلة الدراسة تتلخص مشكلة الدراسة في تعرف المصارف أثناء أدائها لعملها العديد من المخاطر ويسعى البحث لمعرفة مدى حجم المخاطر التي تواجه المصارف خلال عملية التمويل وكيف للمصرف أن يواجه تلك المخاطر.

وجاءت أهداف دراسته فى معرفة المخاطر التي تواجه البنك في التمويل وإلقاء الضوء عليها وكيفية تفادي هذه المخاطر وذلك بمعرفة الأساليب المتبعة في هذا المجال.

أما أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها نتائج خاصة ببنك السودان ملاءمة وعدالة وسائل التمويل في المصرف الإسلامي بالنسبة للعميل مقارنة بوسائل الائتمان في المصرف التقليدي وخطورة مصادر

[1] حازم احمد حسن ، مخاطر التمويل بالمصارف السودانية، بنك البركة السوداني 2000 إلى 2005م، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م:

مخاطر التمويل الخارجية (غير متعلقة بالمصرف) التي لا يمكن التحكم فيها مقارنة بمصادر مخاطر التمويل الداخلية والتي يمكن التحكم فيها.
نتائج خاصة البنك اعتماد البنك في تمويله على حجم الودائع المودعة إليه مما يشير إلى ارتفاع درجة المخاطر بالبنك ، أغفل البنك صيغة تمويلية مهمة وهي صيغة المضاربة ، اتبع البنك سياسات واضحة وسليمة لإدارة مخاطر التمويل و ركز البنك في تمويله على القطاعات التي توجد بها مخاطر قليلة.
التوصيات توصيات خاصة ببنك السودان على البنك أن يشجع البنوك في التعامل مع كافة صيغ التمويل الإسلامي مع عملائها وذلك بتذليل كافة العقبات التي تواجه تطبيقها على أرض الواقع وذلك من خلال القواعد المنظمة لهذه الصيغ.
توصيات خاصة بالبنك لابد للبنك من تنويع مصادره وموارده وعدم الاعتماد على الودائع فقط ، على البنك الاهتمام أكثر للتعامل مع صيغة المضاربة وعلى البنك وضع خطة إستراتيجية من خلالها يتم الترشيد في مصروفات البنك.
التوسع في تمويل كافة القطاعات وعدم التركيز على قطاعات معينة تفادياً للمخاطر التي قد تحدث للبنك جراء عدم نجاحه في تلك القطاعات .

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن البنك اتبع سياسات واضحة وسليمة لإدارة مخاطر التمويل بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك أثر إيجابي للمخاطر المتعلقة بأخطاء البنك في قرارات منح التمويل المصرفي

7/ دراسة حسب الرسول يوسف التوم[1] (2011م)

مشكلة البحث إن التعثر أصبح حديثاً مطولاً متزايداً بين المهتمين والمختصين وصناع القرار في الصناعة المصرفية الأمر الذي يدعو إلى الذعر والخوف والقلق وبات الأمر صاخباً في جميع وسائل الإعلام وأروقة المحاكم، إذ أن التعثر يحد من قدرة المصارف الائتمانية وجذ الودائع وتوظيف الموارد بصورة لا تحقق الكفاءة الائتمانية الإنتاجية للمصارف.

فروض البحث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة التعثر وكفاءة الأداء المصرفي ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة التعثر والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا.

و توجد علاقة بين إدارة التعثر والعوامل الخارجية والطبيعية والثقافية.

أهمية البحث تحديد الأداء المصرفي حتى ينافس الأنظمة المصرفية الأخرى، ويكون حلاً للمشاكل التمويلية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] حسب الرسول يوسف التوم ، أثر أساليب إدارة التعثر على كفاءة أداء الجهاز المصرفي السوداني بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني ومصرف المزارع التجاري (2000–2010م)، بحث لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م .

أهداف البحث التعرف على مفهوم التعثر في أبعاده النظرية والتطبيقية ،تحليل أسباب التعثر في البنوك السودانية ، تناول هيكل وواقع الجهاز المصرفي السودان ووضع مقترحات وحلول تساهم في خفض معدلات التعثر والتحكم فيها.

منهجية البحث: نبدأ بالمنهج الوصفي التاريخي الذي يتناول وصف مشكلة لتعثر ومجهوداتها وتطوراتها بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي وهو دراسة عينة ثم تعميمه للوصول للنتائج والأحكام العامة والمنهج التحليلي الذي ستخدمه البحث في التحليل والكشف عن العوامل المعثرة على التعثر.

النتائج ومن أهم النتائج ضرورة المراجعة القبلية لملف العميل والعملية قبل منح التمويل ،التأكيد على إتباع الأسس العلمية في قرار منح الائتمان ، ضرورة الدورات التدريبية والمؤصل العلمي والخبرة لموظف إدارة التعثر ،المناقشة السلبية بين المصارف وعدم التهافت على كسب العملاء ،التأكيد على دراية العميل بالتعامل مع المصارف ويجب استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله.

التوصيات ومن أهم التوصيات ضرورة صياغة تعريف للتعثر والعسر من قبل بنك السودان المركزي ،الاستمرار في سياسة البيئة المصرفية في السودان وتحفيز التنمية المستدامة للصناعة المصرفية الشاملة ، توفير وتسهيل الخدمات المصرفية القائمة ، اعتماد المعايير المصرفية وفقاً للتطور العالمية والإقليمية و بناء طاقات ومقدرات الإنسان المصرفي الفاعل عبر بوابة الخطط التدريبية المتكاملة كماً ونوعاً.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى ضرورة إعداد الدورات التدريبية وفقا للمؤهل العلمي والخبرة لموظف إدارة التعثر بينما توصلت الدراسة الحالية الى تحديد أثر المخاطر المتصلة بأخطاء موظف البنك بقرارات منح التمويل المصرفي.

8/ دراسة مصطفى حسين محمد حسين(2013)م[1]

مشكلة الدراسة تكمن مشكلة الدراسة في أن عدم سداد التمويل المصرفي أدى إلى آثار سالبة أثرت على أداء وفاعلية الجهاز المصرفي وعلى المستثمرين وعلى الاقتصاد القومي ككل وتمثلت هذه الآثار في الآتي عدم إيداع المودعين أموالهم في البنوك التجارية المتعثرة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان البنوك التجارية لأحد أهم وظائفها (قبول الودائع) لأنها تعتمد اعتماداً أساسياً عليها للقيام بوظائفها الأخرى وأهمها منح التمويل و تقليل حجم الأموال المعدة لمنح الائتمان مما يعني حرمان العملاء من الحصول على التمويل اللازم من البنوك التجارية وبالتالي تكون قد تعطلت عن أداء أهم وظائفها (منح التمويل).
أهداف الدراسة سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية إلقاء الضوء على مفهوم التعثر في سداد التمويل المصرفي والأسباب التي تؤدي إليه ، رفع درجة اهتمام البنوك التجارية بالآثار السالبة التي

[1] مصطفى حسين محمد حسين ،أثر التعثر في سداد التمويل المصرفي في أداء وفاعلية الجهاز المصرفي السوداني (2000-2010م) رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2013م) .

تؤثر على أداءها بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة نتيجة التعثر في سداد التمويل المصرفي و محاولات وضع اقتراحات وحلول لمشكلة تعثير سداد التمويل المصرفي وذلك خوفاً من الآثار التي تعود على أداء وفاعلية الجهاز المصرفي.

فروض الدراسة وكانت أهم الفروض التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام عملاء البنوك التجارية بسحب ودائعهم لديها ، التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام البنوك التجارية بالدخول في مجالات استثمارية بنفسها بدلاً عن تمويل عملائها مما أفقدها واحدة من أهم وظائفها (منح التمويل) و التعثر في سداد التمويل المصرفي أجبر البنوك التجارية على التقليل من منح التمويل.

نتائج الدراسة: أهم النتائج التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام دخول البنوك في مجالات استثمارية بدلاً من تمويل عملائها، عدم تدريب العاملين في مجال منح التمويل بمختلف المشكلات والقضايا الاقتصادية الخاصة بالمشروعات الممولة أدى إلى قيام البنوك إلى اللجوء إلى محافظ الأوراق المالية ببيع جزء منها بتوفير السيولة بغرض تعويض الأثر الناجم عن السيولة (سحب ودائع العملاء) يلجأ البنوك إلى الحد من منح التمويل والتشدد في شريطة لتقيل حالة النقد المستقبلي الأمر الذي أدى إلى وجود أموال عاطلة لدى البنوك وهذا الأمر يؤدي إلى وجود فجوة بين الموارد والاستخدامات.

توصيات الدراسة: وكانت أهم توصيات الدراسة العمل على تفادي التعثر المصرفي وذلك بإعداد الدراسات الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها، ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين العاملين في مجال منح التمويل حتى يتمكنوا من الدراسة والتقييم السليم للمشروع، على البنوك التجارية استقلال مواردها في تمويل عملائها لأنها تعتبر حلقة وصل ما بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات ذات العجز.

تميزت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أن هذه الدراسة توصلت الى أن التعثر في سداد التمويل المصرفي يساعد البنوك في القيام بعمليات الإستثمار بدلا من تمويل عملاءها بينما إستنتج الباحث أن المخاطر المتعلقة بالعميل تؤثر في قرارات منح التمويل المصرفي .

9/ دراسة الفاتح يوسف الطاهر[1].(2015م)

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في زيادة الديون المتعثرة لدى المصارف والبنوك الإسلامية رغم كل الجهود المبذولة في هذا الصدد لحل مشكلة التعثر من خلال عدة جوانب ومنها تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية ومنها استخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي.

أهمية الدراسة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يعمل على زيادة ثقة العملاء والمساهمين في الجهاز المصرفي و تبني بنك السودان المركزي لتطبيق النتائج المتحصل عليها من الدراسة تسهم في ترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي.

[1] الفاتح يوسف الطاهر، دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في السودان، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م

أهداف الدراسة تهدف الدراسة إلى توضيح دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر، مما يؤدي إلى تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

فرضيات الدراسة تختبر الدراسة الفرضيات التالية لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي بعملاء الجهاز المصرفي السوداني ، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السودان ، لا توجد علاقة ذات نسبة دلالة إحصائية بين نظام الاستعلام الائتماني والأداء المالي للمصارف.

منهجية الدراسة: تستدعي الدراسة المنهج التحليلي لوصف وتحليل بيانات البحث واستخدام المنهج الإحصائي لاختيار الفرضيات وتحليل النتائج:

اهم نتائج الدراسة الاستعلام الائتماني بحد من التعثر المالي والتأخر والفشل في سداد القروض مما يؤثر إيجابياً في الأداء المالي للجهاز المصرفي للسودان ، الاستعلام الائتماني يوفر بيانات عن كافة العملاء والعمليات الممولة تساعد في ترقية الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية ، الاستعلام الائتماني يساهم في جذب الودائع وتوفير السيولة و يوفر بيانات عن عملاء الجهاز المصرفي الذي يساعد في تضييق العملاء.

واهم التوصيات ضرورة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والاستعانة بكادر وظيفي مدرب ومؤهل ، التأكد من كفاءة الأنظمة التقنية والشيكات الإلكترونية الخاصة بنطاق الاستعلام الائتماني وربطها بوحدة البيانات ، اعتماد الشهادات والتقارير الائتمانية والصادرة فقط من وكال الاستعلام والتضييق الائتماني وموثوقة ومعتمدة من البنك المركزي قبل منح التمويل.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى الإستعلام الائتماني يساهم في جذب الودائع وتوفير السيولة بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك تأثير المخاطر المتعلقة بالظروف الإقتصادية العامة لقرارات منح التمويل المصرفي في المصاريف التجارية

الدراسات العربية:

نورد فيما يلي الدراسات العربية التي عنيت بموضوع الدراسة مما تم الاطلاع عليه:

1-دراسة نصار(2005) بعنوان: **" العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانيه المباشرة"**

عالجت الدراسة مشكلة وجود انخفاض في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية، وزيادة حجم الديون المتعثرة،ووجود اخطاء ادارية لدى إدارات المصارف تجد من استخدامها للعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ماهي العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات المباشرة التي تتبعها إدارات المصارف العاملة في قطاع غزة عند اتخاذها قرارا بمنح الائتمان للعملاء وهل تختلف المصارف التجارية عن المصارف الاسلامية

حول استخدام تلك العوامل كما هدفت هذه الدراسة الى معرفة مما اذا كانت المصارف العاملة بقطاع غزة سواء التجارية منها او الاسلامية تستخدم اي عوامل عند اتخاذها قرارا بمنح التسهيلات .
تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن المصاريف العاملة بالقطاع التجاري تستخدم عوامل عن إتخاذ قرار منح التسهيلات بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك أثر إيجابي للمخاطر المتعلقة بأخطاء البنك في قرارات منح التمويل المصرفي.

2 - دراسة دعاء محمد زايدة[1](2006م)

مشكلة الدراسة-: للديون المتعثرة آثاراً ضارة على المصارف عامة، فقد تؤدي إلى عرقلة أعمالها ، وقدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة العالمية والمصرفية .حيث تضطر المصارف سنوياً إلى زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة هذه المشكلة، وكذلك الخسائر الناتجة عن عدم التسديد لهذه الديون تؤثر على احتياطيات أو رأسمال المصرف وعلى سيولته وبالتالي تؤدي به إلى الإفلاس.

أهداف الدراسة هدفت الدراسة الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد الديون المتعثرة، أسبابها، وتصنيفاتها بشكل عام في الجهاز المصرفي الفلسطيني. ، التعرف على الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة قدر المستطاع في ظل الخصوصية التي يعيشها الجهاز المصرفي الفلسطيني في الوقت الراهن..

أهمية الدراسة تظهر أهمية فى كونها ظاهرة مصرفية خطيرة، تتمثل في ارتفاع حجم الديون المتعثرة ، لا سيما في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مما يؤثر سلبا على ربحية البنوك والاقتصاد الوطني الفلسطيني.

نتائج الدراسة كانت اهم نتائج الدراسة الأوضاع السياسة والاقتصادية المتردية، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى ، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها.

واهم التوصيات تمثلت فى ضرورة تبني المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن الأوضاع السياسة والاقتصادية المتردية، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى ، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها ، بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك تأثير للمخاطر المتعلقة بالظروف العامة الإقتصادية والسياسية بقرارات منح التمويل المصرفي في المصارف التجارية المدروسة

[1] دعاء محمد زايدة ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، الجامعة الإسلامية – غزة 2006م

3- دراسة غسان روحي عقل[1](2010م)

مشكلة الدراسة تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال ما العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة؟

أهداف الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة ، معرفة درجة تأثير العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، على قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات، الوصول إلى نموذج موحد لمؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة يحتوي على مجموعة العوامل التي يمكن استخدامها في عمليات منح الائتمان.

أهمية الدراسة تبني سياسة ائتمانية واضحة وتحتوي على عوامل متكاملة وملائمة لاتخاذ قرار ائتمان سليم ورشيد في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة والذي سيوصلهم بطبيعة الحال إلى ما يعرف بالجدارة الائتمانية في مؤسسات وبرامج الإقراض

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن السمعة المالية لطالبي الائتمان هي من أكثر العوامل تأثيرا في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة ، عامل القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة جاء في المرتبة الثانية في تأثيره على قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة والظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان جاءت في المرتبة الثالثة من بين العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات اهمها توحيد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في قطاع غزة ، ضرورة تعاون مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة في مجال تبادل المعلومات حول طالبي الائتمان.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان جاءت في المرتبة الثالثة من بين العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة ، بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك تأثير للمخاطر المتعلقة بالظروف العامة الإقتصادية والسياسية بقرارات منح التمويل المصرفي في المصارف التجارية المدروسة .

4-دراسة حفيان جهاد[2](2012م)

معالم إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري الأتي: كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟ و من خلال الإشكالية العامة نستخلص الإشكاليات الجزئية التالية ما المقصود بالمخاطر

[1] غسان روحى عقل ،العوامل المؤثرة في قرار منح الالائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية – غزة 2010

[2] دراسة حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2012

الائتمانية؟ ما هي العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني؟ هل تعتبر جميع متطلبات معايير منح الائتمان المتعارف عليها ملائمة و تصلح للتطبيق في البنوك التجارية؟
و للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية ، العوامل المؤثرة في القرار الائتماني يرتبط بعضها بالعميل و البعض يرتبط بالبنك و البعض الأخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه.

اهم أهداف الدراسة تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر.

اهم نتائج الدراسة المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

وأهم التوصيات كانت ضرورة الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين و هذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل و تقديم المساعدة ،أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة و تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول و تقييم أهلية المقترض، و عدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائد، بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن هنالك علاقة ذأت اثر إيجابي بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي .

5 - دراسة رائد خالد أبو شيخه[1](2016)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، بالاضافة الى التعرف فيما اذا كان هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين قرار منح التسهيلات الائتمانية ومجموعة من المتغيرات لها علاقة بمسموعات العميل، بالإضافة إلى التعرف فيماذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية حول أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين تعزى وفقا لمتغير (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي ، التخصص ، سنوات الخبرة) . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مسموعات العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين .

---

[1] رائد خالد ابوشيخة ، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين،جامعة النجاح الوطنية 2016

ومن أهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة ضرورة تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدره على تحليل البيانات و المعلومات الخاصة بالعميل (طالب الائتمان) لترشيد السياسات الائتمانية ، ضرورة العمل على ايجاد نظام قضائي متخصص وفعال في المجالات المالية و المصرفية لفض النزاعات التي تكون المؤسسات المالية طرف فيها، بحيث يعزز ذلك السياسات الائتمانية في البنوك، والتي تعطي اولوية كبيرة لسمعة طالب الائتمان، مما يتيح لها منح مزيد من التسهيلات الائتمانية القائمه على تفضيل هذا المعيار واعطاءه أولولية على غيره من المعايير الاخرى، بحيث ينعكس ذلك ايجابا على الاقتصاد الوطني وعلى نمو الناتج المحلي من خلال زيادة عمليات الاستثمار.

تميزت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث الحالية في أنها توصلت الى إن مسموعات العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. بينما توصلت الدراسة الحالية الى أن المخاطر المتعلقة المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله. تؤثر في قرارات منح التمويل المصرفي .

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التى تطرقت الى إدارة مخاطر الائتمان المصرفى ، الا ان معظمها وفى حدود علم الباحث أقتصرت على دراسة التعثر ، التحليل المالى ،اساليب أدارة التعثر، معايير منح التمويل فى حين درأستنا حاولنا التعرف على دور أدارة الائتمان فى أتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية .

كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فى انها تناولت دور أدارة الائتمان المصرفي فى أتخاذ القرارات الأئتمانية لدى مجموعة مكونة من ثلاثة بنوك وذلك خلافا لأغلب الدراسات الاخرى التى اعتمدت فى الغالب على بنك واحد.

الفصل الأول

- **المبحث الاول: الائتمان المصرفى والسياسات الائتمانية**
- **المبحث الثانى: مفهوم التمويل**
- **المبحث الثالث: ادوات الاستثمار المالى (صيغ التمويل الاسلامى)**

الفصل الاول

المبحث الاول : الائتمان والائتمان المصرفي مفاهيم أساسية

البنك ومفهوم الوساطة المالية Financial Intermediary:

الوظيفة الرئيسية للبنك كمؤسسة متخصصة، هي وظيفة الوساطة المالية، وتعني هذه الوظيفة ببساطة شديدة قيام البنك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوفر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية والتي تحتاج لهذه الأموال للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والشخصية المختلفة.[1]

الشكل رقم (2)

العلاقة بين البنك التجاري وقطاعات الفائض والعجز

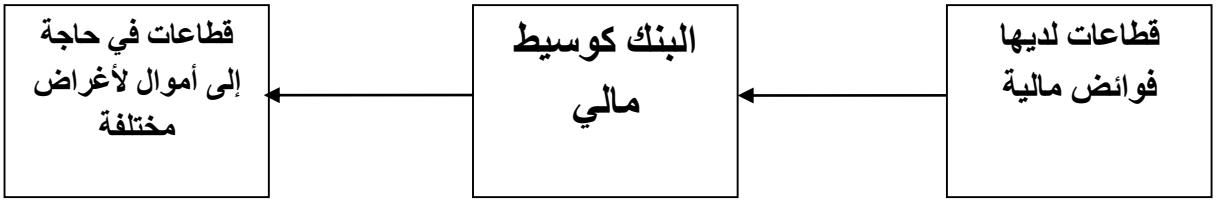

ويرتبط بأداء البنك لهذه الوظيفة الجوهرية أهمية مراعاة التخصص الكفء لهذه المدخرات عند ضخها للأغراض المختلفة وبما يهدف إلى تحقيق أهداف البنك وفي نفس الوقت مراعاة الأطر النقدية والحالية والضوابط الحاكمة لذلك داخل المجتمع، وهو ما ينعكس إيجابياً على تحقيق مجمل أهداف المجتمع في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة يسهم فيها الجهاز المصرفي بدور فعال ويتم توظيف فعاليات وآليات العمل المصرفي وانصهارها في منظومة خدمية واحدة.

علاقة النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك: تستهدف البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها في:

1. هدف الربحية من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك وسياسات تسعير سليمة للخدمات ومراعاة سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن للبنك عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر.

[1] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998م، ص5.

2. هدف النمو لنشاط البنك من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه ويتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء مميزين والتقييم المستمر لأداء والسياسيات للبنوك المنافسة بالسوق[1].
3. هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.
4. هدف السيولة وهو هدف دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية وينص على إدارة البنك الناجحة تهيئة المواءمة بين هدف الربحية والسيولة باعتبارها أهداف تبدو متعارضة، مع مراعاة الضوابط التي تفرضها السلطات النقدية والبنك المركزي بصدد الإشراف والرقابة على البنك.
5. هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تضعف بمركزه المالي.

الائتمان والائتمان المصرفي مفاهيم أساسية:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة لبنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيط الأخرى ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها.

فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة عل أداء البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء لأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد[2].

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نحو ذلك الاقتصاد وارتقاءه. ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداء حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن الاستخدام فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراض فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية كلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها. ولازال النظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات القصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال العامل الجارية ولفترة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام. ونظراً لكون المصدر الرئيسي الائتمان هو البنوك لذلك شاع تسميته بالائتمان المصرفي

---

[1] أحمد غنيم ، مرجع سابق، ص6.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م، ص17.

Bank Credit. وعليه فإن الائتمان المصرفي هو عملية يرتقي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.

وبنظراً للائتمان كونه مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري (فرد – شركات أعمال) للحصول على الاقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل[1].

1- مفهوم الائتمان المصرفي[2]:

إن تنوع احتياجات ورغبات الأفراد وتطورها وارتقاءها تزيد الحاجة إلى الائتمان فالمؤسسات الإنتاجية والتوزيعية تقترض لتواصل نشاطها أو لتزويده توسعاً سواء كانت تواجه عجزاً في السيولة أو التي ترغب في الزيادة والبنوك التي تقوم بمنح الائتمان قد تتخصص في نوع معين منه أو تقوم بمنح عدة أنواع وفقاً لهذا التخصص لتحدد طبيعة هذا البنك. إن بنوك ائتمان زراعي أو بنوك ائتمان صناعي أو ائتمان عقاري أو ائتمان للتجارة الخارجية أو تجمع بين عدة أنوع من هذه الائتمان ونضيف إليه تمويل الحكومات التجارية فتصبح بنوك تجارية أي تقدم الائتمان التجاري إلى جانب الائتمان غير التجاري، خاصة بعد اتساع نشاطه وخروجه عن نطاق التمويل التقليدي طويل الأجل لتنافس البنوك المتخصصة.

وتتعدد تعريفات الائتمان وتختلف باختلاف وجهات النظر، ففي الوقت الذي يرى (جون ستيوارت ميل) (إن الائتمان هو تصريح باستخدام مال آخر، بمعنى أنه أضاف رأسمالاً جديداً إلى رأس مال المشروع لاستخدامه)[3].

وهو تعريف عام غير واقعي لم ينظر إلى واقع الاختلاف الشاسع بين الائتمان وبين رأس المال أن بين حقوق الغير على المشروع وبين حقوق الملكية. ويمكن تعريف الإئتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحته مبلغاً معيناً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.

ويمكن لنا تجزئة هذه التعريف إلى عدة عناصر أساسية:

العنصر الأول: الثقة وهي تعني أن البنك قام بدراسة كافة المعوقات الائتمانية ووجد أن العميل أهل للحصول على الائتمان، وأن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية منح الائتمان له يمكن قبولها. خاصة

---

[1] مرجع سابق، ص18.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره، القاهر، الشركة العربية، 2010م، ص19.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص20

أن أي بنك يتخذ أي قرار يحتمل درجة من المخاطرة التي يتعين حسابها بدقة شديدة ويتعين أخذها في الاعتبار.

العنصر الثاني: مبلغ الائتمان المزمع منحه للعميل: ويرتبط هذا العنصر بجانبين هامين هما:

1. حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك.
2. مدى ملائمة العميل وقدراته على السداد.

ومن خلال الحساب الدقيق يتم اتخاذ القرار ومدى سلامة إقراضه المبلغ المطلوب أو القيام بتخصيصه إلى قدر يتناسب معه.

العنصر الثالث: الغرض المستخدم فيه الائتمان:

من الضروري معرفة هدف العميل من هذه القرض فهل سيقوم باستخدامه في عمليات استثمارية أم في الإنفاق عن عمليات جارية للنشاط وما هي طبيعة النشاط وما هي العوامل التي تحكم وتتحكم فيه.

العنصر الرابع: الفترة الممنوح فيها الائتمان:

لابد من تحديد مدة معينة للعميل لتقديم الائتمان ومدة أخرى لسداده ويطلق على الأولى فترة السحب وعلى الثانية فترة سداد الائتمان وقد تتداخل الفترتان معاً، حيث يعطي العميل حق السداد والسحب معاً في أي وقت.

العنصر الخامس: المقابل الذي يحصل عليه البنك:

ويمثل هذه المقابل في عاملين هامين هما:

1/ سعر الفائدة: عادة ما تقدم السلطات النقدية والتي تتمثل في البنك المركزي لتحديد إطار عام لأسعار الفائدة الواجبة التطبيق، ويترك للبنك الحرية في تطبيق المعدل الذي يراها مناسباً لدرجة المخاطرة التي تؤثر على النشاط ولكن السلطات النقدية في بعض دول العالم تترك للبنوك ولأجهزة الائتمان الأخرى تحديد أسعار الفائدة بما يتناسب مع الظروف المحيطة.

2/ المصاريف والعمولات: وهي تمثل جزءاً مهماً من إيرادات البنك، خاصة أنها غالباً ما تفوق التكلفة الفعلية التي يتحملها البنك في تسهيل منح الائتمان[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص21.

أيضاً عرف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الإنجليزية Credit نجد أنه ناشئ من عبارة Credo في اللغة اللاتينية وهي تركيب لاصطلاحين:

1. Cred وتعني باللغة اللاتينية ثقة.
2. Do ويقصم باللغة اللاتينية أصنع.

وعليه فالمصطلح معناه (أصنع الثقة).

كما يمكن تعريف الائتمان بأنه اولا: الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل، أن اتخاذ النقود أداة للتبادل ومقياساً للقيم وأداة للادخار والدفع المؤجل كان شرطاً ضرورياً وأساسياً لظهور الائتمان بمؤسساته المتعددة المختلفة فالائتمان يقوم أساساً على الثقة والإجابة من الطرف الذي يحصل عليه أي توافر ثقة المعطي من الأخذ، إلى جانب أن الائتمان يستوجب مرور فترة من الزمن بين التسليم والتسلم أو الاقتراض والتسديد وهذا العنصران هما المحددات التي ترتكز عليها عملية الائتمان[1]. ثانياً: مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال لذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.

ويمكن الجمع بين المفهومين على أنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على الأقيام الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل. هذه المفهوم المبسط للائتمان يمكن أن يعبر من وجهة نظر أخرى عن مفهوم (الدين) إذا أن الأخير يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل غالباً ما يكون بشكل نقدي. ومثلما يمثل الائتمان حقاً بتقسيم الأموال المقترحة في وقت لاحق على إقراضها، فإن (الدين) كذلك وكلاهما يصاحب وعداً بالدفع في المستقبل أي بعد انقضاء وقت الاستدانة أو الإقراض.

يمكن الاستدلال على أطراف الائتمان عن طريق مفهوم الائتمان وهما:

1. الطرف الأول هو الذي يمنح الائتمان أو المقرض متوقعاً الحصول على ما يعادلها في زمن محدد في المستقبل بالإضافة إلى الفائدة.
2. الطرف الثاني هو المقترض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل إضافة إلى الفائدة.

أيضاً يمكن تعريف الائتمان بأنه ذلك النشاط الخاص بتزويد الأفراد والمشروعات وكافة المنشآت في المجتمع باحتياجاتها في الأموال أما في صورة نقدية أو عينية على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ حمد جودة، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الأوائل، 1999م، ص31.

تدعيم هذه العلامة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للدائن استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.

يلاحظ على هذا التعريف:

1/ إن الائتمان لا يقتصر على منح دائنه أموال نقدية فقط بل يمكن أن يكون في صورة عينية في شكل آلات ووحدات أو خدمات دون أن يحصل على مقابلها نقداً، على أن يتعهد العميل بسداد قيمة هذه الآلات والمعدات أو كافة السلع التي حصل عليها في تاريخ محدد.

2/ لابد أن يكون للائتمان تاريخ محدد للسداد سواء دفعة واحدة أو على عدة أقساط وهذه يتوقف على طبيعة الاتفاق الذي تم بين الدائن والمدين.

لابد من توافر مجموعة من الضمانات حتى يضمن الدائن المقترض استرداد أمواله وعدم ضياع حقوقه.[1]

اولا : أنواع الائتمان:

1/ الائتمان التجاري: يقصد به ذلك الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري بسبب بيعه بضاعة أو خدمة، ويعتبر الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل للشركات الصغيرة الحجم التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فوراً للموردين ولا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى.

2/ الائتمان المصرفي: يعرف على أنه الثقة التي يمنحها البنك لعميله بأن يقدم له مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد وذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها فيما بينهما وبضمانات معينة وبعائد مادي متفق عليه، على أن يسدد بشروط في أوقات محددة.

[1] 1عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ حمد جودة مرجع سابق ،ص31

ثانيا : أهمية الائتمان المصرفي[1]:

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان المصرفي من النشاط الاقتصادي. وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار لأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو والقدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ويتحقق ذلك نظراً لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري وأن تساهم بدوره في اقتصاد البلد.

كما يعد الائتمان أكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها.

ومن جانب آخر فإن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله أثر متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وارتقاءه المتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم.

لم تنشأ الحاجة إلى الائتمان المصرفي من فراغ بل جاءت نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد وتيارات الإنفاق فيه، وقد أدى هذا الوضع المستمر والمتغير مع طبيعة حركة الاقتصاد المستمرة والدائمة إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض (Surplus) وفي وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز في ذات الوقت. وبسبب ذلك فقد اعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية. وكلا الحالتين تسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة تلك الاختلالات عندما تحدث في هيكل الاقتصاد.

ألقي كثير من الاقتصاديين عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات اقتصادية إلى سياسيات النظام المصرفي بشأن الائتمان وذلك فيما إذا كان الاتجاه في توفيره أو تضييقه وذلك عند قرار المبالغة في تقديمه في فترات الانتعاش أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه الوضع.

وبسبب ذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي من ناحية المقدار ومن ناحية الوقت الذي يقوم فيه متوافقاً مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ويتناسب مع حاجات خطط التنمية الاقتصادية. فالزيادة فيه تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجات كافية في الأجل

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م، ص26

القصير فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في تضخم ترتفع حدته بزيادة التدفق الائتماني في حين الانكماش عندما تتردد البنوك التجارية في تقديمه رغم حاجة الاقتصاد لذلك.[1]

وفي كلا الحالتين التضخم والانكماش سوف يؤدي الائتمان المصرفي إلى تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي في تحقيق أهدافها، بل شيوع حالة فقدان التوازن والاستمرار الاقتصادي، ولا يضمن حالة التوافق بين ما يقوم من الائتمان المصرفي وعملية التنمية الاقتصادية وحاجاتها إلا بوجود سياسة مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى حيث أن عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة لا يؤدي فقط إلى فقدان الاستقرار الاقتصادي وإنما أيضاً في سوء تحقيق الموارد الائتمانية المصرفية وبالتالي اختلاف في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة وهنا يفقد الائتمان المصرفي أهميته من تمويل التنمية الاقتصادية بل يعتبر أحد المعوقات لها.[2]

لابد من الإشارة إلى أن الائتمان المصرفي يتفاوت دوره من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف، وعادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات وقطاعات قد تحقق وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية ومكانتها وعلى سلم التفضيلات الاجتماعية خصوصاً إذا ما كان هنالك فرق بين الربحية التي يستهدفها النظام المصرفي والربحية الاجتماعية التي تستهدفها الدولة. وحتى تقترب وجهات النظر المصرفية والقومية لابد أن تكون سياسات توزيع الائتمان المصرفي بين القطاعات داخل الاقتصاد متفقة مع مكانة تلك القطاعات في سلم التفضيلات الاجتماعية كما يجب أن تكون بحدود قدرة كل قطاع سواء كان خدمي أو عام أو خاص في تحقيق أهدافه من استخدام الائتمان حيث من المحتمل أن تؤدي زيادة طلب أي قطاع أكثر مما هو مخصص له إلى إزاحة طلب قطاع آخر مما يفقد لائتمان دوره التنموي.

وتظهر فكرة الإزاحة Crowing out في زيادة طلب القطاع الحكومي على الائتمان المصرفي بسبب ارتفاع حجم الإنفاق العام لديها، فزيادة خيار الحكومة على الأرصدة المتاحة للإقراض التي ينتجها النظام المصرفي بغرض الأنفاق يؤدي إلى إزاحة القطاعات الأخرى من الائتمان المتاح بسبب قيام الحكومة بسحب الأموال التي كانت ممن الممكن أن تقترضها القطاعات الأخرى لتمويل استثماراتها الخاصة.

ولا تتحقق فكرة الإزاحة في حآلات قيام البنك المركزي بزيادة الإصدار النقدي أو بزيادة احتياطات المصارف التجارية بنفس قيمة الاكتئاب في العجز الحكومي أو بزيادة القدرة على تعبئة المدخرات.

---

[1] 2 مرجع سابق ، ص27

[2] 1مرجع سابق ، ص28

وبشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي إلى حد بعيد حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم، وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجات القطاع إلى التمويل، ولهذا فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد أهمها:[1]

1. بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر جاذبية.
2. يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضعف في الاعتبار حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها في ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.
3. يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
4. يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
5. للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي حد من الاستهلاك.

ثالثا: أنواع الائتمان المصرفي:

إن محاولة تقسيم الائتمان وتصنيفه إلى أنواع محددة ليس بالأمر اليسير بسبب التداخل الملحوظ بين أنواع الائتمان المتعددة. فمثلاً أن الائتمان الاستثماري هو بنفس الوقت ائتمان متوسط وطويل الأجل والائتمان التجاري هو أيضاً ائتمان قصير الأجل، لهذا سنحاول أن نصنف أنواع الائتمان بحسب الغرض أو الوظيفة التي يقوم بها:[2]

أولاً: الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي:

1/ الائتمان الاستثماري:

---

[1] مرجع سابق ، ص29

[2] مرجع سابق ، ص30

ويقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والإنتاج من أرض وعقارات ومنشاءات. ولما كانت القطاعات والأنشطة الاستثمارية تطلب الائتمان لغرض سد احتياجاتها الاستثمارية وأن إيراداتها ستحقق بعد فترة زمنية ليست قصيرة. لهذه عادة ما يكون الائتمان الاستثماري ذا أجل طويل.

2/ الائتمان التجاري:

ويقصد به الائتمان الذي يقوم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشاريع أو أفراد.

3/ لائتمان الاستهلاكي:

ويقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل أنفاقهم الاستهلاكي. إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر وبما يتناسب دخولهم. باعتبار أن دفعهم لأثمان السلع الاستهلاكية التي سيحصلون عليها سيكون موجلاً وبالتقسيط لفترات زمنية مستقبلية[1].

ثانياً: الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية:

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية إلى ثلاثة أنواع هي:

1/ الائتمان المصرفي طويل الأجل: ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من خمسة سنوات وحتى خمسة سنوات وحتى خمس وعشرين أو ثلاثين سنة وعادة ما تحصل على هذا النوع من الائتمان المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس أموالها الثابتة مثل المشروعات الزراعية والصناعية.

2/ الائتمان المتوسط الأجل:

ويقصد به الائتمان المصرفي الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات وعادة ما يقوم هذا الائتمان إلى المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتجديد وتحديث معداتها أو لشراء الآلات ومعدات جديدة. كما يدخل ضمن هذا النوع الائتمان الاستهلاكي المقدم إلى الأفراد.

3/ الائتمان قصير الأجل:

[1] ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الموصل، العراق، ص108.

ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لسنة فأقل (ثلاثة أو ستة أو اثني عشر شهراً) ويحصل على هذا النوع الأفراد والمشروعات المختلفة ويهدف تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية ولفترات قصيرة الأمد[1].

ثالثاً الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان:

1/ ائتمان شخصي:

في حالة الائتمان الشخصي لا يقدم المقترض إلى المقرض أية أموال ضماناً لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي قطعه على نفسه بتسديد الدين وثقته في تنفيذ هذا الوعد.

2/ ائتمان عيني: فيه يقدم المقترض عيناً سواء كان منقولاً أم مالاً عقارياً كضمان لتسديد دينه، ويهدفا الدائنون عن رأسهم المصارف في وراء الرهن العيني الحصول على مبلغ القرض تحت كل الظروف إذا لم يكن الشخص المقترض رشيداً وبتعبير آخر فإذا دخل المقترض في عمليات استثمارية خاسرة أو تدهور وضعه المالي يلجأ البنك إلى بيع الأصل الذي تم رهنه والحصول على مبلغ القرض من الأصل المباع[2].

رابعاً: الائتمان المصرفي بحسب الجهة الطالبة له:

ويقصد به نوعان من الائتمان الأول عام والثاني خاص.

1/ لائتمان العام: ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

2/ الائتمان الخاص: ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية[3].

مزايا الائتمان: يعتبر الائتمان من الوظائف الحيوية التي يؤديها الجهاز المصرفي للاقتصاد القومي، حيث يحصل هذا الجهاز على أرباحه من جراء قيامه بهذا الوظيفة الهامة سواء كان في شكل قروض نقدية، أم كان في شكل ودائع مصرفية قابلة للسحب عليها.

فالائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي، يؤدي عملية أساسية للنشاط الاقتصادي حيث يوفر فرص الاستثمار المربحة للأفراد المدخرين ويهيئ للأفراد والمشروعات ورجال الأعمال رؤوس الأموال اللازمة لإقامة وإنشاء واستمرار المشاريع الإنتاجية ويحصل الجهاز المصرفي في الوقت نفسه

---

[1] ناظم محمد نوري ، مرجع سابق، ص109.

[2] عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية، الخرطوم، السودان، مايو 2000م، ص28.

[3] ناظم محمد نوري، مرجع سابق، ص111.

على أرباحه التي تساعده على الاستمرار في تهيئة النقدية الاقتصادية الحيوية، وهكذا يتمتع الائتمان بمزايا إيجابية أهمها المزايا التالية:

1/ يساعد الائتمان والقروض التي تمنحها المصارف على تمويل المشروعات الإنتاجية، التي يرغب المنظمون ورجال الأعمال إقامتها واستمرارها، وفي العصر الحديث، يندر أن يمتلك المنظمون ورجال الأعمال رؤوس الأموال الكافية لإقامة المشروعات الاقتصادية وتنفيذ الأفكار التي يحملها المنظمون، وتطبيقها على أرض الواقع، ومن ثم يأتي دور الائتمان ويبرز أهميته في تأمين رأس المال اللازم لإقامة واستمرار المشاريع الإنتاجية الحديثة، وخاصة المشاريع ذات الحجم الكبير، الذي تمتاز به المشاريع الإنتاجية الحديثة.

ويمكننا القول أنه لولا وجود الائتمان. لما وجدنا تلك المشاريع الضخمة ولما كان هذا الحجم الضخم من المعاملات الاقتصادية ولما كان هذا التطور الهائل في النشاط الاقتصادي[1].

2/ يستطيع الجهاز المصرفي أن يمنح عملاءه قروضاً أو ائتماناً بأحجام كبيرة تتجاوز مقدار ما يودع لديه من ودائع بأضعاف مضاعفة لما تتمتع به هذه المصارف، التجارية خاصة من قدرة فائقة على خلق الائتمان.

3/ يكفل الائتمان للمنظمين ورجال الأعمال الحصول على المال اللازم لتمويله إلى مشاريع استثمارية منتجة. فوجود الائتمان يفتح أفاقاً واسعة أمام الطاقات الإنتاجية الخلاقة التي يمتلكها المنظمون ورجال الأعمال.

4/ يشجع الائتمان الأفراد والمشروعات على التحلي بالسمعة المالية والتجارية الحسنة فالمصارف لا تمنح الائتمان عادة إلا للأفراد والمشروعات التي تثبت قدرتهم التجارية والاجتماعية على الإنتاج والعطاء ومن يتمتع بالسمعة الطيبة ومن ثبت قدرتهم على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة.

5/ قد يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالة من الكساد والركود الاقتصادي تنعكس هذه الحالة على الأفراد والمشروعات الإنتاجية، يتعرضون خلالها للحرج المالي والخسائر والإعسار، وعندما تقدم المصارف الائتمان إلى مثل هؤلاء الأفراد والمشروعات الإنتاجية، فإنها تعمل على إنقاذهم من الانهيار والإفلاس وبذلك يعمل لائتمان على تقوية ودعم المشاريع الاستثمارية لتجاوز هذه المرحلة ولا يخص ما لهذا العمل من آثار إيجابية ويساهم في إيجاد ودعم الاستقرار الاقتصادي.

[1] أحمد زهير شاميا، النقود والمصارف، زهران للطباعة والنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1992م، ص240-243.

نخلص إلى أن وجود نظام الائتمان في الاقتصاد القومي يؤدي وظيفة حيوية هامة، ولكن في الوقت نفسه فإن الائتمان أداة حساسة يجب أن تستخدم بكل الحيطة والحذر وفقاً قواعد وأصول متعارف عليها[1].

2- السياسات الائتمانية

تتعدد تعاريف السياسة الائتمانية، وتأخذ أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال. إذ عرفت السياسية الائتمانية بأنها مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الأقراض، ويرجع إليها منفذو السياسات عند البت في طلبات الأقراض المقدمة، والالتزام بها عند التنفيذ. وتشمل هذه السياسات عادة الإجراءات الواجب إتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل، وكذلك الأساليب المتبع في دراسة وضعه المالي، من قبل دائرة الائتمان المصرفي، بما في ذلك أسس تحديد سعر الفائدة، ونوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر. إذ تغطي سياسات الاقراض مجموعة من الاعتبارات[2].

1/ احتياجات النشاط الاقتصادي، والتي من المفترض أن تغطي سياسة الإقراض احتياجات المجتمع الذي يعمل فيه البنك، أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

2/ تحديد حجم القروض وأنواعها، والتي فيها توضح السياسة الموضوعة حجم القروض التي سوف يمنحها البنك اعتماداً على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد أنواع القروض التي سيقدمها.

3/ الاعتبارات القانونية، وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان، لكي لا تحدث اختلافات بين سياسات البنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، وللسياسات الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.

4/ تحديد شروط القرض، وهي المتعلقة بطريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم والاتجاهات الحديثة تقضي بأن يتم استرداد القرض من الإيرادات المتوقعة للمقترض، وليس التصرف في الضمانات المقدمة للبنك.

5/ تحديد متطلبات سلامة القرض، وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى البنك إلى إيجادها، وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون متفقة مع حجم القرض أو الائتمان الممنوح، (ويعتبر سليماً إذا كان المقترض يستحق القرض، أي أن سمعته وصفاته وقدرته المالية والربحية متفقة مع حجم القرض).[3]

---

[1] مرجع سابق، ص244.

[2] خالد وهيب، إدارة العمليات المعرفية، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص166-167.

[3] مرجع سابق166

وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للإقتراض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض.

كما يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك، أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص، وتعتبر المنهج والمرجع الذي يستند إليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي.

وأخيراً، فالسياسة الائتمانية للبنك هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان، وقد تم تطوير العديد من النماذج لقياس مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني.

إن الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية للبنك التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي أو عدم منحه، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها، وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في البنك، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف وضع السياسة الائتمانية للبنك ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي:[1]

1. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدرة من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
2. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
3. ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تتراكم تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للبنك.
4. التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.

[1] مرجع سابق167

5. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

واستناداً لما سبق، حدد أهم ملامح السياسة الائتمانية، وكما يلي:

1. السياسة الائتمانية: إذ تترجم إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية الرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات.
2. السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للمصرف: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.
3. السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسية الائتمانية تتضمن شروطاً ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقه والأنشطة التي يمولها البنك، وحدود التركيز الائتماني، وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.
4. السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية، سواء كانت أطرافاً داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطرافاً خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وفي إطار السياسة الائتمانية للبنك وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.
5. السياسة الائتمانية تخول صلاحيات من الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك، فهي القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى، ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته، في حدود الإمكانيات التمويلية، والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك، فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته[1]

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ص71

1- مكونات سياسة الائتمان:

إن أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك تنشأ بسبب ما يقدمه من ائتمان، إذ تزداد هذه المخاطر أو تنخفض وفقاً لكفاءة إدارة الائتمان في خلق الحيطة والحذر لسياساتها، ولهذا نلاحظ أن إدارة الائتمان لا تقف عند نقطة تحديد قواعد العملية الائتمانية السابقة وإنما تستكملها من خلال الاهتمام بوجود سياسة مكتوبة لتحقيق الأهداف المطلوبة إذ تتكون تلك السياسة من مكونات رئيسية:[1]

يتعلق المكون الأول بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك في مجالات الائتمان، أما المكون الثاني فيتعلق بتحديد أنواع الائتمان.

أما المكون الثالث فيتعلق بتحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك.

أما المكون الرابع فيتعلق بتحديد أجال الاستحقاق.

أما المكون الخامس فيحدد السقوف الائتمانية.

أما المكون السادس فيحدد تكلفة الائتمان على العميل.

أما المكون السابع فيحدد السلطات التقديرية لمنح الائتمان.

أما المكون الثامن فيحدد مستندات الائتمان.

أما المكون التاسع فيحدد أسس الائتمان المتضمنة عناصر السيولة والربحية والأمان والانتشار والضمان والارتباط بالمصلحة الاقتصادية النوعية.

أما المكون العاشر فهو يتعلق بمتابعة الائتمان وخطوات تلك المتابعة[2].

وفيما يلي عرض لماهية هذه المكونات:

أولاً: تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك في مجال الائتمان:

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان والتي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم هو ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانياً، أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع الإدارات المنافسة لها، ومن المؤكد أن إدارة الائتمان تتجاوز الافتراض من أن الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها:

---

[1] مرجع سابق71

[2] مرجع سابق، ص72.

1. حجم الموارد المتاحة للائتمان.
2. المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.
3. طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيها وحاجات القطاعات إلى الائتمان.
4. مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في الائتمان والرقابة عليها.

ثانياً: تحديد نوع الائتمان:

من الأسس المهمة التي يجب أن تعمل في ظلها إدارة الائتمان هو تحديد أنواع الائتمان الذي تتعامل فيه. ويتم انتقاء نوع الائتمان الذي يتسم بجودة عالية من خلال المقارنة بين العائد المتوقع من كل نوع ودرجة المخاطر التي تتعرض لها، فهنالك أنواع من الائتمانات تتسم بمخاطرة عالية وعائد مرتفع، وهناك ائتمانات تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة، وعموماً فإن إدارة الائتمان ملزمة إلى إجراء تنويع في محفظة الائتمان لكي تحقق أكبر توزيع للمخاطرة التي تتعرض لها.

ثالثاً: تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

لا يقدم الائتمان إلا بضمان شخصي أو عيني، فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان لابد من تحديد نوع الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة.

وهنالك شروط يجب توفرها في الضمان لكي يكون الضمان مقبولاً منها:

1. سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد.
2. انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان.
3. سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.

رابعاً: الاستحقاق:

للائتمان أنواع من حيث تاريخ الاستحقاق، إذ تؤثر مدة منح الائتمان في سيولة البنك وفي ربحيته. وبسبب التنويع فإن الائتمان يتباين من مدة استحقاقه بين ليلة واحدة وبين عدد من السنوات، والمعروف أنه كلما طال أجل الائتمان كلما زادت درجة المخاطرة المحيطة به وأيضاً كلما زادت ربحيته.[1]

خامساً: السقوف الائتمانية:

تلتزم إدارة الائتمان عند منحها للائتمان بالقواعد التي تحددها السلطات النقدية، وذلك حفاظاً على الاقتصاد القومي، وعندما تصل إدارة الائتمان إلى الحد الأعلى المقرر لها، فإن طلبات العملاء

[1] مرجع سابق ،ص73

تحول إلى البنوك الأخرى التي لم تصل بعد إلى الحد الأعلى للائتمان المقرر لها أو تلجأ إدارة الائتمان إلى رفض طلب العميل وفي ذلك درجة من المخاطرة وخسارة العميل.

سادساً: أسعار الفائدة وكلفة الخدمات الأخرى:

من المؤكد أن العائد المتولد عن الائتمان يشكل الجزء الأهم من تشكيلة العوائد التي يمكن أن يحققها البنك، وسبب ذلك يعود إلى أن محفظة الائتمان تحتل الجزء الأكبر من المحفظة الاستثمارية الكلية للبنك التجاري ولذلك فإن إدارة الائتمان تهتم كثيراً بسعر الفائدة، فإذا كان سعر الفائدة منخفضاً فإن هامشا الربح المتاح للبنك لا يمكن أن يغطي تكاليفه وضمان تحقيق الأرباح، ومن جانب آخر فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد لا تمكن إدارة الائتمان من ضمان تقديم الائتمان وبمقدار يكفي لتغطية تكاليف وتحقيق الأرباح، وإذا ما أكدنا أن أسعار الفائدة قد لا تمكن إدارة الائتمان من ضمان تقديم الائتمان وبمقدار يكفي لتغطية تكاليفه وتحقيق الأرباح، وإذا ما أكدنا أن أسعار الفائدة عادة ما تحدد من قبل البنك المركزي بحدودها العليا، لذلك على إدارة البنك التجاري أن تحدد المعايير التي في ضوئها تعمل إدارة الائتمان والتي في ضوئها يتم أيضاً تحديد كلفة الخدمات الأخرى مثل المصاريف الإدارية والعمولات وغيرها، إذ تشكل هذه المصاريف مع أسعار الفائدة مقدار سعر الخدمة المقدمة. إن تحديد هذه المعايير سوف يبعد الاقتصاد في تحديد وحساب كلفة الائتمان.[1]

سابعاً: تحديد السلطات التقديرية لمنح الائتمان:

من المؤكد أن إدارة الائتمان في البنك التجاري تتحمل مسئولية تقديم الائتمان لمن يطلبه، ومقابل هذه المسؤولية لابد من أن تفوض مجموعة الصلاحيات التي تساعدها في اتخاذ القرار بسرعة، وذلك حتى لا تزيد الإجراءات وطول فترة منح الائتمان إلى الحد الذي يجعل من هذه العملية موضوعاً غير ذي جدوى لإدارة البنك.

ولذلك فإن إدارة البنك وتجنباً للمخاطر وعملاً على سرعة خدمة العملاء تعطي لإدارة الائتمان والوحدات المسؤولة عن ذلك في الفروع مجموعة السلطات للتصرف إذ تختلف هذه السلطات أو الصلاحيات وفقاً للمستوى الإداري الذي يتخذ فيه القرار وكذلك لدرجة الفرع وحجم نشاطه وكذلك وفقاً لنوع الضمان ونوع الائتمان المقدم.

ثامناً: تحديد مستندات الائتمان:

نظراً لأن إدارة البنك التجاري تعمل بأموال الآخرين، لذلك وحفاظاً على هذه الأموال فإن إدارة الائتمان التي تتخذ قرار منح الائتمان لابد وأن تستند في قرارها على بعض المستندات مثل:[2]

---

[1] ، مرجع سابق ،ص73

[2] مرجع سابق ، ص74

1. طلب منح الحصول على الائتمان.
2. الحسابات الختامية للعميل (فرد أو شركة) خلال عدد من السنوات.
3. التقارير السابقة للقروض التي منحت للعميل.
4. وثائق التأمين على العميل التي منحت للعميل.
5. وثائق التأمين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان.
6. الأوراق والمستندات الخاصة بالضمان.
7. أي أوراق أخرى يرى البنك وإدارة الائتمان ضرورة اعتمادها.

تاسعاً: الرقابة على الائتمان:

لكي تتأكد إدارة الائتمان من أن العميل استخدم الائتمان في القرض الذي حدد له وكذلك استمرارية جودة الائتمان، فإنه لابد وأن تجري عملية متابعة الائتمان وعندما تشعر إدارة الائتمان أن الائتمان قد استخدم خارج إطار الغرض الذي منح من أجله، لابد وأن تكون هناك إجراءات عقابية خاصة.

وكذلك فإن إدارة الائتمان لابد وأن تعتمد في استمرارية نشاطها على تصميم نظام للرقابة من خلاله يتم متابعة الائتمان خوفاً من قيام العميل باستخدام الائتمان خارج إطار الغرض الذي منح من أجله، وفي هذه الحالة فإن نظام الرقابة يساعد إدارة الائتمان في اكتشاف ذلك.

ولابد أن نشير إلى أن أحد أهم مكونات السياسة الائتمانية للبنك هو ضرورة تحديد حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة، بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها.

عاشراً: مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها:

قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي يصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقدر إدارة الائتمان منح الائتمان في مجالات صناعية متقادمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو مجال تجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة أو السجائر.

أحد عشر: الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:

يجب أن تعكس السياسة المعتمدة الشروط القانونية للتوسع أو تقييد الائتمان، وذلك لكي لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك التجاري أو التشريعات المنظمة للعمل المصرفي والقيود التي يضعها البنك المركزي.[1]

2-سياسات الائتمان المصرفي:

تتباين سياسات منح الائتمان وفقاً لأهداف إستراتيجية توظيف الموارد المالية الخاصة بكل بنك، والتي تقع مسئولية تحديدها على عاتق الإدارة العليا (مجلس الإدارة).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا توجد سياسية ائتمانية نمطية مطبقة بكل البنوك، إلا أن هنالك عدد من المتغيرات الواجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط سياسة الائتمان المصرفي والتي تعرف على النحو التالي يقصد بسياسة الائتمان المصرفي Credit Policy مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، شروط منح الائتمان، سياسة التحصيل، إجراءات متابعة الائتمان[2].

ويستخلص مما تقدم أن هنالك أربعة متغيرات رئيسية تشكل السياسة الائتمانية للبنوك يوضحها الشكل رقم (3) :

الشكل رقم (3)

متغيرات السياسة الائتمانية بالبنوك

Bank Credit Policy Variable

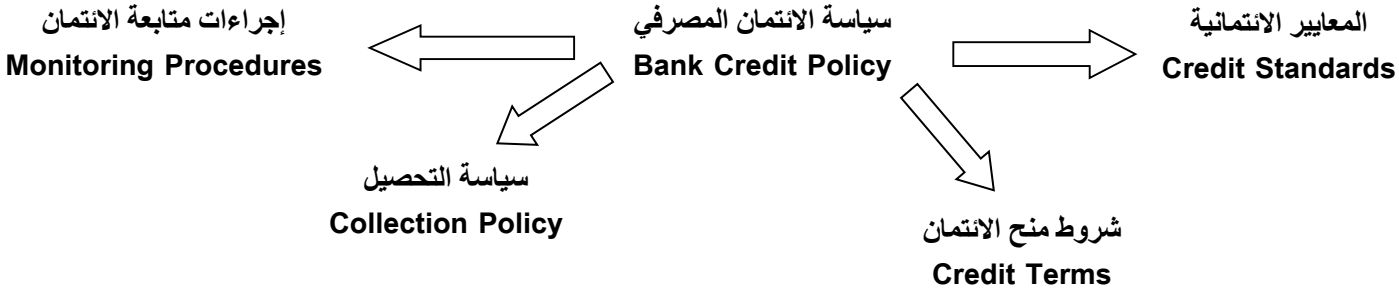

1/ المعايير الائتمانية Credit Standards:

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص 75

[2] طارق طه، إدارة البنوك، القاهرة، الأزريطة، الحرمين للكمبيوتر، 2010م، ص458.

وتشير إلى الحد الأدنى من المتطلبات المالية الواجب توافرها في العميل مقدم طلب الائتمان حتى يمكن للبنك منحه الائتمان المطلوب ويعني ذلك أن المعايير الائتمانية تمثل أدنى قوة مالية Financial Strength يمكن أن يقبلها البنك ليمنح العميل ائتمان.

وفي ضوء تلك القوة المالية، يتم تحديد شروط الائتمان لكل عميل، قيمة القرض الممنوح، فترة السداد الممنوحة، الفائدة المطبقة.

ويتطلب وضع المعايير الائتمانية قياس ما يعرف بالجودة الائتمانية لكل عميل، وتعني مقدار الربحية المتوقع أن يحصل عليها البنك نتيجة قيامه بتقديم الائتمان[1].

2/ شروط منح الائتمان:

ويقصد بها القواعد والإجراءات والأساليب التي ستتبع في عملية منح الائتمان للعميل، والتي يجب أن ينص عليها صراحة وبصورة مكتوبة، وتتمثل هذه الصورة المكتوبة في بعض البنوك في شكل دليل أو استمارة تدخل ضمن مستندات عملية منح الائتمان.

وتتضمن شروط منح الائتمان عدداً من البنود أهمها ما يلي:

1. مدة الائتمان Credit Period وتشير إلى الفترة الزمنية التي ستنقضي حتى يحل موعد استحقاق سداد القرض.
2. حد الائتمان Line of Credit ويقصد به الحد الأقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك للعميل.
3. الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان القرض.
4. أنواع الأصول التي يمكن قبولها كرهن.
5. نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت عادة تبعاً لطبيعة القرض ومدى توفر قيمته السوقية للتقلب.
6. البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليه البنك لضمان مستحقاته، كمطالبة المقترض بتقديم طرف ثالث ضامن له، أو النص في عقد القرض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد المبرم بينه وبين البنك.
7. الرصيد التعويضي ويمثل الحد الأدنى من البعد الذي يجب أن يحتفظ به العميل المقترض في حسابه لدى البنك.

3/ سياسة التحصيل Collection Policy:

[1] طارق طه، مرجع سابق، ص459.

يقصد بسياسة التحصيل الإجراءات التي يتبعها البنك في تحصيل القروض التي قدمها لعملاء الائتمان. وتعد الإجراءات المتعلقة بكيفية تحصيل القروض التي تجاوزت آجال استحقاقها من أكثر الإجراءات أهمية في السياسات الائتمانية للبنوك.

وتتمثل أهم المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها عملية تحصيل الائتمان فيما يلي:

1. انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة بدرجة كبيرة وهي ما ينبغي أن هذه الأصول لم تعد تمثل الضمان الكافي لمبلغ المقترض.
2. عدم قدرة العميل المقترض على سداد مستحقاته في المواعيد المحددة المتفق عليها.
3. عدم قدرة العميل المقترض على السداد نهائياً، ويعد ذلك أسوأ الأوضاع التي يمكن أن تتعرض لها سياسة تحصيل الائتمان.
4. إجراءات متابعة الائتمان Monitoring Procedure: من الأهمية بمكان أن تحدد السياسة الائتمانية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها ويقصد بها التقييمي الدوري لموقف كل ائتمان من مختلف جوانبه، بغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية سداد القروض[1].

3- قواعد منح الائتمان:

تتحد قدرة إدارة الائتمان في البنك التجاري في تقديم الائتمان على ما يتوفر لدى البنك من أموال جاهزة للائتمان، وهذه الأموال ما هي إلا ودائع الأفراد وشركات الأعمال، ونظراً لأن البنك يقدم الائتمان من أموال المودعين، لذلك فإن مسألة وجود قواعد علمية متفق عليها يتم من خلالها إصدار قرار منح الائتمان أو قرار الرفض مسألة في غاية الأهمية لإدارة لائتمان بشكل خاص ولإدارة البنك التجاري بشكل عام.

وتنبعث أهمية وجود قواعد خاصة بمنح الائتمان أساساً من أن البنك التجاري عبر منحه الائتمان سوف يتغير وضعه بعد أن كانت المبالغ لديه عبارة عن وديعة ملتزم بردها لأصحابها وقت طلبهم، إلا أن بعملية الائتمان استودعها لدى مجموعة من العملاء الذين لا يلتزمون أمام البنك وإدارة الائتمان بسدادها وقت طلبه، وإنما لا ينشأ التزامهم بها إلا عند حلول أجل استحقاق الائتمان[2]. ويدرك شكل الالتزام أعلاه، الذي يتعرض له البنك عندما يمنح الائتمان، فهو أصلاً ملتزم أمام المودعين بالوفاء بطلبهم كما أنه ملتزم أمام المقرضين في أن يجهزهم بكل ما يحتاجون إليه من ائتمان.

ولابد من التوضيح أن قدرة إدارة الائتمان في تقديم الائتمان واستمرارية ضمان ذلك لكل المتعاملين مع البنك إنما يتوقف على قدرة إدارة البنك في جذب وتعبئة المزيد من الأموال.

---

[1] مرجع سابق، ص264.

[2] اتحاد المصارف العربية، إدارة الائتمان وتقديم المخاطر (بدون تاريخ) بيروت، ص287.

ولضمان ذلك فإن إدارة البنك تسعى إل وضع المزيد من الإستراتيجيات التنافسية التي تعتمد على تنمية وتقديم مجموعة من الخدمات التي تميز البنك عن غيره. من البنوك وتتواءم مع متطلبات النمو الاقتصادي ومكننة العمليات المصرفية وتسهيل مهمة العملاء في التعامل مع البنك وتنمية معدات البنك وتجهيزاته المادية من حيث شكل البنك وفروعه وتكونه وتجهيز صالاته ومظهر موظفيه وتشجيع العاملين في البنك لتشجيع المعنوي والمادي.

وتتلخص أهم إستراتيجيات تنمية الموارد فيما يلي[1]:

1. إستراتيجية جذب فئات جديدة من العملاء.
2. إستراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها.
3. إستراتيجية الحفاظ على سيولة البنك.
4. إستراتيجية تعظيم راحة العملاء.
5. إستراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء.

وفق ما تقدم يمكن تأكيد أن البنك بشكل عام وإدارة الائتمان فيه بشكل خاص لا تعمل من فراغ، وأن تلتزم بوضع قواعد وأسس علمية للائتمان تعتبر سياجايصون أموال المودعين من جهة ويصون حاجات العملاء من جهة ثانية مع التأكد حتى أن هذه الأسس لا تتسم بالثبات وإنما تتغير وفق أشكال الائتمان وشكل الظروف الاقتصادية المحيطة وإستراتيجيات عمل البنك.

إن من أكثر الأسس والقواعد التي يمكن عرضها هي[2]:

1- الموائمة: أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط، ويرتبط ذلك بحد أقصى، لما يمكن أن يمنح للعميل الواحد بما يكفل تلافي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجرة بالملكية، أي يفوق طاقاتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنك.

2- الاعتبارات القانونية للضمان المعني:

قد يسود الاعتقاد من ان الائتمان الذي يقدم بدون ضمان هو مضمون بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل، ولكن ذلك ينطوي على إغفال الاعتبارات القانونية وراء فكرة الضمان العيني.

3- التبادل:

والذي يوجد بين الائتمان والضمان، بمعنى أنه لدى منح الائتمان يتعين نقل الضمان إلى البنك، وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، القاهرة، الدار الجامعية، 2001م، ص62-63.

[2] د. محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية مدخل مقارن، بدون تاريخ، ص257-258.

كما أن فكرة لتبادل قد يكون في الضمانات ذاتها، فعندما يقترض العميل بضمان شخص (كفيل متضامن) فإذا توقف العميل الأصلي عن الوفاء بالتزاماته يجب أن يسعى فوراً عن تمويل الدين (الائتمان) إلى دين مغطى بالضمان الإضافي (أوراق مالية أو رهن عقاري).

4- توزيع المخاطر الائتمانية:

أي بتنويع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط اقتصادي واحد، أي تنويع منحه لكل القطاعات تجنباً للمخاطر.

5- الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي:

أي التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كماً ونوعاً وسعراً، وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

إدارة الائتمان وضمان طلبه للعملاء:

من الأمور التي يجب ذكرها أن إدارة الائتمان تنتهج منهجاً متوازناً في ضمان الطلب على الائتمان بشكل عام، والطلب على كل نوع من الائتمانات المتعددة بشكل خاص، إذ تلجأ إدارة الائتمان إلى تقييم فاعليتها في تلبية كل الطلبات التي يتقدم به العملاء، وغالباً يتحدد الائتمان على أساس[1]:

1. موقع البنك وحجمه.
2. البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.
3. شخصية ونوعية القوى البشرية العاملة في البنك والمسؤولة عن منح الائتمان.

4- إجراءات منح الائتمان:

تعمل البنوك التجارية بشكل الوساطة المالية فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي إلا أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقاً لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك خوفاً من حدوث ذلك فإن إدارة البنك تضع إطاراً مكتوباً تلزم إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب الائتمان مما يمنع أي إرباك أو انحراف في قرار الائتمان.

هذا وتمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات أهمها[2]:

1- دراسة طلبات الائتمان:

---

[1] د. منير هندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1996م، ص195.

[2] عبد المعطي أرشيد، ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص221.

يتقدم العميل بطل بالحصول على الائتمان وفقاً لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلى مقر العميل.

2- تحليل المركز المالي للعميل:

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

3- الاستفسار عن مقدم الطلب:

تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.

4- التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

5- طلب الضمان التكميلي:

ضمن هذا الإجراء فإن إدارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

6- توقيع عقد الائتمان:

قد يتفق الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا، فإذا اتفاق فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

7- صرف قيمة القرض:

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل.

5- الاستعلام والتحقق في إدارة الائتمان

تتحدد كفاءة وفاعلية إدارة الائتمان في البنك التجاري بكفاءة وفاعلية قرار الائتمان (Credit Decision) فيها، ويتسم قرار الائتمان في العادة بنوع من التعقيد والصعوبة، ومرجع ذلك يعود إلى أن نتائج القرار الائتماني كما هو معروف لإدارة الائتمان بشكل خاص ولإدارة البنك التجاري بشكل عام. لا تظهر إلا بعد فترة زمنية غير قصيرة بسبب حالة اللاتأكد في المستقبل.

إن محور القرار الائتماني يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح الائتمان عندما يطلبه العميل (الفرد أو شركة الأعمال) أو رفض طلبه وهنا مكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان، فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض العميل فالأول ينتج عنه خسارة بسبب منح الائتمان والثاني ينتج عنه فوات الفرصة بسبب الرفض وفي ذلك خسارة يتحملها البنك[1].

والمعروف في الدراسات المصرفية أن قرار الموافقة أو قرار الرفض لا تتم من فراغ وإنما هي عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان من خلال دراسة وتحليل مجموعة كبيرة من البيانات تبدأها بدراسة وتحليل الملف الائتماني (Credit File) لطالب الائتمان من الأفراد وشركات الأعمال، وما تقوم به من استعلام مصرفي حول العميل. إذا تشكل عملية تحليل الملف الائتماني وما تحصل عليه من استعلام مصرفي جوهر اتخاذ القرار الائتماني[2].

اولا - تحليل الملف الائتماني:

يقصد بالملف الائتماني سجل طالب الائتمان (الفرد أو شركات الأعمال) بما يحتويه من معلومات وبيانات عن حالته بشكل عام ويمكن من خلال تحليل ودراسة هذه البيانات والمعلومات والإحاطة بكل ما يمكن أن يتعرض به البنك من مخاطر عندما يتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة في منح الائتمان أو رفض الطلب.

---

[1] سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1993م، ص235.

[2] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص123.

وعليه فإن الملف الائتماني وما يحتويه من معلومات وبيانات عن طالب الائتمان لابد وأن يكون حاوياً على كل المعلومات والبيانات التي تسهم في عملية اتخاذ القرار وتحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إدارة الائتمان عند منح الائتمان.

وبسبب ذلك ليس من الخطأ التأكيد من أن الخطوة الأولى في اتخاذ القرار الائتماني هو دراسة الملف الائتماني وتحليل معلوماته بدقة وفاعلية لأن المخاطر الائتمانية سوف تنخفض عندما ترتفع درجة الدقة في تحليل تلك المعلومات والبيانات في حين ترتفع درجة المخاطرة عندما يتم تحليل معلومات وبيانات مضللة لأن النتائج ستكون غير دقيقة وبالتالي ينعكس أثرها في شكل القرار الائتماني فيجعله محاطاً بدرجة عالية من الضبابية[1].

ثانيا - الاستعلام المصرفي:

قد ترد بعض المعلومات والبيانات عن العميل في الملف الائتماني تتسم بنوع من عدم الدقة أو التضليل تجعله عملية اتخاذ القرار الائتماني محاطة بدرجة عالية من المخاطر، لذلك فإن إدارة الائتمان تستكمل بياناتها من خلال عملية الاستعلام المصرفي عن العميل، إذ تعتبر عملية الاستعلام أحد أهم الجوانب التحليلية التي تقوم بها إدارة الائتمان قبل أن تتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة على منح الائتمان أو رفض ذلك.

لقد برزت أهمية الاستعلام المصرفي في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات حول الأفراد وشركات الأعمال الطالبة للائتمان. إذ من خلالها يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الائتمان.

ولأهمية ما يمكن أن تحصل عليه إدارة الائتمان من معلومات عن طالب الائتمان فقد اهتمت إدارة البنك بتخصيص دائرة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك تتحدد صلاحياتها بتحليل البيانات والمعلومات عن طالبي الائتمان وعادة ما يكلف بإدارة هذه الدائرة إلى أفراد يتسمون بخبرات عالية لهم القدرة على تحليل المعلومات بنوع من الدقة والكفاءة.

لقد بدأت عملية الاستعلام المصرفي من خلال تبادل الأحاديث والمعلومات عن كافة ممثلي البنوك وقد كان تداول المعلومات يتم من خلل سرد أحاديث ومعلومات عن أوضاع العملاء الرئيسيين لهذه البنوك وذلك في بداية العمل المصرفي حيث كانت الأسماء قليلة وشبه معروفة ومع تطور العمل المصرفي وتعقد علاقاته وتشعبها تطور دور الاستعلام المصرفي ليصبح أحد أهم الركائز الأساسية للقرار الائتماني.[2]

---

[1] مرجع سابق، ص124.

[2] 1سمير سليم حمود، مرجع سابق، ص77

ولذلك فالاستعلام المصرفي له الدور الأكبر في الاستحصال على المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل وسلوكه المصرفي. والاستعلام المصرفي هو جزء لا يتجزأ من عملية التحليل الائتماني تقوم به دائرة أو وحدة إدارية مستقلة في البنك يكون مهمتها جمع المعلومات من كافة المصادر بغية تحليلها وتلخيصها ضمن استنتاج يعطي دلالة واضحة على مكانة العميل الأدبية والتجارية والمالية[1].

إن عملية جمع المعلومات عن طالب الائتمان تعتبر الخطوة الأولى التي تسبق عملية التحقيق من المعلومات وتحليلها. مع ضرورة الإشارة إلى أن مصادر المعلومات هذه قد تتعدد وتختلف المعلومات ولكن تبقى مهمة إدارة الائتمان في البنك التجاري بدارسة طلب الائتمان وتقييم المخاطر التي تحيط به والبحث عن الضمانات اللازمة أساس لقرار منح الائتمان.

من ذلك يمكن التأكيد أن إدارة الائتمان لا يمكن أن تستغني عن دور الاستعلام المصرفي عن العميل وتحليل نتائج هذا الاستعلام أملاً في الوصول إلى قرار ائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية ويحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

تتمكن إدارة الائتمان بشكل عام والدائرة الخاصة بالاستعلام المصرفي بشكل خاص من الحصول على المعلومات التي ترغب بها من مصادر عديدة، ويمكن عرض هذه المصادر بما يلي:

1. العميل طالب الائتمان.
2. مصادر داخلية من داخل البنك.
3. مصادر خارجية أي خارج البنك.

1/ المعلومات التي ترد من العميل:

يمكن الحصول على معلومات غاية في الأهمية من العميل نفسه. وعليه فإن إدارة الائتمان تستطيع أن تستدرج العميل من خلال مقابلته إلى الإحاطة بكل ما يفكر فيه العميل ومشاريعه المستقبلية ووضعه السابق، والغرض من الائتمان، وسبب التعامل مع البنك المعني دون الاتصال ببنك آخر، ونوع الأصول الثابتة التي يعمل فيها وما يملكه من عقارات وغيرها من المعلومات التي يمكن لإدارة الائتمان أن تحصل عليها ضمن وقت المقابلة التي تحصل بين العميل والموظف المخول بإجراء المقابلة.

2/ مصادر داخلية من البنك:

قد يكون طالب الائتمان هو أحد العملاء المعروفين للبنك. لذلك تتمكن إدارة الائتمان أن تجمع وتحصل على معلومات غاية في الأهمية من سجلات البنك الداخلية عن الوضع المالي للعميل ومستوى

[1] مرجع سابق، ص78.

ملاءته المالية وتطور نشاطه التشغيلي وسجل شامل لتعامله خلال الفترة السابقة مع البنوك وعموماً فإنه يمكن إجمال مصادر المعلومات الداخلية بما يلي:

1. حسابات العميل لدى البنك وفيما إذا كانت حسابات دائنة أو مدينة أي طبيعة العلاقة العملية التي تربط العميل بالبنك.
2. وضع العميل المالي وسجل الشيكات المرتجعة الذي يخصه.
3. كفاءة العميل في التسديد لالتزاماته بتواريخ الاستحقاق.
4. طلبات العميل من البنك فيما يخص دعوته لتحقيق أسعار الفائدة أو تأخير التسديد أو غيرها.
5. مراجعات العميل للبنك وحصر تعامله[1].

3/ المصادر الخارجية للمعلومات: تهتم إدارة الائتمان أو إدارة الاستعلام المصرفي في البنك التجاري بمصادر المعلومات الخارجية. فمعلومات هذه المصادر تتسم بدرجة من الحيادية والموضوعية وتقيد إدارة الائتمان بجمع كل ما يحيط من معلومات عن العميل.

إن أهم المصادر الخارجية للمعلومات هي[2]:

1/ مركز المخاطر المصرفية (البنك المركزي): إن الفحص الدوري للوائح مركز المخاطر التي تظهر أحجام التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك وتلك المستعملة من قبلهم أمر لا غنى عنه، كما أن مقارنة أرقام المديونية المصرفية الموقوفة بتاريخ إعداد الميزانية العمومية مع الأرقام المصرح بها في مركز المخاطر من شأنه إعطاء بعض الدلالة عن صحة هذه الأرقام.

2/ السجل التجاري: إن الوقوعات التي حصلت في السجل التجاري تعطي بعض الدلالة عن وضع العميل وبالإمكان الإطلاع عليها من إفادة السجل التجاري بصورة دورية.

3/ الصحيفة العينية: ويعني بذلك إفادة السجل التجاري لبيان الوقوعات والرهونات على الموجودات العقارية العائدة للعميل.

4/ الموردون: يمكن للموردون أن يقدموا معلومات مفيدة عن استقامة ومكانته في الوسط التجاري أو المهني ومدى احترامه لتوقيعه وتسديده لالتزامه.

5/ البنوك الأخرى: هناك وثيق شرف لتبادل المعلومات المصرفية فيما بين البنوك سواء كانت محلية أو خارجية وتساعد على تزويد هذه المعلومات الأعراف والتقاليد المصرفية.

6/ مكاتب الاستعلامات الخاصة:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص127.

[2] سمير سليم حمود، مرجع سابق، ص79.

إذ توفر بعض الدول مؤسسات متخصصة ممتهنة عملية الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها.[1]

المبحث الثانى : مفهوم التمويل

أولاً: مفاهيم التمويل:

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يرتكز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة.

أولاً: التمويل من الناحية الاقتصادية:

تتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية، ومنها ما قيل بأن التمويل هو تدبير الأدوات في المشروع.

كما قيل بأنه: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه البعض من أن التمويل هو الإمداد للأصول في أوقات الحاجة إليها[3]. ويلاحظ على هذه التعريفات أن تتجاهل البعد الاجتماعي للتمويل وتركز فقط على البعد المادي،

---

[1] 2 مرجع سابق، ص80

[2] جميل محمد سلمان خطاطبة، التمويل الأربعون، دار النهضة، بيروت، 1986م، ص6.

[3] التمويل اللاربوي، مرجع سابق، ص38.

كما أنها تسهل ذكر مصادر التمويل التي يجب أن تكن مصادر مشروعة، وذلك هو جوهر الاختلاف بين التمويل الإسلامي وغيره ولذا نتناول فيما يلي مفهوم التمويل الإسلامي.

ثانياً: مفهوم التمويل الإسلامي: تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي ومن هذه التعاريف ما يلي:

ما ذهب إليه البعض من أن التمويل الإسلامي هو: أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر أما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفقاً طبيعة عمل كل منها ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري[1].

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن يشمل الذي قد يكون من الدولة أو المؤسسات المالية والمصرفية وذهب جانب آخر إلى تعريفه بأنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحة الأحكام الشرعية[2].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على التمويل الاستثماري، دون أن يشمل على التمويل التطوعي.لذا فإن التعريف الأولى بالقبول للتمويل الإسلامي أنه "تقديم ثروة عينية أو نقدية أما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحة الأحكام الشرعية"[3].

فهذا التعريف يشمل كافة أنواع التمويل سواء كان بين شخصين أو بين شخص ومؤسسة مالية أو بينه وبين الدولة.

تطور مفهوم التمويل: يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكيفها وبلورتها في نظرية التمويل.

---

[1] فؤاد السركاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 1999م، ص97.

[2] د. منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، الطبعة الأولى، 1991م، ص12.

[3] محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل (دون طبعة) (دون تاريخ)، ص31.

ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص وبعبارة أخرى عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي.

ويعرف التمويل بعدة تعريفات هي:

إن التمويل هو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها[1].

كما يعني (تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت)[2]. بمعنى توفير مصادر الأموال والحصول على الأموال لتغطية مخزون النقدية في المؤسسات وضمان الوفاء بالتزامات الشركة المستحقة للغير.

كما يعرف بأنه (الحصول على الأموال ثم إدارتها)[3]. ويعني ذلك البحث في كيفية الحصول على المال واستعماله في أوجه الاستخدام الأمثل.

وأنه يعني كذلك (تزويد المستثمر بالأموال اللازمة للقيام بالاستثمار).

كما عرف بصورة عامة بأنه (عملية تكوين المخصصات النقدية المتاحة وتوزيعها أو استخدام لضمان استثماره عملية إعادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ومستوى المنشأة الإنتاجية الخدمية).

أهمية التمويل:[4] التمويل يعتبر مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في إتباع الحاجات وتنوعها.

ويتمثل التمويل في المهام الآتية:

1. تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية اجتماعية.

---

[1] الصديق طلحة محمد رحمه، التمويل الإسلامي في السودان ورؤى المستقبل (السودان: المكتبة الوطنية، 2006م)، ص23.

[2] المرجع السابق ذكره، ص23.

[3] المرجع السابق ذكره، ص23.

[4] الصديق طلحة محمد رحمه ، مرجع سابق ،ص24

2. تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.
3. الحصول على الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة وهي استثمار النقدية.
4. تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
5. يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

أهداف ودوافع التمويل:

إن الهدف الأساسي التي تهدف إليه كل مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها والتزاماتها وهنالك أهداف أخرى تتمثل في:

1. استخدام الموارد التي تم الحصول عليها الاستخدام الأمثل بشكل يؤدي إلى زيادة فعاليات عمليات وإنجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى وذلك بالتوصل إلى قرارات استثمارية سليمة.
2. تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي.
3. تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى لهم.
4. تحقيق رفاهية ومنفعة المجتمع.
5. تحقيق أقصى قيمة حالية للمنشأة ولأصحابها أي تعظيم الربح في الأجل الطويل.

المبحث الثالث أدوات الاستثمار الإسلامي (صيغ التمويل الاسلامى)

أدوات الاستثمار الإسلامي عديدة ومتنوعة حيث بلغ عددها كوسيلة للتمويل المصرفي الإسلامي حوالي ثلاثة عشر أداة تغطي احتياجات كل النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك عكس وسائل التمويل المصرفي التقليدي الذي يتمثل جوهره في صيغة واحدة تحت اسم القرض بفائدة أي اعتماد السحب على المكشوف Over Draft وهي عين ربا النسيئة أي الزيادة في الدين نظير الأجل.

وإذا حاولنا أن تجمع أساليب الاستثمار الإسلامي في مجموعات متناسقة تشترك في خصائص محددة تميز بعضها عن بعض فإنها تأتي في شكل أربعة محاور رئيسية نوضحها في الآتي[1]:

1. أدوات توسط لنقل ملكية العين والمنفعة بمجرد التعاقد وهي تسمى بأساليب الإتجار وهي تتمثل في الآتي: بيع المرابحة – بيع المرابحة الآمر بالشراء – بيع السلم – عقد الاستصناع – المتاجرة.
2. أدوات لنقل ملكية المنفعة دون ملكية العين وهي أساليب الإيجار وتتمثل في الآتي: الإجارة التشغيلية – الإجارة التملكية – المقاولة.
3. أدوات يكون فيها رأس المال والعمل والربح الناتج مشتركاً بين الطرفين أو أكثر وهي تتمثل في الآتي: المشاركة الدائمة – المشاركة المتناقصة.
4. أدوات تتميز باشتراك المتعاقد فيها في الربح أو الناتج فقط، أما رأس المال فإنه ينفرد بتقديمه أحد الأطراف في حين ينفرد الطرف الآخر بتقديم العمل والجهد وهي تتمثل في الآتي: المضاربة بشقيها مطلقة ومقيدة – المزارعة – المساقاة.

وهذه الأدوات تتجرد تحت ثلاثة عقود في فقه المعاملات الإسلامي على النحو الآتي:

1. عقود معاوضات ومثالها: بيع المرابحة – المتاجرة – عقد الاستصناع – بيع السلم – عقد المقاولة – عقد الإجارة.
2. عقود المشاركات ومثالها: المشاركة بأنواعها – المضاربة "مطلقة ومقيدة".

عقود التبرعات ومثالها: الهبة – الوصية – الصدقة – الوقف

صيغ التمويل الإسلامي:

[1] سراج الدين عثمان مصطفى، صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2007م، ص55.

(1) المشاركة: يقصد بعمليات المشاركة التعاقد بين طرفين أو أكثر على العمل بهدف الربح من خلال ما يقدمونه من رأس المال المشترك وأقسام المكاسب بينهم كل على حسب حصته.[1] وتعرف المشاركة بأنها (الاتفاق بين البنك والعميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس المال وأدارته، أي أنها أية صيغة يتزاوج فيها عنصر رأس المال والعمل في تثمير رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا التثمير.

ودور البنك الإسلامي هنا هو تقديم البنك والعميل بنسب متساوية أو متفاوتة لإنشاء المشروعات ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية العالية بالإضافة إلى متابعة إدارة المشروعات وتقديم الاستشارات المالية والفنية، بحيث يصبح كل واحد منها ممتلكاً لحصة رأس المال بصفة دائمة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال.

صور التمويل بالمشاركة:

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة صور لتنفيذها حسب الصفة التي تحكم العقد وتتمثل صور المشاركة فيما يلي:

أ/ المشاركة الثابتة في رأس المال[2]:

يقوم البنك الإسلامي بنشاطه التمويلي عن طريق اشتراكه في رأس مال المشروع الذي يتقدم به أصحاب الأعمال المتعاملين معها.

ويقصد بالمشاركة الثابتة أن يبقى لكل طرف من الأطراف من حصصه الثابتة في المشروع إلى حين الانتهاء من الشركة وتقوم المشاركة الثابتة المستمرة أساساً على إنشاء مصانع وشركات أو خطوط إنتاج، أو القيام بعمليات الإحلال والتجديد والتي تتضمن شراء أصول رأس مالية إنتاجية يتم تشغيلها لسنوات لتعطي عائداً.

تمر المشاركة الدائمة بالمراحل التالية:

(1) الاشتراك في رأس مال المشروع:

يقدم البنك الإسلامي جزءاً من رأس المال باعتباره مشاركة ويترك مسؤولية إدارة المشروع للعميل المشارك.

(2) نتائج العمل في المشروع:

---

[1] مرجع سابق ، ص56

[2] محمد محمود المكاوي، مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2003م، ص547.

يعمل الشركاء في المشروع بغية تنمية رأس المال والحصول على الأرباح، هذا مع العلم أن لمشروع قد يحقق نتائج إيجابية (أرباحاً) أو سلبية (خسائر) أو قد لا يحقق أي نتائج.

(3) توزيع نتائج عمل المشروع:

توزيع الأرباح في حالة تحققها بين الشركاء (ومنهم البنك) بمقتضيات الاتفاق، في حين يتحمل كل شريك الخسائر الناتجة وفق حصته في رأس مال المشروع.

(ب) المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):

وهي مشاركة في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء تتضمن توقيتاً معيناً للتمويل مثل دورة نشاط تجاري أو دورة مالية أو عملية مقاولات أو توريداً أو صفة معينة بالمشاركة أو غيرها، وتسمى هذه المشاركة منتهية لأن الشركاء حدوداً للعلاقة بينهم أجلاً محدداً.

المشاركة المتناقصة[1]:

هي نوع من المشاركة يكون حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع أما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة المشروع على أساس ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط لسداد قيمة الحصة.

المراحل والخطوات التي تمر بها المشاركة المتناقصة:

يمكن القول أن المشاركة المتناقصة تمر بخطوات يمكن تحديدها فيما يلي:

1. الاشتراك في رأس المال: يقدم البنك جزءاً من رأس مال المشروع باعتباره شريكاً (تنتهي ملكية في أجل مسمى) ويتفق مع الشركاء العملاء على طريقة بيع حصته في رأس المال تدريجياً. ويقوم الشركاء بدورهم بتقديم حصصهم في رأسمال المشروع، ويؤتمنون على ما بحوزتهم من أموال البنك.
2. نتائج المشروع: يعمل الشركاء في المشروع من أجل تنمية رأس ماله وتحسين أعماله، مع العلم بأنه قد يحقق أهم نتائج إيجابية (أرباحاً) أو سلبية (خسائر) وقد لا يحقق نتائج.
3. توزيع نتائج عمل المشروع: توزع الأرباح في حالة تحققها بين الشركاء حسب الاتفاق، أما الخسائر فيتحملها الشركاء حسب حقه في رأس المال.
4. بيع البنك لحصته في رأس المال المشروع: يعبر البنك للشركاء عن نيته في بيع كل حقه في رأس المال أو جزء منها حسب مقتضى الاتفاق، ومن ثم يقوم الشركاء بدفع قيمة هذه الحصة لينتقل إليهم ملكيتها بعد ذلك، وتستمر هذه العملية إلى تصفي ملكية المال نهائياً في المشروع.

[1] محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المنصورة، القاهرة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2012م، ص43.

(2) المضاربة:

المضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده. والمضاربة هي نوع من الشركة في الربح على أن يكون رأس المال من طرف والسعي والعمل من الطرف الآخر، على أن تكون حصة كل منهم جزءاً شائعاً معلوماً من الربح المتفق عليه ابتداء التعاقد[1].

فالمضاربة عقد بين البنك والعميل بموجبه يدفع البنك للعميل نقوداً ليتاجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها.

إذن المضاربة دفع المال إلى آخر ليتصرف فيه، والربح بينهما على ما اشتراطاً.

صور المضاربة[2]:

وهي مضاربة مفتوحة لا يقيد فيها البنك العميل بقيود مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي بعينه، أو ممارسته مع أشخاص محدودين يتعامل معهم أو الاتفاق على مكان بذاته لممارسة نشاط المضاربة فيه، أو فترة زمنية محددة يتم ممارسة المضاربة فيها وغيرها من القيود التي يراها البنك كفيلة بحفظ ماله وتأمين مخاطر هلاك المال.

ويترك للعميل حرية التصرف في المضاربة المطلقة حيث يمارس نشاط المضاربة وفقاً لإدارته وبدون أي قيود أو تدخل من جانب البنك وهو النوع الغالب على أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية، حيث يترك للعميل كامل الحرية في المضاربة بالمال الذي أخذه.

ب/ المضاربة المقيدة:

في هذا النوع من المضاربات يضع البنك قيوداً وشروط تقيد حركة العميل في إجراء أعمال المضاربة سواء أكانت قيوداً تتصل بالنشاط الاقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة أو المكان أو الزمان أو الأفراد الذين سوف تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة، ويشترط لصحة هذه القيود أن تكون هنالك فائدة معينة من وراءها وليس أحداث ضرر بالعميل، ويجب أن ينص على القيد أو على الشرط عند كتابة عقد المضاربة، وقبل مباشرة أي عمل يتصل بها حتى لا يكون وضع الشروط بعد ذلك بمثابة إرهاق أو عنصر إخفاق للعميل.

---

[1] محمد عبد المنعم أبوزيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2000م، ص9.

[2] محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص47.

الخطوات التي يشير عليها عقد المضاربة[1]:

ويما يلي نورد الخطوات التي يشير عليها عقد المضاربة من منظور البنك الإسلامي بصفته رب المالي وليس المضارب.

(1) تكوين مشروع المضاربة:

يقدم البنك رأس المال اللازم للمشروع ويأخذ بذلك صفة رب المال، فيما يقدم المضارب خبرته وجهده ووقته لاستثمار هذا المال لقاء حصوله على حصة من الربح ينفق عليها بين الطرفين.

(2) نتائج المضاربة:

يحسب الطرفان النتاج المتولدة عن عملية الاستثمار ويقسمان الأرباح في نهاية فترة المضاربة، أو يمكن أن يتفقا على تقاسم دوري لهذه الأرباح مع مراعاة جميع الضوابط الشرعية.

(3) تسديد رأس مال المضاربة: في حالة اتفاق الطرفين على توزيع الأرباح في نهاية فترة المضاربة يستعيد البنك رأس مال المضاربة الذي قدمه قبل أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين، ويعود ذلك إلى أن مبدأ الربح ينبغي أن يكون وقاية لرأس المال، وفي حالة الاتفاق على توزيع الأرباح دورياً فإنها تكون على الحساب (معلقة) إلى حين تسوية وضع رأس المال، تطبيقاً لمبدأ الوقاية.

(4) توزيع الثروة الناتجة عن المضاربة:

يتحمل صاحب المال (البنك) الخسائر في حال وقوعها ما لم تعد ناتجة عن تعد أو إهمال أو تقصير أو خرق للشروط من قبل المضارب فإن كانت كذلك يتحملها المضارب أما الأرباح فهي توزيع بين الطرفين حسب الاتفاق مع مراعاة مبدأ الوقاية.

3/ المرابحة[2]:

وتعني بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتريت به مع زيادة ربح معلوم، ففيها يتم الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأس المال، أي بسعر التكلفة زائد الربح بنسبة معينة في رأس المال أو مبلغاً محدداً.

وصيغة المرابحة أن يذكر البنك للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما، وصورتها أن يقول البنك: أنا اشتريت هذه السلعة مثلاً بمائة وبعتها إليك بما اشتريتها به وزيادة قدرها عشرة فيقول المشتري قبلت ذلك. فالمرابحة هي أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك

[1] مرجع سابق، ص48-49.

[2] مرجع سابق، ص50.

الإسلامية، وهي عبارة عن أحد أشكال البيوع التي تبنى على البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح يتفق عليه الطرفان بشرط أن يكون معلوماً لهما.

الخطوات العملية لبيع المرابحة المسبوقة بالشراء:

1. تحديد المشتري لاحتياجاته: إذ يحدد المشتري مواصفات السلعة التي يرغب بها ويطلب من البائع أن يعرفه بالثمن، ويقوم البائع بدوره بإرسال فاتورة بعرض الأسعار لديه محددة بوقت معين لزبائنها.
2. توقيع الوعد بالشراء: يتعهد الطرف المشتري بشراء السلعة الموصوفة من البنك مرابحة بتكلفتها مضافاً إلهي مقدار الربح المتفق عليه، وهنا يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من المشتري وعدد الشروط والضمانات المناسبة له.
3. عقد البيع الأول: يعبر البنك للبائع عن قبوله شراء السلعة ويؤدي الثمن في الحال أو بمقتضى الاتفاق، في حين يعبر البائع عن قبوله البيع ويرسل فاتورته التي تتضمن ثمن البيع.
4. عقد بيع المرابحة: يقوم الطرفان (البنك والمشتري) بتوقيع عقد بيع المرابحة حسب الاتفاق.
5. تسليم وتسلم السلعة: يوكل البنك إلى المستفيد تسلم السلعة، فيما يقوم البائع بإرسال السلعة إلى مكان التسليم المتفق عليه ويتولى المشتري تسلم السلعة كوكيل عن البنك ومن ثم يشعر هذا البنك بتنفيذ ما أوكل إليه.

4/ بيع الاستصناع[1]:

هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة كصناعة الأواني والأحذية والألبسة والمفروشات والسيارات والطائرات وغيرها.

أو هو عقد يشتري به في الحال مما يصنع يلتزم به البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد وإذا انعقد الاستصناع فليس لأحد العاقدين الرجوع فيه، وإذا لم يكن المصنوع على الأوصاف المطلوبة المبينة كان المستصنع مخيراً.

الاستصناع هو عقد بيع سلعة موصوفة في الذمة يلتزم البائع بصنعها بمادة من عنده مقابل ثمن يدفعه المشتري حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط.

المفاهيم والمصطلحات:

1. المشتري: ويسمى مستصنعاً، أي الذي يطلب من البائع صناعة شيء له.
2. البائع: ويسمى صانعاً.

[1] مرجع سابق، ص56.

3. العين المصنوعة: وهي السلعة أو البيع المطلوب صناعته.

الخطوات لبيع الاستصناع:

1. عقد بيع الاستصناع: يعبر المشتري عن رغبة في شراء سلعة موصوفة ويتقدم إلى البنك بطلب استصناعاً بثمن يتفق عليه وتحدد طريقة أدائه (معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً).
ويعد الاتفاق يقع على عاتق البنك مسؤولية الالتزام بتصنيع السلعة وفقاً للمواصفات والشروط المحددة وتسليمها في الأجل المتفق عليه.
2. عقد الاستصناع الموازي: في هذا العقد يعبر البنك رغبته في استصناع السلعة التي يحددها العقد الأول (عقد الاستصناع) ويتفق مع البائع الصانع على ثمنها ووقت تسليمها، وهنا يأت يدور البائع الصانع للالتزام بتصنيع السلعة وتسليمها وفق الشروط والآجال المتفق عليها.
3. تسليم وتسلم السلعة: يطلع البائع بتسليم البيع المصنوع إلى البنك إلى جهة يؤكلها البنك وفي المكان الذي يحدده في العقد.

ومن ثم يقوم البنك بتسليم السلعة المستصنعة إلى المشتري مباشرة أو إلى طرف يفوضه المشتري، ويمكن أن يجري التسليم بشكل مباشر بين البائع الصانع والمشتري الذي استصنعه (عبر وساطة البنك)، وهنا يحق للمشتري أن يتأكد من مدى مطابقة السلعة المبيعة للمواصفات المحددة في عقد الاستصناع الأول بالشكل الذي تكون فيه مسئولية كل طرف في الأطراف أمام الطرف المقابل في العقد.

5/ بيع السلم: بيع السلم من البيوع المشروعة ويمثل أحدى صيغ التمويل التي يمكن استخدامها مع مثيلاتها في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة، وهو بيع آجل بعاجل[1].

والسلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بمثن معجل سماه الفقهاء (بيع المحاويج) ويتم ذلك عن طريق شراء الثمر ودفع ثمنها إلى المزارع قبل نضجها، وبيع السلم عقد تستطيع البنوك الإسلامية أن تمول الشركات التي تنتج السلع والبضائع، فتبرم العقود حيث تشتري البنوك حصة من إنتاج تلك الشركات محددة الكمية والمواصفات في زمن معلوم يتم التسليم فيه، وتقوم البنوك بدفع ثمن هذه السلع كاملاً نقداً، وتلتزم الشركات في مقابل ذلك بتسليم السلع خلال الفترة المتفق عليها. فالسلم نوع من أنواع البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويعجل فيه بثمنها بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فهو التحويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل. وهذا الأسلوب التمويلي يمنح المنتج أو الذراع سيولة تمكنه من الاستمرار في الإنتاج دون توقف، وتمكن البنوك الإسلامية من اقتناء السلع من خلال أجهزتها أو عن طريق الغير.

الخطوات العملية لبيع السلم: يمكن إجمالي الخطوات العملية لبيع السلم في التالي:

[1] محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009م، ص62.

1/ عقد بيع السلم:

يدفع البنك ثمن البضاعة عند كتابة العقد، وبذلك يستفيد البائع في تغطية حاجته الموصوفة في الأجل المتفق عليه.

2/ تسليم وتسلم السلعة في الأجل المحدد:

يواجه هنا البنك حالات عدة:

- تسلم البنك السلعة في الأجل ومن ثم القيام بتعريفها على عاتقه ببيع آجل أو عاجل.
- تؤكيل البنك البائع ببيع السلعة وتسليمها للمشتري نيابة عن البنك بعد تمكين البنك من تسلمها (القبض الحكمي) لقاء أجر متفق عليه أو بالمجان.
- يمكن أن يكون بيع السلعة إلى المشتري على أساس وعد مسبق منه بشرائها.

3/ عقد البيع: يوافق البنوك أو وكيله (وهو البائع بالسم) على بيع السلعة بيعاً معجل السداد أو مؤجلة بسعر أعلى من ثمن شرائها سلماً. أما المشتري فيوافق على الشراء ويقوم بدفع الثمن حسب ما هو متفق عليه.

6/الإجارة[1]: هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم.

أنواع الإجارة:

تصنف الإجارة أو التأجير إلى ثلاثة أنواع:

1/ الإجارة المنتهية بالتمليك: إن صيغة التأجير المنتهي بالتمليك هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك التزام المستأجر أثناء فترة التأخير أو لدى انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي.

2/ التأجير التمويلي:

تستخدم صيغة التأجير التمويلي أو إجارة الاسترداد الكامل للأصل الرأسمالي في الدول الصناعية النامية وتعتمد هذه الصيغة على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة وآلات حديثة لمصنع ما أو مشروع ما يقوم إدارته بنفسه. ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل الموجر طوال فترة الإجارة، بينما يقوم المستأجر باقتناء الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجارية خلال فترة العقد طبقاً لشروط معينة.

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر، الأردن، عمان، 2016م، ص246.

3/ التأجير التشغيلي: تتميز صفة التأجير التشغيلي بأن إجراءاتها شبيهة بصفتان الشراء التأجيري قصير الأجل. فمثلاً يقوم المؤجر ذو الخبرة في تشغيل وصيانة وتسويق الآلات أو غيرها من الأصول من الأصول الرأسمالية بشرائها لغائه تأجيرها إلى مستأجرين لفترات محددة يدفعان إيجارية وشروط مغرية.

7/المزارعة وشروطها[1]:

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة عقد شركة "بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض وتمويل المصرفي الإسلامي للمزارعة هو زرع من المشاركة بين طرفين:

الطرف الأول: يمثله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض أو العامل (الزراع) الذي يحتاج إلى تمويل.

شروط المزارعة:

1. أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والعامل عليها) من النواحي القانونية والبيئية والسلوكية.
2. أن تكون الأرض صالحة للزراعة مع تحديدها وبيانا ما يزرع فيها.
3. بيان مدة الزراعة مثلاً سنة، سنتين أو لمدة معلومة.
4. أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعاً بين أطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها، أي تحديد نصيب كل الطرفين.
5. بيان نوعية المزارعة أي نوع المحصول الذي سيستزرع.[2]

8/المساقاة: لغة مأخوذة من السقي.

اصطلاحاً: معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها أو هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، والمساقاة مشروعة كالمزارعة وفيها سد لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك.

تطبيق المساقاة في المصارف الإسلامية[3]:

---

[1] مرجع سابق، ص247.

[2] 1محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص248

[3] مرجع سابق، ص250.

تعتبر المسافاة نوعاً متخصصاً من "المشاركة في القطاع الزراعي بين الطرفين"

الطرف الأول: يمثله المصرف الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب أو المشروعات الري واستصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

الطرف الثاني:

يمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته التي تنضج الثمار، وقد يكون الطرف الثاني طالب التمويل الذي يمتلك أراضاً ويرغب في تطويرها وزراعتها.

9/القرض الحسن:

عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين قرضاً بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ المحجوزة في هذه الحالة فأيما قرض جر منفعة فهو ربا. ولكن هنالك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف مضطراً للحصول على نقد لأي سبب من الأسباب فقد يحتاج نقوداً للعلاج أو للتعليم أو للسفر وغيرها.

مصادر تمويل صندوق القرض الحسن:

1. يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.
2. الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).
3. الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضاً حسناً.[1]

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص251

الفصل الثاني

المخاطر الائتمانية

- **المبحث الاول : المخاطر**
- **المبحث الثانى : المخاطر الائتمانية والتحليل الائتمانى**
- **المبحث الثالث : أدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية**

الفصل الثاني

المخاطر الائتمانية

أهمية تحليل مخاطر البنوك:

بدأ الاهتمام بتحليل مخاطر البنوك في السنوات الأخيرة، وأخذ ينظر إليها كأهم أداة في تقييم أداء البنوك، خاصة بعد الهزات التي عصفت بالكثير من البنوك في أمريكا واليابان والبلدان الغربية والعربية.

إن تحليل مخاطر البنوك يعمل على بقاء النظام المصرفي في وضع صحي، وبالتالي يعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد، والوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمتمثلة بالاستخدام الشامل، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار واستقرار أسعار الفائدة، واستقرار أسعار الصرف، وأخيراً استقرار الأسواق المالية وتطويرها.[1]

أما على الصعيد المصرفي فإن مسألة تحليل مخاطر البنوك تهم الأطراف الآتية:

1. الإدارة التنفيذية للبنك.
2. البنك المركزي.
3. المودعون.
4. حملة الأسهم.

1/ الإدارة التنفيذية للبنك: إذ تعتبر الإدارة للبنك الجهة الأكثر اهتماماً بتحليل المخاطر، وذلك حتى يتمكن من ممارسة الوظائف الهامة من تنظيم، وتخطيط، ورقابة، ولما يوفره هذا التحليل من ثورة في لمعلومات، ومن رسائل ومعايير لقياس فاعلية التخطيط ودقته ولقياس الأداء وتقييمه ولتحديد الكيفية والتوقيت اللازمين عند إصدار القرارات المتعلقة باستخدام الأموال بطريقة تحافظ على أصول البنك، فضلاً عن تنمية موارده، هذا بالإضافة إلى تمكين إدارة البنك من الموازنة بين السيولة والربحية[2].

2/ البنك المركزي: يساعد تحليل المخاطر البنك المركزي على معرفة الآتي:

- التأكد من سلامة الوضع المالي للبنك.
- التحقيق من مدى تناسب أموال البنك الخاصة (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة) وموارد البنك الأخرى من الودائع.

---

[1] خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، بيروت، لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1990م، ص47

[2] مرجع سابق، ص48.

- معرفة مدى التزام البنك بالتعليمات الصادرة من جهته.
- التعرف على كيفية توجيه الائتمان، ومدى احتفاظ البنك بنسبة السيولة المقررة.

3/ المودعين: حيث يهتم المودعين بسلامة المركز المالي للبنك، وبمدى الأمان الذي يحققه البنك لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد ودائعهم في الوقت الذي يطلبونها به.

4/ المساهمين: يهتم حملة الأسهم بتحليل المخاطر، لأنهم الفئة الأكثر تحملاً للمخاطر سواء في حالة التصفية، أو في حالة اقتسام الأرباح، لذلك فهم يهتمون بسلامة المركز المالي لبنكهم، والتأكد في أن أموالهم تجري إدارتها بكفاءة وفاعلية وبما يحقق لهم أكبر قدر من العائد.

وخلاصة القول: أن تحليل مخاطر البنوك بغير في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، على اعتبار أن البنوك تلعب دوراً بالغ الخطورة في التأثر على العرض النقدي، وما ينجم عن هذا العرض من آثار اقتصادية ويقدم في الوقت نفسه المعلومات المهمة والمفيدة التي تساعد الجهات المصرفية على معرفة نواحي القوة والضعف في عمليات التمويل والتشغيل، ومعرفة السيولة التي يتمتع بها البنك.

المبحث الأول : المخاطر

تشكل المخاطر عنصراً مهماً في قرارات الاستثمار، حيث تعتبر مقياس نسبي لمدى تغلب العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً، ويقابل المخاطرة فرصة جيدة لتحقيق عوائد مناسبة تكون الحافز الأساسي على قبول هذه المخاطر.

كما يشكل رأس مال البنك أساس وجوده ومعيار قوته وسلامته، بل وسلامة النظام المصرفي ككل، فهو يقف حاجز أمام خسارة البنك غير المتوقعة على أموال المودعين، فالعمل المصرفي بلغة حاله من عدم التأكد توقع المخاطر العديدة سواء مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق وغيرها.

مفهوم المخاطر:

المخاطر لفظة مشتقة من خطر، والخطر يعني عند أهل اللغة (لإشراف على هيكله وخاطر بنفسه يخاطر أشفى بها على خطر الهلاك)[1].

عند أهل الفقه: فقد وردت بمعان متعددة كالمقامرة والغرر والضمان، أما كونها مقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، وغرراً لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية.

والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك والتي تعني المخاطرة[2].

المخاطرة في القانون فهو: (احتمالية وقوع حادث مستقبلاً أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاملين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه)[3].

---

[1] أبن منظور، لسان العرب، مج 4، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ص983.

[2] محمد علي القري، مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج9، 14، 2002م، ص19، 20.

[3] عبد الفتاح مراد، المعجم القانوني، رباعي اللغة، ص363.

المخاطرة في الاصطلاح الاقتصادي فهي (الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل نتيجة متوقعة أو مأمولة)[1].

المخاطرة في الاصطلاح المالي فهو (عدم التأكد في الناتج المالي في المستقبل لقرر نبذة الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهر الطبيعية في الماضي)[2].

عرفته جمعية التأمين بأن الخطر هو (عدم المعرفة الأكيدة بنتائج الأحداث)[3].

وتعريف المخاطرة في العرف المصرفي على أنها (الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد).

عليه فإن المخاطرة بكل بساطة هي احتمالية الخسران، وهي لا تنفك عن أي عمل يقوم به الإنسان، لكن الجدير بالاهتمام هو حراسة المخاطرة بمعنى دراسة القوى والعوامل التي يمكن أن تؤثر في الوصول إلى النتيجة المرغوبة، من أجل اتخاذ القرارات المالية، وليس المقصود بدراستها العمل على إلغائها لأن ذلك غير ممكن، بل الغرض من دراستها السيطرة على تلك المخاطر وإداريتها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيء على نتيجة القرار الذي يجب أن تتخذه، وللبيئة المحيطة بالبنوك دور في تنامي معدل المخاطرة، وذلك للضعف النسبي للبيئة الأساسية القانونية الداعمة لعمليات الاقتراض الجغرافية، وتخلف الأسواق المالية وتغلب البيئة الاقتصادية مما يسهم في خلق أوضاع مالية غير مستقرة في قطاع المؤسسات[4].

وهنالك تعاريف كثيرة لمخاطر الائتمان:

1. يرى Coope إن مخاطر الائتمان تتمثل في عدم استطاعة العميل سداد القرض والفائدة حين استحقاقها ويقين أنه نظراً لأن المخاطر الائتمانية تزيد مع تركيز القروض سواء من حيث الصناعة أو المنطقة الجغرافية هنالك مخاطر التركز (عدم التنويع)[5].
2. ويرى Hale أن المخاطرة الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل والتي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية وبالتبعية على السداد سلبياً[6].

---

[1] Varghan, Emmett an another, Fundamentals of risk and indusance Tohanwiky and Dones 1999 p.7

[2] Megginson, Willian Corporate Finance theory reading, mass adison wisely 1997, p.75

[3] مصطفى حمد الزرقا، نظام التأمين، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامية، طبعة أولى، 1980م، ص375.

[4] محمد محمود مكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2012م، ص20.

[5] John Cooper, The management ad negulation of bank (Londo macmill o publisher Hd 1984, p165.

[6] Roger H, Credit Andysis. Y: John Wiely and sons 1983, p.6-7.

3. ويرى الوزير فرح الوزير أن المخاطر الائتمانية تتعلق بعدم استرداد الأموال وفقاً لشرط العقد[1].
4. ويرى Sinky أن مخاطر الائتمان تشير إلى الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لعدم قدرة العميل على رد القرض والفوائد، ويرى أنها ترجع إلى عوامل داخلية تتمثل في ضعف تحليل وإدارة الائتمان من قبل البنك وأخرى خارجية يتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها[2].

من العرض السابق يتضح أن جميع الكتاب متفقون على أن مخاطر الإقراض تتمثل في عدم تحصيل القرض وفوائده كلياً أو جزئياً أو على الأقل التأخر في التحصيل.

كما أنه يمكن تعرف المخاطرة بصفة عامة من خلال العائد وعليه يمكن تعريف المخاطرة الائتمانية بأنها الدرجة المتوقعة لاختلاف العائد الفعلي للعملية الإقراضية عما كان متوقعاً.

المخاطر الائتمانية Credit Risk: ينطوي الائتمان في جوهره على عملية تأجيل الدفع والسداد إلى المستقبل وعادة لا يقبل المصرف وعد المقترض بالسداد ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل وبما أن هناك حالة من عدم التأكد في قدرة المقترض على السداد تنشأ المخاطر الائتمانية.

وهنالك مجموعة من الأعراض التي تصيب الشركات الفاشلة أو الآيلة إلى الإفلاس، ومن أهم هذه الأعراض والتي يمكن لإدارة الائتمان بالمصرف الاسترشاد بها كمؤشرات في متابعة الشركات المقترضة لتقييم حجم مخاطرها الائتمانية ما يلي[3]:

- عجز الشركة عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها.
- تكرار الطلب على تأجيل تسديد الأقساط.
- طلب تسهيلات مصرفية جديدة في ظروف غير مبررة.
- تغيير متكرر في إدارة الشركة.
- تغيير متكرر في الطرق والسياسات المحاسبية أو في مدقق حساباتها.
- الإحجام عن تزويد البنك بالمعلومات المالية التي يطلبها.

---

[1] الوزير فرح الوزير، مخاطر الائتمان الذي تتولاه البنوك التجارية، القاهرة، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، 1963م، ص10.

[2] Joseph F. Sinky, Commercial Bank Financial Manager N.Y Macmillam Publishing co. inc 1983. P.398.

[3] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2013م، ص159.

- ظهور دائنين جدد للشركة لم تكن قد كشفت عنها للبنك سابقاً.
- إعداد الموازنات والتوقعات المستقبلية على افتراضات غير معقولة.
- الممانعة والتردد تجاه زيارة موظفي البنك لإدارة الشركة ومواقع عملها المختلفة.
- تعرض موجودات وأصل الشركة الخاضعة للرهن للحجز من قبل دائنين آخرين.

أنواع المخاطر الائتمانية:

1. المخاطر النظامية Systematic Risk.
2. المخاطر اللانظامية Unsystematic Risk.

أولاً: المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن نوع القروض وقدرة المقترض على السداد ومن أسبابها:[1]

أ/ مخاطر التضخم: وتتمثل هذه المخاطر في انخفاض القوة الشرائية للنقود المقترضة فضلاً عن الفوائد المترتبة على القروض.

ب/ مخاطرة أسعار الفائدة:

وتتمثل هذه المخاطر في تقلب أسعار الفائدة المستقبلية فقد ترتفع أسعار الفائدة المفروضة على القروض بعد أن يكون المصرف قد اتفق على منح قروض سابقة بأسعار فائدة أقل لنفس مستوى المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

ج/ مخاطرة الكساد:

وتنشأ من الآثار السلبية التي يتعرض له النشاط الذي يمارسه المقترض أو القطاع الذي ينتمي إليه مما تضعف من قدرته على سداد التزاماتهم تجاه المصرف.

د/ مخاطرة السوق:

تتمثل مخاطر السوق في تلك المتغيرات التي تتصف بالشمولية والتي تتأثر بها جميع نواحي الاقتصاد بصورة سلبية وتضعف قدرة المقترض على السداد مثل الأزمات الاقتصادية أو الحروب أو انخفاض سعر العملة المحلية أمام الأجنبية، مقاطعة السلعة المحلية، انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها الدولة وغيرها.

---

[1] أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص160

ثانياً: المخاطر اللانظامية[1]:

ويقصد بها المخاطر الناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة بحيث تؤثر سلباً على قدرته على سداد القرض مثل:

1. انخفاض أو تدني كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة.
2. تدهور منتجاتها وتناقص الطلب عليها نتيجة عيوب في التصنيع.
3. تغير أذواق المستهلكين والمنافسة من المنتجات المحلية والأجنبية.

لذلك تسعى المصارف التي التحري عن طالب القرض ودراسة مركزه المالي قبل منحه للقرض. وللمزيد من التحوط تقوم بعض المصارف بإتباع سياسة وقائية Policy Preemptive استباقية في منح القروض مثل:

1. إبرام اتفاق شروط مع المقترض يقتضى بعدم ضعف حجم الودائع لدى المصرف عن حد معين.
2. آخذ موافقة المصرف قبل إجراء أية تغيرات جوهرية في نشاط المقترض.
3. أخذ موافقة المصرف قبل التقدم للحصول على قروض أخرى في مصارف ومؤسسات مالية أخرى.
4. تقديم الرهونات والضمانات في صورة أوراق مالية أو حسب طبيعة نشاط المقترض مثل المباني أو المخزون السلعي.
5. اللجوء إلى طرف ثالث كضامن للمقترض.

المخاطرة من وجهة نظر البنك الإسلامي:

تصنيف مخاطر البنوك الإسلامية:

ومن الأسس المنهجية التي قام عليها العمل المصرفي الإسلامي مؤدى القواعد الفقهية لا الغنم بالغرم، و"الخراج بالضمان" وتؤكد هذه القواعد أهم سمة من سمات رأس المال في الإسلام، وهي الاستعداد لتحمل المخاطرة، غير أن هذه السمة لا تنفي بأي شكل في الأشكال أهمية البحث عن المخاطر التي تواجه الصيرفة الإسلامية والأساليب الملائمة لإدارتها والسيطرة عليها.

تصنيف مخاطر البنوك الإسلامية:

1/ مخاطر مصادر الأموال 2/ مخاطر صيغ التمويل

[1] مرجع سابق، ص161.

3/ مخاطر العملاء 4/ المخاطر التشغيلية

1/ مخاطر مصادر الأموال[1]: حيث تتكون مصادر الأموال من حقوق الملكية، ودائع المتعاملين، والمخصصات ومخاطرها كما يلي: **حقوق الملكية** انخفاض ملاءمة رأس المال لدى البنك نتيجة تدني نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الموجودات، أو إلى إجمالي الودائع أو إلى الموجودات الخطرة المرجحة.

وبسبب هذه الانخفاض ارتفاع مستوى المخاطر التي تنجم عن عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

ودائع المتعاملين: شدة سيولة الودائع، والمتمثلة في زيادة الأهمية النسبية للحسابات الجارية التي تعتبر قروضاً في ذلك البنك يمكن ردها عند طلبها، وما يسببه ذلك في ممارسة هؤلاء لممارسات تضرب بالنشاط وتعيقه مثل اعتقاد هؤلاء أنه يمكن أن يقوموا بسحب ودائعهم من شاوءا، أو غير ذلك مما يعرض البنك لمخاطر السيولة.

المخصصات: ويتمثل وجه المخاطرة فيها بعدم كفاية المخصصات نتيجة تدني نسبة المخصصات إلى إجمالي الديون، أو نسبتها إلى الاستخدامات الخطرة، إذ يؤدي عدم الكفاية أن يلحق بالبنك جانباً من الخسارة ما لم تغطيه هذه المخصصات.

2/ مخاطر صيغ التوظيف والاستثمار:

مخاطر صيغ التمويل:

وهي المخاطر التي ترتبط عموماً بأساليب التوظيف والتمويل، بالرغم من اختلاف طبيعة التمويل من صيغة لأخرى، إلا أن الالتزام النهائي الذي يقع على عاتق الطرف المقابل، نتيجة لتنفيذ تلك الصيغ بمجرد إجراء الحساب النهائي الذي يلتزم بمقتضاه هذا الطرف بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

حيث تمثل الصيغ الإسلامية في التمويل الإطار الرئيسي والأساس للتمويل الإسلامي ووفق مجهودات الفقهاء في تخريج جملة من الأحكام الشرعية في التعامل برزت كل من:

1. صيغة المرابحة.
2. صيغة المضاربة.
3. صيغة المشاركة.

[1] محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص38.

4. صيغة بيع السلم.

كأهم وأبرز صيغ تم التعامل بها في إطار الصيرفة الإسلامية السودانية. لذا سيكون تركيزنا على هذه الصيغ لأنها الوحيدة الذي حظيت بالتطبيق وستطلع على أبرز المخاطر التي تكتشفها.

أ/ مخاطر التمويل بالمشاركة: ومن أهم مخاطر صيغ المشاركة[1]:

- يمكن أن نفس أخطار صيغة المشاركة إلى مجموعة من المصادر مثل الأموال المستثمرة، حيث يجب أن تكون هذه الأموال طويلة الأجل يستطيع البنك توجيه استثماراته دون تصفية مشاركة سريعاً.
- كما أن عدم وجود الكوادر البشرية العاملة في البنوك الإسلامية وملاءمتها، والتي ليس لها القدرة على التخطيط الإستراتيجي لاستخدامات الأموال، أو اختيار المشروعات والفرص يمكن أن يكون مصدر للخطر.
- ويمثل الشكل القانوني للشركة أحد مصادر الخطر أيضاً فعندما تكون المشاركة قائمة على حصص قابلة للتداول والبيع، فإن ذلك يقلل المخاطر أما عندما لا يسمح بتداولها فإن المخاطر تزيد.
- بالإضافة إلى المخاطر الآتية:

أ. المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء من جانب الشريك، أو عدم دراسة المشروع دراسة جيدة.

ب. المخاطر الناتجة عن دفع الشرك نصيب البنك من الأرباح أو التأخر عن دفعها.

ج. المخاطر الناتجة عن تذبذب الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً.

د. المخاطر الناتجة عن تلف البضاعة تحت يد المشارك.

ه. المخاطر الناشئة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة.

و. المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة، أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع.

ز. مخاطر السمعية نتيجة عدم التزام الشريك بالضوابط الشرعية.

ح. طول فترة التنفيذ التي تؤدي إلى ارتفاع التكلفة.

ط. ظهور منافسين جدد في مجال نشاط المشاركة مما يؤثر على مبيعات المشاركة.

---

[1] سمير الشاهد، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل، إدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، 2005م، ص46.

ي. عدم إمكانية بيع حصة المشاركة.

ك. عدم إمكانية بيع حصة المشاركة.

مخاطر التمويل بالمضاربة[1]:

هنالك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية المضاربة بسبب عدم ملاءمة العميل المضارب. ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى مجموعتين رئيستين.

- مجموعة المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توافر المستوى الأخلاقي المطلوب وانخفاض مستوى الأمانة حيث يؤدي ذلك إلى وجود احتمالات لقيام العميل بالتعدي على حقوق وأموال البنك عن طريق القيام بأفعال وسلوك محله، كالتلاعب بالوثائق وتزوير المستندات وإخفاء الربح، وإدعاء الخسارة والمماطلة من السداد وغيرها.
- بالإضافة إلى ذلك هنالك مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توافر الكفاءة الإدارية والخبرة العملية لدى العميل المضارب، حيث يترتب على ذلك عدم توافر المتطلبات الضرورية اللازمة لتقيد وإدارة العملية بكفاءة ونجاح مما يعرضها لاحتمالات كبيرة من الخسارة.

مخاطر التمويل بصيغة المرابحة:

وفي هذه الصيغة قد يتعرض البنك للمخاطر الآتية[2]:

أ. عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق حيث يفوق ذلك على البنك فرصة إعادة استثماره هذه الأ/وال.

ب. تأجيل السداد عمداً، لعدم وجود عقوبات على التأجيل.

ج. مخاطر الضمانات، نتيجة بيع الأصول المرتجعة بأدنى سعر الشراء.

د. مخاطر دخول البنك في قضايا ومنازعات مع العملاء.

مخاطر صيغة الاستصناع:

ومن أهم مخاطر صيغة الاستصناع:

أ. مخاطر النقل فقد تتعرض السلع المصنعة للهلاك بسبب جاءت مفاجئ في أثناء النقل.

---

[1] محمود محمد المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص50.

[2] عبد الحليم محمد علي، التحوط لمخاطر صيغ التمويل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299م، 2005م، ص57.

ب. متطلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.

ج. تأخر الصانع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستضعفاً.

د. تأخر المقاول أو المنتج من تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعاً.

ه. تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع.

و. مخاطر عدم السداد.

مخاطر صيغة بيع السلم[1]:

من أهم مخاطر التمويل بالسلم ما يلي:

أ. عدم التزام العميل في الوقت أو الكمية بالمواصفات المتفقة عليها.

ب. انخفاض جودة السلع المسلمة مما اتفق عليه.

ج. عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة.

د. مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد استلام البنك لها.

ه. مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعة.

و. مخاطر العملة أن انخفاض قيمة العملة.

3/ مخاطر العملاء[2]:

هذه المخاطر تفي مجموعة من الأخطار التي تنشأ بسبب المتعامل نفسه ومقوماته سواء نشأت بسبب عمدي، أو غير عمدي وترتبط هذه المخاطر بما يسمى بالجدارة التمويلية للمتعامل والجدارة له أربعة وجوه:

الوجه الأول: الجدارة الأخلاقية.

الوجه الثاني: الوعي الفكري بالمعاملات الإسلامية.

الوجه الثالث: الجدارة القانونية وأهلية التعاقد.

الوجه الرابع: الجدارة الخاصة بالكفاءة الإدارية للأعمال والمشروعات.

الوجه الأول: المخاطر الأخلاقية: الآثار المترتبة على عدم توافر الخلق والسلوك اللازمين لرجل الأعمال على التمويل المصرفي الإسلامي.

---

[1] محمد محمود الكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص60.

[2] سيد الهواري، الموسوعة العملية والعلمية للبنوك الإسلامية، ج6، 1982م، ص269.

نتيجة عدم التزام رجال الأعمال بالأخلاق أصبحنا نرى كثير من الأمراض التي أنتابت المعاملات اليومية مثل:

أ. تأخر ومماطلة الكثير في أداء التزاماتهم في المواعيد المحددة.

ب. تلاعب الكثير بالإيرادات والمصروفات.

ج. إخفاء المعلومات وتزوير الوثائق والفواتير.

د. كثرة الحلف كذباً.

ه. استباحة أموال الغير.

الوجه الثاني: قلة الوعي الفكري بالمعاملات الإسلامية: مازال من أكبر المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية ونشاطها التمويلي في الواقع العملي: أن كثير من رجال الأعمال المتعاملين معها يجهلون طبيعة عمل هذه البنوك والأسس التي تقوم عليها، ويخلطون بينها وبين البنوك التقليدية في كثير من الأمور منها[1]:

أ. عدم فهم واستيعاب كثير من رجال الأعمال للنظام التمويلي والاستثماري الجديد الذي يستمد جذوره من أحكام الشريعة الإسلامية والذي تعمل في إطاره البنك الإسلامية.

ب. سيطرة العقلية التقليدية على كثير من رجال الأعمال.

الوجه الثالث: الجدارة القانونية وأهلية العميل للتعاقد:[2]

وهي الحكم على جدارة رجل الأعمال التمويلية من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد الأول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية ومدى أهليته للتعاقد مع البنك وإبرام التزامات، وسواء كان العميل شخص طبيعي أو شخص معنوي.

البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات وسلوكيات العميل الخاصة ومدى عدم تضمنها سلوكيات مدمرة وهالكة.

البعد الثالث: أهلية مهنية وتنافسية يتم التأكد فيها من حرص العميل على أمرين:

الأمر الأول: الوقوف على مدى وفائه بالتزاماته في المواعيد ويتم الاستعلام عنها من كافة الجهات من بنوك، تجار، مؤسسات حكومية.

---

[1] عطية السيد فياض: التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية وأثرها في تعويق دورها الاستثماري، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، 2000م، ص28.

[2] محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص75-76.

الأمر الثاني: حرصه تمام الحرص على جودة منتجاته وسمعتها وقيامه بالتحسين والتطوير المستمر لها بالشكل الذي يجعله يتمتع برضاء المستهلك.

4/ المخاطر التشغيلية[1]: مخاطر مصدرها البنك نفسه:

وهي المخاطر التي تكون مصدرها منهج العمل في نشاط الاستثمار والتمويل لما تشتمل عليه من سياسات، وإستراتيجيات، وضوابط، ومعايير، وإجراءات وعقود وغير ذلك، أو هي الأخطار الناشئة عن مدى كفاءة البنك في إدارة عملياته الاستثمارية، والتمويلية من لحظة تقديم الطلب حتى تصفية العمليات وأسباب وجود هذه المخاطر يعود إلى:

أ. عدم وجود نظم تمويلية دقيقة.

ب. عدم وجود موارد بشرية تعمل لدى البنك تجمع بين التخصص المصرفي والشرعي.

ج. غياب إدارة التوظيف تابعة للبنك تقدم الدراسة الجيدة للعميل وإثبات جدارته، أو عدمها.

د. العائد المنخفض للبنوك الإسلامية مقارنة بما تحققه الصيرفة التقليدية في السوق إلى مخاطر الثقة، وهي ظلت المودعين والمستثمرين أن مرد العائد المنخفض النقدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي.

المبحث الثانى : المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

[1] محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص78.

تعتبر مخاطر التخلف عن سداد القرض واحدة من أهم مخاطر الائتمان في قرارات الاستثمار. وتتميز قرارات الاستثمار عموماً سواء كانت في استثمارات عينية أو استثمارات مالية بعدم قدرة المستثمر على تحديد العائد المتوقع لذلك الاستثمار على وجه اليقين. ويرجع ذلك إلى حالة عدة القدرة على الإحاطة في شكل المستقبل الأمر الذي يجعل الاستثمار محاطاً بدرجة من المخاطر. وتنشأ مخاطر الائتمان عندما لا يستطيع البنك تقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماتها بتسديد أصل القرض وفوائده.

وكما هو معروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين غاية في الأهمية هما العائد المتوقع (Expected Return) ودرجة المخاطر (Risk Degree)، وهو المعروف بالمبادلة Tradeoff بين العائد والمخاطر. فالقرار الأمثل والسليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازن، أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. وهكذا يبدو طلب المستثمرين إذ يسعون إلى عائد يتساوى أو يزيد على درجة المخاطر التي يتعرضون لها، وكلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب. وعلى وفق هذا المنهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية، فالمبدأ هو حالة التوازن بين متغير العائد ومتغير المخاطر. ويقصد بحالة التوازن هو أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني[1] كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها إلى طالبي الائتمان[2].

ويمكن القول أن مشاكل الائتمان تحدث بفعل عوامل متشابكة تعتبر البنوك والعملاء والدولة قاسماً مشتركاً فيها، إلا أنه من العدالة الاعتراف بأن البنوك بما لها من أجهزة إدارية وفنية متخصصة تعتبر المسؤول الرئيس أو الطرف الضالع في خلق أو اختلاق تلك المشاكل باعتبارها الطرف المتحكم في ضخ الأموال للعملاء، في ضوء دراسات ائتمانية من المفروض أن يتم إعدادها بحرفية وشمولية وشفافية، وتستنير ببحوث السوق وأوضاع الاقتصاد وتقارير الاستعلام ومركزية المخاطر، وتراعي كافة الاعتبارات، وتأخذ في حساباتها كافة التحوطات من المتغيرات المحتملة، وتدرك أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات الائتمانية، وتعمل على تفعيل أدوار متابعة ورقابة الائتمان، وتسعى إلى تأكيد الالتزام بالضوابط والقواعد والأعراف والتعليمات المنظمة للائتمان، وتدفع بالكوادر الائتمانية إلى احترام مواثيق وسلوكيات المهنة، وتبتعد عن سلك منهج التجربة والخطأ في اتخاذ القرارات الائتمانية، وتنفيذها وإعداد الكوادر وتدريبها[3].

كما يشدد (عبد المطلب)[4] أن عملية إصدار قرار منح القروض على مستوى الأفراد والشركات والمنشآت تحتاج عادة إلى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار، وتطلق على هذه العملية

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص162

[2] مرجع سابق، ص163.

[3] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة المخاطر التعثر المصرفي من وجهة النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007م، ص112-113.

[4] د. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص128.

عملية تحليل الائتمان. ويسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك، والتي قد تعوق قدرة المنشأة على سداد القروض الممنوحة خلال فترة مستقبلية. ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة المنشأة في الماضي على سداد قروضها والتزاماتها تجاه الغير، وكذلك دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الغير وتاريخ العميل في الإعانة. وبهاذ أكد (مطر)[1] أن عملية تحليل مخاطر الائتمان من أهم ركائز اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، إذ من خلالها يتم عادة تصنيف نوعية المقترض مع تقييم مستوى المخاطرة المحيطة بالقرض الذي يطلبه المقترض، والتي على ضوئها سيحدد مصير طالب القرض بالموافقة أو بالرفض، ثم بعد ذلك، وفي حالة الموافقة على الطلب سيتم تحديد سعر الفائدة وكذلك نوع الضمانات أو الكفالات المطلوب تقديمها.

هذا وتتنوع مخاطر الائتمان وفقاً لتنوع مصادرها، وبناء عليه يمكن حصر أنواعها مما يلي[2]:

1. مخاطر العميل أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها التشغيلي.
2. مخاطر الصناعة وهي على علاقة بنوع الصناعة التي تعمل فيها الشرك وبنوع منتجاتها.
3. مخاطر السيولة والتي ترتبط باحتمال تعثر العميل بعد منح الائتمان، مما يؤدي إلى عجزه عن تسديد أصل القرض وفوائده.
4. مخاطر الاقتصاد الكلي وهي علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة مثل انخفاض معدلات النمو والمخاطر السياسية وتغير القوانين.
5. مخاطر تقلب سعر العملات الأجنبية: يحدث ذلك عندما تقدم الائتمان الممنوح بعملة أجنبية تتعرض أسعار صرفها مقابل العملة المحلية لتقلب مستمر.

ومن الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، أن لا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض والوقوف عن حد اشتقاق النسب المالية التقليدية المتعارف عليها لتقييم قدرة العميل على الوفاء بأصل القرض وكذلك بفوائده، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه وبدرجة أكبر لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر.

وفي تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان، يقترح على محلل الائتمان تطبيق واحد من المنهجين المذكورين أدناه:

المنهج الأول: منهج (5Ps)، والذي يطبق وفقاً للآلية الآتية[3]:

---

[1] د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة لثالثة دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010م، ص340.

[2] Sheridan Titman, Financial Management, Principal and Application, 11th edition, Pearson, 2011, P.650

[3] د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان الأساليب والاستخدامات العملية، مرجع سابق، ص364-368.

1. تقييم الأشخاص (People): إن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل، وحالته الاجتماعية، ومؤهلاته، وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية. هذا إذا كان طالب القرض أو الائتمان شخصاً. أما إذا كان شركة فيجب مراعاة مجموعة من العناصر ذات الصلة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها وحصتها السوقية ونوعية عملائها ومجلس إدارتها... الخ.
2. تقييم الغرض من القرض أو الائتمان (Purpose)، والمتضمنة التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو الائتمان.
3. تقييم قدرة العميل على السداد (Payment)، أي دراسة احتمالات مدى قدرة العميل في تسديد القرض وفوائده.
4. الحماية (Protection)، أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل (من حيث النوع أو القيمة).
5. التوقعات (Perspective)، وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض.

المنهج الثاني: منهج (5Cs)، وتستند البنوك في هذا المجال على عدد من العناصر الأساسية التي يطلق عليها Credit Analysis وهي[1]:

1/ سمعة العميل (Character)، أو ما يسميه البعض بشخصية المقترض، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه وأصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في المجامع المحيط به. وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدث تكون للشخص الشعور بالمسئولية قبل ديونه، وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان. وللحكم على سمعة العميل يلزم الباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك ويمك الاعتماد علي المصادر التالية:

- البنوك التي يتعامل معها العميل.
- الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها.
- نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم بروتستات أو توقفوا عن الدفع.
- شهادة من الحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل تثبت عدم توقيع بروتستات عليه خلال العام.
- قياس مدى كفاءة الإدارة، ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة إمساك حساباتها، ومدى تمسكها بالأمانة في عرض منتجاتها، والوفاء بالتزاماتها المالية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياها وإدارتها، مرجع سابق، ص128-132.

2/ المركز المالي للعميل (Capital)، إذ يعتبر المركز المالي للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل. ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة فمن المعلوم أن الائتمان لا يمنح للعملاء على أساس أن الضمان هو وسيلة السداد، فهي غالباً ما تكون من إيرادات المنشأة. وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة، وخاصة حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، والميزانية العمومية حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية.

3/ طاقة العميل ومقدرته على التسديد (Capacity)، وتعني المقدرة على الدفع، سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، وذلك بالتعرف على إمكانيات العميل وكفاءته في إدارة أمواله. ومن المفترض تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

4/ الظروف البيئية المحيطة بالعميل (Conditions)، حيث تؤثر الظروف المحيطة بالعمل في المخاطرة الائتمانية إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويلزم الباحث الائتمان البنوك بظروف الصناعة، أو أي نشاط، وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلة، ومن ناحية أخرى يتصرف البنك بناءً على ظروف المنافسة القائمة، ومدى تأثيرها على نشاط العميل، ومدى التكيف مع تلك الظروف.

إن تحليل الظروف البيئية المحيطة بالعميل يتطلب دراسة على مستويين، مستوى داخلي (Micro-Level) عن طريق دراسة النظام الداخلي للشركة وحصتها السوقية ولوائح التعيين وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين، ومستوى كلي (Macro-Level) الذي يطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود الشركة إلى البيئة المحيطة بها، مثل الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، قوانين التشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة.

5/ الضمانات أو التأمينات المقدمة (Collateral)، وتتضمن تقييم الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسيل، ويقصد بها الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للمصرف كضمان في مقابل الحصول على القرض. ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف. وفي حالة فشله في سداد قرضه أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاستعادة مستحقاته[1].

(2-4-2) التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني:

تزداد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض المتعثرة. وقد بدأ التركيز على

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص107.

التحليل الائتماني منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم البنوك العاملة في الغرب، أحدهما هو بنك "فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية وقد خسر عام (1973م) مبلغ (40) مليون دولار أي ما يعادل ¼ رأسماله تقريباً، أما البنك الآخر فهو بنك "هاسيت" في ألمانيا الغربية فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسه أضطر على أثرها إلى التوقف كلياً عن الاستمرار.

إذ تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان Credit Officer. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والائتمان المصرفي Loans' Committee والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل[1].

وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات والمعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي[2]:

- وصف واضح للقرض.
- تحليل مخاطر الائتمان.
- مصادر المعلومات المالية.
- مصادر المعلومات الإستراتيجية.
- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

ولكي يتسنى للمصارف التجارية اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الاقتراض من قبل العميل، يفترض تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل، وعادة ما يستهدف هذا التحليل الحصول على إجابات عن الأسئلة التالية[3]:

1. هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو سياسات البنك الخاصة بالإقراض؟
2. ما حجم المخاطر المترتبة على إقراض العميل؟
3. هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها.
4. ما حجم العائد المطلوب من القرض؟

---

[1] د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب الاستخدامات العملية، مرجع سابق، ص339.

[2] مرجع سابق، ص341.

[3] خير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت الملية وأسواق المال، مرجع سابق، ص108.

هذا ويغطي التحليل الائتماني بشكل عام ثلاثة محاور رئيسية هي: التحليل النوعي Qualitative Analysis، والتحليل الكمي Quanative Analysis والآخر بالتحليل الفني Technical Analysis[1].

أولاً: التحليل النوعي (Qualitative Analysis):

يغطي هذا المحور من التحليل ومن خلاله اهتمامه بنوع العملاء (الأفراد وشركات الأعمال) الإلمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الآثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر. هذا فتستطيع إدارة الائتمان من خلال هذا النوع من التحليل تحديد الأولويات من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع أيضاً التعرف وعن كثب على مدى جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية، ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد درجة ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل.

فمن خلال التحليل النوعي تتمكن إدارة الائتمان من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التأكد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، وفيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم أم لا، ويغطي هذا المحور من التحليل تقييم المجالات الرئيسية التالية[2]:

1. الإدارة (Management): من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه.

2. العمليات (Operations): تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال.

3. نمط الملكية (Ownership Pattern): من النواحي المهمة في التحليل النوعي هو نوع الملكية، وفيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءمة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك كما لابد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد.

4. الخلفية التاريخية (Background and History): وتفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته، ونتائج تلك التغيرات.

---

[1] د. محمد مطر، مرجع سابق، ص376.

[2] حمزة محمد الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص45.

5. العلاقات المالية (Financial Relationship): شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى.

6. الإنتاج (Production): نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور فيها، ودورة حياة السلعة، ومقدار المنافسة عليها.

7. أدوات الإنتاج (Facilities): تعكس إدارة الإنتاج على العميل نوع ومستقبل العملية الإنتاجية لديه، ولذلك لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حالياً ومستقبلاً.

8. الموردون (Suppliers): تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للعميل بدراسة الموردين لدى العميل، ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج.

9. التوزيع والتسويق (Distribution and Marketing): تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق Market Analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها.

10. الأهداف والالتزام (Goals and Commitment): يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول إلى معرفة جيدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق، وما هي خطط طويلة الأجل وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية والأهداف، وكذلك يجب الاهتمام بدراسة إمكانية تأقلم العميل مع التغير.[1]

11. الخصائص المؤسسية (Organizational Characteristics): تتناول هذه العملية في تحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل، ودراسة هل هنالك تفويض للصلاحيات وأثر ذلك على اتخاذ القرارات.

12. السمعة في السوق (Market Reputation): دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق، إذ تهتم إدارة الائتمان بقراءة ما بين السطور وتكوين رأي عن قدرة الإدارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة والالتزام بالنوعية والالتزام بالإبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

13. نظم الإدارة (Systems Managerial): في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودرجة الأتمتة ودقة أنظمة الرقابة.

14. درجة استخدام التكنولوجيا.

[1] حمزة محمد الزبيدي ، مرجع سابق، ص46

ثانياً: التحليل الكمي (Quantitative Analysis):

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة تحليلية للبيانات المالية التي يقدمه العميل، مرفقة بطلب الحصول على الائتمان، وتشمل هذه عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية وعدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة، والملاءة والربحية.. الخ.

وإن من أهم الأسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك خلال مرحلتين هما[1]:

*** مرحلة دراسة طلب القرض أو الائتمان:** ويطلب عادة من العميل المقترض (فرداً كان أم شركة) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم (سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من قوائم الدخل المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة). هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين: في المرحلة الأولى (ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع) (Quick and Dirty Analysis) يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض، والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئياً أم لا. فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسية (التدفق النقدي، السيولة، الرفع "الملاءة، والضمان). ويتم التحليل المالي المفصل، باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءاً بالتحليل الرأسي، ومروراً بالتحليل الأفقي، ثم انتهاءً بتحليل النسب.

*** مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل:** لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضاً على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل، بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وكذلك الفوائد، في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفؤ لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية وأخرى نوعية أو وصفية، في سياق تحليل مخاطر الائتمان، بالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الإفلاس وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالبنك المقرض.

[1] د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص342-350.

وهنالك عدة أساليب وأدوات تستعمل في التحليل الكمي. منها التحليل المقارن، والتحليل بالنسب للقوائم المالية، وقائمة التدفقات النقدية:

1/ التحليل المقارن: ويتضمن دراسة القوائم المالية للشركة للعميل، بتاريخ طلب الائتمان مقارناً بقوائمه المالية لسنوات سابقة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية، من زيادة أو نقص، وتشمل القوائم المالية، الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل. ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف على الزيادة أو النقص في كل بند من بنود القوائم المالية، وتفيد هذه الطريقة في ملاحظة التغير في بنود القوائم المالية من عام لعام خلال سنوات عديدة، وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي تحققه الشركة المقترضة على مدى سنوات عمرها[1].

2/ التحليل بالنسب للقوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية: وهو من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً ورغم أن حساب النسب المالية (Financial Ratios) لا يتطلب إلا قدراً محدوداً من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب من إدارة الائتمان بشكل عام، والمحلل الائتماني بشكل خاص الإدراك الجوهري لأهمية النسب، وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمان، بحيث يبني على أساسه قراراه الائتماني وذلك بعد مراعاة أمرين هامين خلال دراسة تلك النسب هما:

1. مقارنة النسب المالية الخاصة بالسنة الحالية للشركة مع نظائرها بالسنوات السابقة وذلك لتقييم الاتجاه الأفقي للتغير الحادث في تلك النسب صعوداً أو هبوطاً.
2. مقارنة النسب المالية للشركة الخاصة بالسنة الحالية مع ما يعرف بمتوسط نسب الصناعة (Averages Industry)، أي مع المتوسطات الخاصة بالشركات المنافسة للشركة في النشاط الذي تعمل فيه.

ومن أهم النسب المالية التي يمكن لضابط الائتمان استخدامها في هذا المجال[2]:

1. مجموعة نسب السيولة (Liquidity Ratios):

إذ إن من أهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة الائتمان هي سيولة العميل، وتستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم على قدرة العميل من ناحية الملاءة المالية والإقراضية، أي قدرته على تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها. وتقيس نسب السيولة قدرة الشركة على تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة خلال الفترة لتي تمنح فيها، ومن أهم هذه المؤشرات:

- نسبة التداول (Current Ratio).

---

[1] د. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص168.

[2] Charles Gibson, Financial Statement Analysis, 12th edition, The University of Toledo, Emerities, 2011, P.206-229.

- نسبة التداول السريعة (Quick Ratio).
- رأس المال العامل (Working Capital).
- نسبة سيولة الذمم المدينة.
- نسبة سيولة المخزون.

2. مجموعة نسب الربحية (Profitability Ratios):

يمكن الاستفادة من هذه النسب في مجالات أهمها: مدى قدرة العميل على تسديد فوائد القرض من الأرباح السنوية التي حققها، أو في مجال قدرته على استثمار الأموال المقترضة. ولعل من أهم تلك المؤشرات[1]:

- هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin).
- العائد على الاستثمار (Return on Investment).

3. مجموعة نسب التغطية (المديونية) (Long-Term Debit Paying Ability Coverage Ratios):

تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدمة من البنوك والتوازن بينهما، ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الأجل، إضافة إلى قدرة العميل ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده. وتستخدم نسب المديونية للتعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشأة لتمويل موجوداتها المختلفة ومن أهم هذه المؤشرات[2]:

- نسبة الديون إلى مجموع الأصول (Debit Ratio).
- نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned).
- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debit/ Equity Ratio).

4. نسبة الرافعة المالية (Degree of Financial Leverage): يكون تأثير الرفع المالي إيجابياً على العائد إذا نجحت الشركة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد على الفائدة المدفوعة عليها[3].

5/ مجموعة نسب النشاط أو الكفاءة (Activity and Efficiency Ratios):

---

[1] د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص339-350.

[2] د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص281.

[3] د. محمد مطر، مرجع سابق، ص218.

ويستفاد منها في تقييم مدى قدرة إدارة الشركة المقترضة على إدارة مواردها الاقتصادية والمالية والبشرية، ومن ثم تعطي مؤشراً أولياً على مدى قدرة الشركة على استثمار الأموال المقترضة. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال:

- معدل دوران الذمم المدينة (Account Receivable Turnover).
- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover).
- معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover).
- معدل دوران الأصول (Total Assets Turnover).

6. مجموعة نسب السوق أو نسب التقييم (Valuations Ratio):

تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقييم مركز الشركة في السوق المالي، وبالتالي مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال:

- ربحية السهم الواحد (Earning Per Share EPS).
- نسب مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earnings Ratio).
- نسب التوزيعات النقدية (Cash Dividends Ratio).
- القيمة السوقية للسهم الواحد.
- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.
- عائد التوزيعات للسهم = مقسوم الأرباح الموزع/ قيمة الأسهم الأسمية.

7. نسب التدفقات النقدية (Cash Flow Ratios):

هذه المجموعة من النسب والتي تشتق عادة من قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي Cash Basis، وهي على خلاف النسب السابقة والمشتقة من القوائم المالية التقليدية، المعدة وفقاً لأساس الأستحقاق Accrual Basis تقدم لمحلل الائتمان خدمة في تقييم قدرة العميل على السداد تفوق تلك النسب المشتقة من القوائم المالية التقليدية[1].

ومن أهم هذه النسب:

- نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage Ratio).
- نسبة المدفوعات اللازمة (Interest Paid Ratio).
- نسبة الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditures Ratio).

[1] د. محمد مطر، مرجع سابق، ص160.

ويجدر التذكير هنا أيضاً بأهمية الموازنة النقدية Cash Budget والمبنية على مفهوم التدفقات المستقبلية كأداة هامة من الأدوات التي يستخدمها محلل الائتمان، سواء عند قرار منح الائتمان، أو عند متابعة حالة العميل بعد منحه القرض.

ثالثاً: التحليل الفني (Technical Analysis):

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، والتي تعطي مؤشراً حول قدراته الفنية، لتنفيذ المشروع الذي سيمول عن طريق الائتمان، بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة، والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي. ويمكن تعريف التحليل الفني بأنه مجموعة واسعة من الأساليب والإستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمستقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة أو غيرها من الإحصاءات السوقية الواضحة.

ويبين الزبيدي أن التحليل الفني يغطي المجالات الآتية[1]:

1. وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها.
2. وصف العملية الإنتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة، مع توضيح أسباب التفضيل للعميلة التي وقع الاختيار عليها.
3. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
4. تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفات ومدى توفر قطع الغيار عنها.
5. تحديد الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
6. تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة.
7. التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.
8. مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل، وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.
9. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
10. تقدير تكاليف إنتاج السلع.

نظام تصنيف مخاطر الائتمان:

لعل من أهم الأدوات الفاعلة والكفؤة التي تساعد دائرة الائتمان المصرفي في البنك أولاً في اتخاذ قرار منح الائتمان، وتحديد قيمة القرض وأجله، وسعر الفائدة، ثم بعد ذلك في متابعة مقدرة العميل على تسديد أصل القرض وفوائده، هو وجود نظام معتمد لتصنيف مخاطر الائتمان.

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص228-229.

فإن من أهم أهداف وجود نظام تصنيف مخاطر الائتمان هو التنبؤ ما إذا كانت الشركة طالبة القرض قادرة على السداد في الوقت المحدد أم لا، مما يساعد ضابط الائتمان في اتخاذ قرار المنح من عدمه.

ويقوم هذا النظام عادة على نوعين من المؤشرات، مؤشرات نوعية Qualitative ومؤشرات كمية Quantitative ذات صلة بأدائه المالي. وقد أخذ هذا النوع الأخير من المؤشرات يلعب دوراً هاماً لدى دوائر الائتمان المصرفية، وذلك اعتماداً على الكثير من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، التي طورها العديد من الباحثين، بدءً من منتصف القرن العشرين الماضي أمثال (Beaver, 1966)(Altman, 1968)، (Wilcox, 1971) (Hart, 1992)، (Kida, 1981)، (Lennox, 1999). وقد استخدم هؤلاء الباحثون في بناء تلك النماذج مجموعة من النسب المالية المستخلصة، إما من القوائم المالية التاريخية التقليدية والمعدة على أساس الاستحقاق، أو من قوائم التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي. إذ نجح Sherrord في العام (1987) في تطوير الجهود التي بذلها الباحثون الذين سبقوه في تطوير نموذج أكثر فاعلية في تصنيف مخاطر الائتمان، مبنى على (6) نسب مالية موزعة حسب أغراضها على النحو التالي[1]:

1. مؤشرات سيولة وتشمل:

- رأس المال العالم/ إجمالي الموجودات.
- الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات.

2. مؤشرات ربحية وتشمل:

- صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الموجودات.

3. مؤشرات رفع أو ملاءة وتشمل:

- صافي حقوق المساهمين/ إجمالي المطلوبات.
- إجمالي الموجودات/ إجمالي المطلوبات.
- صافي حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات الثابتة.

وقد حدد لكل منها وزناً نسبياً يتراوح (0.1 – 20.0) لتستخدم هذه الأوزان المرجحة فيما بعد لقياس درجة مخاطر القرض، ولتكون قاعدة بعد ذلك لتصنيف القروض حسب جودتها في خمس فئات، هي:

1. الفئة الأولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة).
2. الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة).

[1] د. محمد مطر، مرجع سابق، ص376-382.

3. الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة).
4. الفئة الرابعة (قروض مرتفعة المخاطرة).
5. الفئة الخامسة (قروض خطرة جداً).

إذ وبناء على الفئة التي يصنف فيها القرض المطلوب من العميل يتم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، ثم بعد ذلك تحديد سعر الفائدة، كذلك وربما الأهم هو وضع خطة المتابعة المستمرة للعميل لتقييم قدرته على الانتظام في تسديد القرض وفوائده.[1]

العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي:

من أجل تقييم وإدارة المخاطر، تقوم إدارة الائتمان بدراسة فعالة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل اتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو بالقبول، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.

لذا فإن اتخاذ القرار الائتماني يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال (Capital Structure)، وقرارات الاستثمار (Investment Decisions))، ومخاطر محفظة القروض (Loans' Portfolio Risk). ويجب أن يقوم ضابط الائتمان بدراسة الملف الائتماني للعملاء من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل، وبهذا يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للبنك من عدمه.

إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في صنع القرار الائتماني، لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان المصرفي للعميل. ويمكن حصر العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي فيما يلي: العوامل المتعلقة بالعميل، العوامل المتعلقة بالبنك، والعوامل المتعلقة بالائتمان.

1. العوامل المتعلقة بالعميل:

ترتبط هذه العوامل بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة منحه لعميل معين من العملاء، وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطرة، ومدى سلامة الموقف الائتماني للعميل،

[1] 2 مرجع سابق، ص377

لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل:[1]

* شخصية العميل (Character)، يستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل، والتزامه بتعهداته، وعدم تعرضه سابقاً أو حاضراً لأي نوع من دعاوي الاحتجاج أو الإفلاس أو ما شابه. ومن السمات الشخصية التي تلعب دوراً هاماً في القرار الائتماني (عمر الشركة، ونوع حجم نشاط الشركة، ومدة العلاقة بين البنك والشركة طالبة القرض... الخ). حيث أن علاقة البنك المقرض بالعميل تؤثر على حدود الائتمان.

* القدرة على الاستدانة (Capacity)، إذ يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للبنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين، وهي: تفسير القدرة من خلال اقترابها من السمات الشخصية العامة للعميل، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض، تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة، تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة ائتمانية، والأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافٍ لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه البنوك، والقدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من العميل[2].

* رأس مال العميل (Capital) وقدرته على توليد الأرباح، إذ يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، لذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل (جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته) لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها.

* الضمان (Collateral)، تهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين الائتمان المصرفي، وبين ما يقابلها من ضمانات. وقد تكون هذه الضمانات في شكل سندات (Bonds) أو ودائع نقدية (Cash Deposits) أو المعدات (Preperty) أو الرهون العقارية (Mortgages)، أو الأسهم المدرجة (Listed Shares)، أو البضائع (Merchandise) أو إيصالات إيداع (Receipts of Deposit)، ولكي تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها يجب أن

[1] 1د. محمد مطر، مرجع سابق، ص378

[2] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص142.

تراعي الآتي عند تحديد الضمان: عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وتكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد، وتكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع، وكفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان، والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

* الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل، لاشك في أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع البنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو أتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على ضابط الائتمان دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعميل للوقوف على مدى تأثر العميل بالدورة الاقتصادية.[1]

2. العوامل المتعلقة بالبنك: ويتسع هذا المجال ليشمل العوامل الآتية[2]:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك، فهي شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها البنك، فتحتاج البنوك للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف. ولهذا السبب تحرص البنوك دائماً على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال، وعليه فإن جوهر نشاط البنوك التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه البنوك بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان.
- الإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تؤثر هذه الإستراتيجية في قراره الائتماني، أي في استعداده لمنح ائتمان معين، أو عدم منح هذا الائتمان.
- الهدف العام للبنك، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق هدف الربحية، والسيولة، والنمو والأمان وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك، وسياسات تسعير سليمة للخدمات التي يقدمها، هذا وعليه أيضاً مراعاة سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك، وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر، في حين يتم تحقيق هدف السيولة من خلال بناء محفظة للقروض تتسم بالتوازن، والجودة، والتنوع من حيث أنواع القروض، وآجال القروض والأنشطة التي يتم تمويلها. هذا ويسعى البنك إلى تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه ويتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف ويراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق.

---

[1] 1 مرجع سابق، ص143

[2] د. شيرين صبيح أبو رجحة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2009م، ص4.

- حصة البنك في السوق المصرفي، إذ يجب أن تسعى البنوك لزيادة حصصها السوقية وذلك من خلال ما تقدمه من تعاملات رائدة وفردية لا تقدمها البنوك الأخرى، وتنقسم حصة البنك في السوق المصرفي إلى أربعة أجزاء، وهي حصة في الإيداعات، حصة في التوظيف، حصة في الخدمات المصرفية، وحصة في الأموال المدارة لحساب العملاء، ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار.
- إمكانيات البنك المادية والبشرية، وتشمل الكفاءات الإدارية، وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات البنك المادية والبشرية، كلما تعاظمت درجة استعداده على منح الائتمان من عدمه.

3. العوامل المتعلقة بالائتمان:

أي تلك العوامل المشمولة ضمن السياسات الائتمانية للبنك، وهي مجموعة من العوامل تتعلق بموضوع الائتمان نفسه، وتشمل الغرض من الائتمان الممنوح للعملاء، ومدة الائتمان، ومصدره وطريقة السداد، ونوع مبلغ الائتمان المطلوب، هذا وتعتبر عملية فهم محددات مخاطر الائتمان هي القضية التي تلعب الدور الرئيسي في الاستقرار المالي للبنوك.

تحليل مخاطر الائتمان:

تتميز القرارات الاستثمار عموماً سواء كانت في استثمارات عينية أو استثمارات مالية بعدم قدرة المستثمر (الفرد أو شركة الأعمال) في تحديد العائد المتوقع على ذلك الاستثمار.

ويرجع ذلك إلى حالة عدم القدرة في الإحاطة في شكل المستقبل الأمر الذي يجعل الاستثمار (أي الاستثمار) محاط بدرجة من المخاطر.

والمعروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين هما العائد المتوقع Expected Return ودرجة المخاطر Risk Degree وهو المعروف بالمبادلة Tradeoff بين العائد والمخاطر.

فالقرار الأمثل أو السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوق يتولد عنه يوازن أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

وهكذا يبدو طلب المستثمرين إذ يسعون إلى عائد يتساوى أو يزيد على درجة المخاطر التي يتعرضون لها، وكلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب.

وعلى رفقة هذا النهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية. فالمبدأ هو حالة التوازن بين متغير العائد ومتغير المخاطر. ونقصد بحاله التوازن هو أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني

كافي لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها إلى طالبي الائتمان[1].

حالات القرار الائتماني:

يستعرض الفكري الإداري حالات عملية اتخاذ القرار بشكل عام إذ تشير الدراسات إلى أن عملية اتخاذ القرار يمكن تصنيفها وفقاً لدرجة المعرفة بنوع القرار وذلك من خلال ثلاث حالات هي:

- حالة التأكد Certainty.
- حالة عدم التأكد Uncertainty.
- حالة الخطر Risk.

ويقصد بحالة التأكد هي قدرة متخذ القرار في تحديد نتيجة ومعروفة للقرار عندما يتخذ.

أما حالة عدم التأكد فإنها تعني أن اتخاذ القرار سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة إلا أن الاحتمالات (Probabilities) حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.

أما حالة الخطر فهي الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة من النتائج الممكنة وأن متخذ القرار يصرف سلفاً احتمالات حدوث كل من هذا النتائج.

بمعنى آخر أن المخاطرة تصف موقفاً ما يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة وكذلك يمكن التأكيد من خلال عرض وتحليل هذه الحالات الثلاثة أن حالة الخطر هي الحالة الأكثر شيوعاً والأكثر إحاطة بنوع القرارات المالية ولذلك يمكن القول أن الحالة التي تعمل فيها إدارة الائتمان هي حالة الخطر فمفهوم قراراتها الائتمانية محاطة بدرجة من المخاطر تتباين درجتها واحتمالاتها وفقاً لنوع القرار وحدته ومقداره والجهلة التي قدم لها[2].

تمديد الائتمان في البنك التجاري لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره الائتمان بدقة كاملة لأنه لا يستطيع أن يستكشف عمله بدقة، ولكنه أيضاً لم يكن في حالة من جهل كامل عما يحدث في المستقبل. فهو يستطيع وفق خبرته وقدرته وتجربته وقراراته السابقة وما يحصل عليه من استشارات وما يطبقه من وسائل تنبؤ أن يصل إلى تقرير احتمالات شخصية محددة للقرار الذي سوف يتخذه كما أنه يستطيع أن يصل احتمالات موضوعية يمكن تحديدها باستعمال الأساليب الكمية الرياضية[3].

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص163.

[2] د. منير هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1992م، ص398.

[3] د. محمد أمين عزت، الإدارة التمويلية من الشركات، الظهران، 1989م، ص368.

وفق ما تقدم يمكن القول أن إدارة الائتمان في البنك التجاري تضع جل اهتمامها في تقدير وحساب درجة المخاطر وأنواعها التي تحيط بالائتمان المقدم من أجل استخدامها في كل قراراتها وأيضاً من تقدير متغيرات ذلك القرار قبل تحديد أسعار الفائدة والتي تمتلك العائد المطلوب إذ من المتوقع أن تتفاوت أسعار الفائدة التي يسعى إلى تحقيقها البنك التجاري وفق تفاوت درجة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها.

ومن المعروف أن أسعار الفائدة على نشاطات البنك سوف تختلف وفقاً لاختلاف درجة المخاطر التي تحيط بالائتمان. ويصبح الصورة أكثر وضوحاً عندما تشير أنه لا يوجد استثمار أو ائتمان خالي من المخاطر بل لا يمكن لأي بنك تجاري أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إل بعض الائتمانات المحفوفة بالمخاطر رغم أن هذه المخاطر التي تحيط بالائتمان وبعده عدة عوامل إلا أن العامل الجوهري ناتج عند عدم رغبة العميل في تسديد ما يلزمه حق البنك من ائتمان أو فوائد أو الاثنين معاً أو عدم قدرته في ذلك لعجزة في تحقيق الدخل المناسب الذي يمكن من التسديد[1].

مصادر المخاطر:

قد نجد من الضروري ونحن بصدد تحديد المخاطر التي تحيط بالقرار الاستثماري عموماً وبالقرار الائتماني على وجه الخصوص أن تشير إلى أن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار (أي استثمار) هي انعكاس للمخاطر النظامية Systematic Risk أو ما يسمى بالمخاطر العامة والمخاطر غير النظامية Unsystematic Risk أو المخاطر الخاصة. وهي حالات وأنواع المخاطر بمعناها العام في الفكر المالي عموماً ولذلك ولكي نفهم شكل المخاطر التي تحيط بالقرار الائتماني لابد من تفسير ماهية هذه المخاطر وكيف تشتق منها الأنواع الأخرى[2].

أولاً: المخاطر النظامية Systematic Risk[3]:

يفهم أن المخاطر النظامية أو المخاطر العامة هي كل المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة من عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل مخاطر التضخم (مخاطر الانخفاض في القوة الشرائية) ومخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر التغير في أذواق المستهلكين ومخاطر الكساد ومخاطر الصناعة ومخاطر التغيرات التكنولوجية ومخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية وغيرها من المخاطر المماثلة. لذلك فإن هذا النوع من المخاطر إنما يسهم وبشكل أساسي في تباين عوائد الاستثمارات المتوقعة مع ضرورة التأكيد من أن درجة هذه المخاطر كما يتعرض لها

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص165.

[2] مرجع سابق ، ص166.

[3] مرجع سابق ص167.

المستثمرين تختلف من حالة إلى أخرى نظراً لاختلاف القطاع الذي يعمل فيه المستثمر سواء كان فرداً أو شركة أعمال مع التأكيد من أن هذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبه. يعني أن إدارة الائتمان في البنوك التجارية تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة من متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية بشكل عام بحيث لا تتمكن من تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها. وأغلب هذه العوامل مشتقة من ظروف الاقتصاد العالمي الحالية وتطوراته الهائلة وتزايد حدة التضخم وتأثيرات أسعار الفائدة والتحولات نحول العولمة وتعزيز عالمية شركات الأعمال واشتداد حدة المنافسة وضعف التنبؤ بالمستقبل ومع الاعتراف بذلك إلا أن التطورات في الأدوات المعرفة ودور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية وتجنب الأزمات المالية قد مكنت إدارة البنوك من تجنب الكثير من المخاطر النظامية كما تخلصت من أنواع أخرى من المخاطر من خلال تجنبها لبعض أنواع الائتمانات أو بعض الأعمال غير الملائمة أو من خلال التأمين ضد أنواع أخرى أضف إلى ذلك لجوء إدارة الائتمان في سياستها وإستراتيجية عملها إلى أسلوب الإدارة الخدرة Prudential Management والتي تركز على جوانب الأمان في السياسة المصرفية عموماً /ن خلال تنظيمها للعلاقات بين السيولة والربحية والأمان وقد مكنها من تجنب الكثير من المخاطر.[1]

ثانياً: المخاطر غير النظامية Unsystematic Risk:

يقصد بالمخاطر غير النظامية هي المخاطر الخاصة أو غير المنظمة فهي حالات تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو بشركة الأعمال. وهذا النوع من المخاطر يتمكن المستثمر من التخلص من آثارها من خلال التنويع Diversification إذ تضمن سياسة التنويع نوعاً من الاستقرار في العوائد. وعادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية Unique risk أو المخاطر اللاسوقية Unmarked Risk أو المخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمر بها.

ماذا يعني ذلك لإدارة الائتمان:

يعني هذا أن إدارة الائتمان ومتخذي القرارات الائتمانية يستطيعوا أن يتفادوا هذا النوع من المخاطر لعمليات الائتمان وذلك لتنويعه. فالتنويع الجيد للأصول الائتمانية سوف يمكن متخذي القرار الائتماني في تجنب التقلب في التدفقات النقدية المتأنية عن عمليات تقديم الائتمان مثلها مثل غيرها منا لعوائد النقدية المتأنية عن عمليات الاستثمار.

وبالتالي يجنبها تقلبات العائد المصاحبة لتلك التدفقات الناتجة عن تلك الاستثمارات[2].

ولابد الإشارة إلى أن فكرة التنويع في القرارات الاستثمارية عموماً وهو المنهج الذي تعتمده إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تشكل محفظتها الاستثمارية قد جاءت عقب الظروف المريرة

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص168

[2] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص169.

التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال ما يعرف بالكساد العظيم في الثلاثينات من القرن السابق والتي تبعتها ظروف لا تقل مرارة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. وقد ساعد ذلك في ظهور فكر جديد لهاري ماركوتز Markowitz عن مفهوم التنويع وأثره في تخفيض المخاطر أسفر عن نظرية المحفظة[1].

إدارة الائتمان ومنهج التنويع ونظرية ماركوتز:

في الخمسينات من القرن السابق استطاع هاري ماركوتز Markowitz أن يتقدم بنظرية المحفظة Portfolio Theory، من خلال فكرة التنويع Diversification وتوصله إل ما يعرف بالحد الكفء Efficient Frontier أو المجموعة الكفء Efficient Set للاستثمارات الخطرة، وما توصل إليه كان انتقاله نوعيه في العملية الاستثمارية في أعقاب الظروف المريرة التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال سنوات 1929-1945م وهي فترة الكساد العالمي، وما تبعها من حرب عالمية ثانية، وقد توصلت هذه المساعي والتحليلات المستمرة من قبل ماركوتز بمنحه جائزة نوبل عام 1990م وتقوم نظرية ماركوتز على الفروض التالية[2]:

1- إن المستثمر ينظر إلى كل بديل استثماري من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع من ذلك الاستثمار عبر الزمن.

2- إن المستثمر يهدف إلى تعظيم المنفعة المتوقعة، لفترة واحدة، وأن منحنى المنفعة له يعكس تناقضاً في المنفعة الحدية للثروة.

3- ينظر المستثمر إلى المخاطرة على أساس كونها التغلب في العائد المتوقع.

4- إن القرار الاستثماري يقوم فقط على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطرة بعبارة أخرى أن منحنى المنفعة هو دالة للعائد المتوقع والتباين (الانحراف المعياري) لذلك العائد.

5- إن المستثمر يبغض المخاطر Risk Aversion، بمعنى أنه إذا كان عليه المفاصلة بين بديلين استثماريين يتولد عنها نفس العائد، فسوف يختار أقلها مخاطر، وفي ذات السياق فإن المفاضلة بني افتراضين على ذات المستوى من المخاطر سوف يسفر عن اختيار أكبرهما عائداً.

ويقصد بالتنوع بمعناها البسيط هو تطبيق المثل القائل (لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة) وعلى وفق هذا المثل الشائع فإن أساس فكر ماركوتز هو ضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات المكونة للمحفظة، وذلك بمراعاة درجة الارتباط بين عائد تلك الاستثمارات فكلما كانت العلاقة عكسية

[1] د. منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999م، ص279.

[2] المرجع السابق، ص280.

أو مستقلة (أو ليس هناك علاقة) فإن المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة يكون أقل مما لو كان هنالك علاقة طردية بني عائد تلك الاستثمارات.

ووفق هذا التصور فقد استنتج ماركوتز أنه كلما انخفض الارتباط بين عائد الاستثمارات الضرورية، كلما انخفض المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة وهذا يعني ضرورة أن يسعى متخذ القرار الاستثماري إلى تشكيل محفظة الأصول الاستثمارية بحيث يكون معامل الارتباط بين عوائد استثماراتها أقل ما يمكن.

وبدون التعمق في تفاصيل هذه النظرية فإنه يمكن تلخيص المفاهيم الأساسية لها في الآتي[1]:

1- إذا توافر عدد كبير من المشروعات الاستثمارية التي تتميز بأن درجة ارتباطها بعضها ببعض كامل وسالب، بمعنى أنه عندما يكون عائد الاستثمار (أ) كبيراً فإن عائد الاستثمار (ب) يكون صغيراً (معامل ارتباط -1) فإن التنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر كلياً ولكن يندر وجود هذا الوضع في الحياة العملية.

2- إذا كانت المشروعات الاستثمارية المتاحة غير مرتبطة (Uncordated) بمعنى معامل الارتباط بين هذه المشروعات صفر، فإن التنويع هذه الحالة يؤدي إلى تحقيق المخاطرة بدرجة كبيرة.

إذا كانت المشروعات الاستثمارية المتاحة تتميز بأن ارتباطها كامل وموجب بمعنى أن معامل الارتباط + 1 فإن التنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض في الخطر.

ووفق هذا التصور فقد انعكس فكر ماركوتز على مناح عديدة، إذا أصبح الأساس الذي يحدد مد ميل الإدارة إلى مخاطر، وكذلك الأساس الذي تبنى عليه قراراتها.

وإذا ما نظرنا إلى إدارة الائتمان في البنك التجاري نجد أنها تنهض بمهمة استثمارية غاية في الأهمية نيابة عن البنك التجاري تشكل هذه المهمة الجزء الأكبر من العملية الاستثمارية في البنك التجاري سواء من ناحية المقدار أو من ناحية العائد المتوقع ودرجة المخاطر، لذلك فإن إدارة الائتمان وفي محاولتها ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر سوف لا ستتغني عن منهج التنويع ونظرية المحفظة لماركونز في قرارها الائتماني.

وفق هذا التحديد فإن إدارة الائتمان لا تستطيع أن تتحوط لمخاطر المحفظة الائتمانية من خلال التنويع مثل تنويعها جغرافياً وزمنياً وقطاعياً والغرض منها وأسعار الفائدة عليها وكلما زادت عملية التنويع كلما انخفضت المخاطر ولربما يمكن تجنبها بالكامل.

[1] د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتحويل، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998م، ص265.

كما تستطيع إدارة الائتمان أن تلجأ إلى أسلوب آخر لتنويع محفظتها الائتمانية هو ما يعرف بأسلوب التنويع البسيط Simple Diversification، وفكرة التنويع البسيط في العملية الاستشارية بشكل عام أساسها الاختيار العشوائي لنوع الاستثمارات في تكوين المحفظة ولذلك فإن المخاطر التي يتعرض لها عائد استثمار معين (ائتمان معين) تنخفض كلما زاد تنويع الاستثمارات (أي تنويع المحفظة الائتمانية).

المبحث الثالث : إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية[1]

من الشائع أن تقوم البنوك التجارية من خلال إدارة الائتمان فيها وعلى وفق منهج الصناعة المعرفية الحديثة نظم ائتمان متعددة فرص الرغبات الائتمانية للعملاء (الأفراد أو شركات الأعمال) إذ تتباين هذه الائتمانات في حجمها والفرض منها وأسعار الفائدة عليها وتواريخ استحقاقها والضمان المطلوب عليها ونوع المتعاملين لهذه الائتمانات إلى قدر من المخاطر.

ورغم حقيقة هذه القول إلا أنه يمكن تقسيم الأنشطة الائتمانية لإدارة الائتمان في البنك التجاري إلى نشاطات مأمونة Safety ونشاطات تتعرض إلى مخاطر Risky رغم أن وجهة المصرفية المعروفة عند اتخاذ قرارات الائتمان تشير إلى أنه لا يوجد ائتمان خالي من المخاطرة وحتى تلك الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الائتمان والتي تتسم بقوة الجهة المانحة لها ومحدودية فترة استحقاقها مثل الاستثمار في حوالات الخزينة التي تصدرها لتمويل القرض المحلي الداخلي القصير الأجل تتعرض إلى درجة من المخاطر هي مخاطر الانخفاض في القوة الشرائية أي مخاطر انخفاض العملة ولا يمكن لأي بنك تجاري أن يستمر في أعماله الائتمانية إذ لم يتعرض إلى بعض الائتمانات المحفوفة بالمخاطر والتي كانت سبباً رئيسياً في تعثر العديد من البنوك التجارية الجديدة وفشلها.

ولعل أنه من المسلم به في العمل المصرفي أن إدارة الائتمان تتعرض إلى عدد من المخاطر عندما تتخذ القرار الائتماني. ولا تكتفي إدارة الائتمان عند نقطة الاعتراف بهذه المخاطر وأي تهتم أيضاً بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص173.

سبب المخاطر كلما تمكنت من أن تتحوط أكثر وتتجنب هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية في نمو واستقرار البنك التجاري باعتباره مؤسسة مالية وسيطة يعمل بأموال الآخرين.

ورغم تعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية Credit Risk تمثل أساس مخاطر إدارة الائتمان وتشكل الجزء الأكبر من مجموع المخاطر التي تتعرض لها هذه الإدارة.

ولابد التوضيح أن المخاطر الائتمانية تنشأ عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته حق البنك. ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل وفق قدرة البنك باستعادة أو أصل المبلغ أو كليهما.

لذلك يمكن القول أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية وعلى وفق هذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تقسم إلى[1]:

1- مخاطر إقراضية مباشرة Direct Lending Risk وهي مخاطر تعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.

2- مخاطر إقراضي محتملة Contingent Lending Risk وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتيادات المستندية والكفالات التي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات.

3- مخاطر المصدر Issuer Risk: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغيير في قيمة السند تؤدي إلى الخسارة.

4- مخاطر ما قبل التسويات Resettlement Risk: وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.

5- مخاطر التسويات Settlement Risk: تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين.

6- مخاطر التحصيل Cleanly Risk: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع.

ولابد من التوضيح أن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري إذ يتعرض إلى مخاطر أخرى مثل مخاطر الملكية ومخاطر السعر ومخاطر السيولة الذي يعمل فيه العميل (افرد أو شركة الأعمال) بحيث تؤثر التدفقات النقدية له Cash in Flow والتي تستخدم لخدمة الائتمان وفوائده من الصعب التنبؤ بهذه الظروف. كذلك فإن قدرة العميل على إعادة رد

[1] د. فائق التجار، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، عمان، مطبعة بنك الإسكان، 1997م، ص3-4.

الائتمان تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة العميل ولهذا السبب فإن عموم البنوك تقوم بتحليل الائتمان لكل عميل على حدة لتقييم قدرته على رد الائتمان[1].

ولسوء الحظ فإن القدرة على السداد تنهار لدى العميل قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية لوقت طويل وعلى ضوء هذا التهديد يمكن بلورة عدة احتمالات لماهية المخاطر الائتمانية.

احتمالات لماهية المخاطر الائتمانية وهي[2]:

1- إن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل.

2- لا تقتصر المخاطرة الائتمانية على نوع معين من الائتمان بل على جمعية، ولهذا أثرنا سابقاً أن جميع الائتمانات محفوفة بدرجة معينة من المخاطرة، بل لا يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر.

3- تنتج المخاطر الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده) أو في توقيتات السداد إذ أن المخاطرة الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القروض أو الائتمان فحسب بل تستثمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه.

4- إن المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها العميل ولا يواجهها المدين ولذلك فهي تصيب كل شخصي يمنح ائتماناً.

5- إن السبب الرئيسي وراء المخاطرة هو العميل بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل الائتمان وفوائده.

6- ولا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان العميل شخصاً عادي، أو مؤسسة حكومية، إذ أن الائتمان الممنوح إلى منشآت الدولة تتضمن هي مخاطرة ائتمانية على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطرة القروض الحكومية تكون معدودة لأن لا يمكن للحكومة أن تتمتع عن سداد القرض. إلا أن الشواهد تشير إلى أن البنوك تعاني من عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية في التسديد وقد سميت هذه الحالة (بأزمة المديونيات العامة) بسبب ضخامة حجمها.

نظم إدارة الائتمان لتحديد درجة مخاطر الائتمان:[3]

تشير الدلائل التحليلية إلى أن ظروف الاقتصاد الحالي وتطوراته الهائلة وتزايد حدة التضخم وتأثيرات أسعار الفائدة والندرة النسبية للأموال Insufficiency والاتجاهات نحو استخدم الحاسبات

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص175.

[2] عبد السلام لفتة سعيد، المخاطر الائتمانية وأثرها في سياسات الإقراض، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 1996م، ص6.

[3] 1عبد السلام لفتة سعيد، مرجع سابق ،ص7

الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والتحول الاقتصادي نحو ما يعرف بالعولمة Globalization وتعزيز عالمية شركات الأعمال وأيضاً تطور الأدوات المعرفية وتشعب العمليات المصرفية، والتحول نحو الصيرفة الشاملة ودور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية وتجنب الأزمات المالية قد مكنت إدارة البنوك التجارية من تجنب كثير من المخاطر ومن جانب آخر فإن إدارة الائتمان في البنك التجاري قد تخلصت من أنواع أخرى من المخاطر من خلالها تجنبها لبعض أنواع أخرى أضف إلى ذلك لجوء إدارة الائتمان في سياستها الائتمانية وإستراتجية عملها الائتمان إلى أسلوب الإدارة الخدرة Prudential Management التي ترك على جوانب الأمان في سياستها من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة والربحية والأمان قد مكنها من تجنب الكثير من المخاطر.

وبشكل عام فإن إدارة الائتمان تلجأ إلى نوعين من النظم يتم من خلالهم تحليل الائتمان لتحديد درجة مخاطرته الأولى يعرف بنظام التمييز (Judgment System) أما الثاني يعرف بالنظام التجريبي Empirical System. وفيما يلي عرض مختصر لماهية هذين النظامين[1]:

1- النظام التمييزي:

من خلال هذا النظام تتمكن إدارة الائتمان من أن تميز بين كافة العملاء من ناحية قدرتهم وملائمتهم المالية ورغبتهم في تسديد الائتمان مع فوائده في تواريخ الاستحقاق المتفق عليه.

2- النظام التجريبي:

يعرف هذا النظام بنظام النقط Credit Score ومن خلاله يتم إعطاء نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة في العميل (الفرد أو شركة الأعمال) عندما يتقدم بطلب الائتمان وبعد ذلك يتم مقارنة هذه النقاط مع معايير قياسه Standard موجود لدى إدارة الائتمان.

صور المخاطر الائتمانية:

هناك وجهات نظر كثيرة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها وأن المخاطر الائتمانية أنما تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) والتي تحدد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائده أو الاثنين معاً. إن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعزر عن في ذلك إنما هو وليد عدة مسببات.

فقد ترجع إلى العميل ذاته أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان ولربما تعود أيضاً على الغير[2].

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص178.

[2] د. فايق النجار، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، عمان، مطبعة بنك الإسكان، 1997م، ص94-95.

وما يجب أن نؤكد عليه أنه رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضاً بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي وفقاً لمصدرها:

1- المخاطر المتعلقة بالعميل:

إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءمته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلاً مخاطر الائتمان لضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد من المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

إدارة الائتمان وسمات العمل المصرفي:

تنشأ عن عملية الوساطة التي تقوم بها البنوك التجارية حالة من الغموض فالبنك يستخدم أموال المودعين لتقديم الائتمان بصورة المختلفة وضمان النشاطات المصرفية المختلفة. وهو لا يلجأ إلى رأس

ماله الخاص لتحقيقه ذلك بسبب صغر مقداره ولاستخدامه في أغراض أخرى. ومن جانب آخر فإن صورة الوساطة هذه تجعل البنك ملتزم أمام المودعين بالوفاء بإيداعاتهم في الوقت الذي يطلبوه.

لقد خلقت هذه الحقيقية مشكلة إستراتيجية لإدارة البنوك بشكل عام ولنشاط الإدارات المتخصصة الأخرى مثل إدارة الائتمان بشكل خاص، وعليه فالبنك الوسيط لابد وأن يضمن حقوق المودعين أي حقهم في استرداد أموالهم في الأوقات التي يطلبون فيها تلك الأموال وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير السيولة Liquidity لديه وبمقدار بكيفية ويجعله قادراً على تسديد قيم الودائع عند الطلب[1].

ومن جانب آخر فإن البنك الوسيط يهدف ومقابل مخاطرته بتحقيق أرباح وهذا لا يتحقق إلا من خلال تشغيل هذه الأموال في نشاطات تولد أكبر عائد (ربح) ممكن، ومؤكد أن ذلك لا يتم إلا من خلال تشغيل تلك الأموال في ـأصول قادرة على خلق ربح أكبر من جهة وإطالة فترة التشغيل من جهة ثانية.

وفي هذه الحالة سوف يتعرض البنك إلى درجة من المخاطر تتغير ارتفاعاً أو انخفاضاً وفق منهج التشغيل الذي استخدمه. المهم أن البنك سوف يتعرض إلى المخاطر ولذلك يجب أن يكون (Safety)مستعداً لمواجهة أي خسائر محتملة وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك من أمان لأمواله.

إن هذه التشابكات ساعدت في توفير عدد من السمات أصبحت من خصائص البنوك التجارية وهي السيولة والربحية والأمان أو مما تسمى في بعض الأحيان بالملاءمة وقد شكلت هذه السمات الثلاثة هرم مساوي الأضلاع، جعلت إدارة البنك التجاري توازن في نشاطاتها من خلال مراعاة هذه السمات رغم ما يعتري هذه السمات من تعارض شديد بسبب التضارب في المصالح[2].

إن سبب التعارض بين هذه السمات وهي السيولة والربحية والأمان إنما يرجع إلى التعارض بين أهداف طرفين أساسيين من الأطراف المعنية بشؤون البنك وهما الملاك والمودعين.

إن هذه الصورة الكلية تتشابك السمات وتعارض تحقيقها على مستوى البنك ككل يمكن ملاحظتها بتحليل جزئي لها عند مناقشة إدارة الائتمان ومسعاها لتحقيق أهدافها فلابد أن يدرك أن المخاطر الائتمانية التي تتعرض إدارة الائتمان تترابط بشكل مغاير مع هذه السمات الثلاثة إذ تحدد هذه السمات طبيعة العمل في إدارة الائتمان من خلال ترسم سياستها وإستراتيجيتها في منح الائتمان.

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص180.

[2] مرجع سابق، ص181.

فالربحية لا تتحقق إلا من خلال توجيه الائتمان نحو المجالات الأكثر خطورة والأطول زمناً والأكثر تنويعاً والتي تنحصر بين أنواع الائتمان تحت الطلب إلى الائتمان المقدم للرهون العقارية أما السيولة فهي ترتبط بمدى قدرة إدارة الائتماني في ضمان طلبات العملاء لذلك فهي قيد الربحية.

أما الأمان أو ما يسمى بالملاءة Solvency فهو السمة التي تنشأ عن قدرة البنك بشكل عام ف يدعم ثقة المودعين لديه لكي يتمكن من جذب المزيد من الأموال لتأمين حاجات إدارة الائتمان في سد طلبات العملاء.

ويلاحظ من هذه السمات الثلاثة إذا ما تم حصرها في إدارة الائتمان داخل البنك التجاري من أنها متعارضة فيما بينها إذ أن تحقيق الربحية والرغبة في زيادتها وتعظيمها لا يتم إلا من خلال زيادة الائتمان المقدم من ناحية المقدار ومن ناحية النوع وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من السيولة وتخفيضها ويؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر.

والعكس صحيح، فضمان السيولة يعني حجز كمية أكبر من أموال البنك في النقد والموجودات الشبه سائلة التي لا تدر عائداً، فتزداد الملاءة المالية للبنك وتنخفض المخاطر التي يتعرض لها.

وعليها فإن المشكلة التي تواجه إدارة الائتمان في البنوك التجارية هي معالجة التعارض بين الربحية من جهة وبين السيولة والأمان من جهة ثانية لذلك فإن احتمال تعثر أو فشل إدارة الائتمان في قرارها الائتماني أو في نشاطها العام يتحدد أما بسبب قيامها بتقديم ائتمانات ذات درجات عالية من المخاطر أو عندما لا يتوفر لديها الأموال اللازمة لإيفاء طلبات العملاء مما يحدد من قرارها الائتماني.

وفق هذا التصور بين السمات الثلاثة يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين المخاطر الائتمانية وبين هذه السمات الثلاثة[1].

متابعة القروض المتعثرة:

تسعى إدارة الائتمان أن يكون قرارها الائتماني يتسم بدرجة عالية من الدقة في اختيار العميل وفي منح الائتمان.

وأحد أهم أسس التحليل الائتماني التي تهتم بها إدارة الائتمان والتي توصل إلى الاختيار الأمثل للعملاء هو حالة اليسر المالي التي يتمتع بها العميل والتي تضمن قدرته في تسديد ما عليه من التزامات في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

وإذا كان هذا صحيحاً في مرحلة التحليل الائتماني المبكر إلا أنه ليس بالحالة المطلقة التي تجعل بالعميل المتعامل معه دائماً. فقد تتحول حالة اليسر إلى حالة من العسر المالي بسبب حملة ظروف يمر

[1] المرجع السابق ذكره، ص182.

بها العميل بعد استلامه للقرض مما تسبب قلقاً شديداً لإدارة الائتمان بشكل خاص ولإدارة البنك بشكل عام.

وفي مثل هذه الحالات فإنه يلزم على إدارة الائتمان أن تبذل جهوداً كبيرة وقد تكون شاقة وتحتاج إلى درجة من الحكمة والرؤية في محاولة لمنع تحول الائتمان إلى قرض متعثر أو قرض متعسر، ولهذا يمكن تحديد القروض المتعثرة بأنها تلك القروض التي لا يلتزم العميل بتسديدها وفق التواريخ المتفق عليها مع إدارة الائتمان.

إن قدرة العميل في تسديد ما عليه من ائتمانات حق البنك تتأثر بمجموعة في العوامل بعضها اقتصادي وبعضها ناتج عن سوء إدارة العميل نشاطاته التشغيلية وسوء استخدامه للائتمان الذي استلمه، وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على قدرة العميل في توليد التدفقات النقدية الكافية التي تمكنه من تسديد ما عليه من التزامات[1].

وإذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل قد تفسر بالوفاء بالتزاماته ففي مثل هذه الحالة فإن إدارة الائتمان تدرس العميل من كل الجوانب وتسعى إلى تحليل قوائم حساباته المالية لغرض التعرف على الأسباب التي أخرته عن التسديد، وإذا ما لوحظ بأن حالة العسر التي يمر بها العميل هي حالة مؤقتة أو ظرفية وليست حالة دائمة، ففي مثل هذه الحالات فإن إدارة الائتمان تساعد العميل وتقدم المشورة له أملاً في بحثه حالة العسر ويتم ذلك من خلال تأجيل سداد قرضه أو منحه قرض جديد بشروط ميسرة أو تقترح عليه تعديل في خططه التشغيلية وغيرها من الوسائل المماثلة.

أما في الحالة التي تجد فيها إدارة الائتمان أن حالة العميل صعبة وأن الائتمان الممنوح له قد تحول إلى قرض متعثر وبشكل نهائي ففي هذه الحالة فإن إدارة الائتمان وحفاظاً على حقوق البنك فإنها تلجأ إلى الإجراءات القانونية لتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه[2].

إستراتيجية معالجة القروض المتغيرة:

تثير ظاهرة القروض المتعثرة اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لابد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم.

ورغم ما تحمله القروض المتعثرة من خسائر فادحة لإدارة البنك إلا أن إدارة الائتمان قد تتصرف في بعض الحالات وأمام بعض العملاء بحكمة ودراية وود دون أن تصل في قرارها إلى معالجة هذه الظاهرة يتصنف ضد العميل المتعسر خوفاً من خسارته كلياً انطلاقاً من أن خسارة العميل ما هي إلا خسارة جزء من الحصة السوقية التي تهتم بتكوينها إدارة البنك وتسعى إلى استمرار الاحتفاظ

---

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص183.

[2] مرجع سابق ، ص184.

بها ضمن المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها. إذ من الممكن أن تكون خسارة فقدان عميل معين أكثر سلبية من مخاطر القرض المتعثر ذاته. ووفق هذا المنظور من الممكن أن تلجأ إدارة الائتمان إلى إستراتيجية محافظة Conservative Strategy في مواجهة القروض المتعثرة تبدأها بإجراءات مخلصة اتجاه العملاء المتعثرين تصل إلى الحد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تخفيض شروط التسديد أو تأخير تسديد الفوائد أو جدولة القرض إلى تواريخ استحقاق أخرى، أو قد تصل إلى حد الطلب من شركات أخرى ترتبط بعلاقة وثيقة مع البنك المعني تطلب منها مد يد المساعدة إلى العميل المتعثر مثل البيع بشروط ميسرة[1].

ومثل هذه الإستراتيجية الودية لابد وأن تكون نتائجها مقبولة ومؤثرة ليس فقط للعملاء أصحاب القروض المتعثرة وإنما أيضاً لبقية العملاء الحاليين والعملاء المحتملين. فكل المتعاملين مع البنك سوف يشعرون بالأمان والطمأنينة في سلوك إدارة الائتمان في البنك نحوهم.

ورغم أهمية ما تقوم به إدارة الائتمان عند اعتماد هذه الإستراتيجية إلا أن هناك إستراتيجية أخرى تلزمها التعامل مع القروض المتعثرة ومع العملاء المتقدمين قد تصل إلى حد استخدام إستراتيجية عنيفة Aggressive Strategy قد تشدد بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل المتعثر قد أخص عنها الكثير من المعلومات أو أنه لم يكن صادقاً في معلومات أخرى، أو أن العميل قد استخدم الائتمان في غير الفرض الذي قدم من أجله، مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى القروض المتعثرة الأمر الذي يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها.

هذا يعني أن إدارة الائتمان سوف تلجأ إلى نوعين من الإستراتيجيات في تعاملها مع القروض المتعثرة واختيار أحداهما هو سلوك في العمل الإداري يتحدد وفق الحالة التي تمر بها إدارة الائتمان وحجم المخاطر والرغبة في الاحتفاظ بالعميل.

فإستراتيجية العمل الأولى سوف تستلزم للحالات التي يمكن معالجتها وهي تمثل حالات العسر المالي Technical Insolvency التي يمر فيها العميل وفي هذه الحالة يتطلب من إدارة الائتمان في البنك بتقديم المشورة ومد يد المساعدة له من للخروج من أزمة العسر المؤقتة أما بالنسبة للحالات الميؤس منها فإن إدارة الائتمان تسعى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق البنك والتي قد تتمثل في بيع الأصول المرهونة بل وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس العميل وهي مضمون الإستراتيجية التالية التي تنطبق وحالات العسر المالي الحقيقي Red Insolvency.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص185.

ولابد من التوضيح أن الأمر يتطلب من إدارة الائتمان وقبل البدء بمعالجة القروض المتعثرة جمع أكبر قدر من المعلومات وذلك بهدف استعداد لاتخاذ الإستراتيجية المناسبة والقرار المناسب وتحديد حالة العميل.

ومن أهم المجالات التي متابعتها هي[1]:

1. فحص محتويات ملف الائتمان، إذ يجب الحصول على البيانات الحديثة وآخر القوائم المالية لتحليلها وحفظها في الملف.
2. إجراء الاتصالات الشخصية مع العميل والقيام بزيارات ميدانية للعميل وذلك من أجل الإطلاع على أوضاعه ومعرفة خططه ومشاريعه.
3. متابعة حركة حساب العميل والتأكد من أن العميل قد استخدم مبلغ الائتمان في القرض الذي منح من أجله.
4. ضرورة مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل وذلك من حيث القيمة السوقية بالإضافة إلى التأكد من سريان بوليصة التأمين على الضمان المقدم.
5. ضرورة جمع المعلومات عن ممتلكات العميل وودائعه في البنوك الأخرى استعداداً لاقتراح مناقشة برنامج تسوية مع العميل.

أسباب نشوء القروض المتعثرة:

لا تنشأ القروض المتعثرة عن فراغ وإنما تسببها مجموعة من المسببات تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى تعثر الائتمان. ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاثة مجموعات[2]:

1- أسباب يرتكبها البنوك فتؤدي إلى تعثر الائتمان وتنشأ هذه الأسباب عن:

أ. قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية.
ب. عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث: مخاطرة الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات العقارية.
ج. صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.
د. عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات.

2- أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر القروض، وتنشأ هذه المجموعة من الأسباب عن:

أ. عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.
ب. استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.

---

[1] عبد المعطي أرشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للنشر، 1999م، ص286-287.

[2] د. فائق النجار، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص49.

ج. التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
د. اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.
ه. عدم توفر الكفالات الإدارية والفنية لدى العميل.
و. العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للعميل.

3- أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل، وأساس هذه الأسباب يعود إلى:

أ. دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش والتباطؤ.
ب. تغيير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة للدولة.

أعراض القروض المتعثرة:

من المؤكد أن دخول العميل في مرحلة العسر المالي وتحديد الائتمان المقدم له من أن قرض متعثر لا تنشأ فجأة ولكن تسبها جملة ظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها. إلا أنها تشترك جميعها في تحديد من أن العميل قد دخل مرحلة الخطر والقرض أصبح متعثراً. وفيما يلي العديد من الأعراض التي تلفت نظر الائتمان حول ذلك منها[1]:

1. التأخير أو المراوغة في سداد الأقساط.
2. كثرة طلبات تأخير السداد.
3. فشل العميل في سداد الديون الموسمية بانتظام.
4. التهرب من الكشف عن الميزانيات.
5. تغير المحاسبين والمراجعين بدون مبرر.
6. عدم كشف العميل عن التزاماته تجاه الغير.
7. التقدير المبالغ فيها عن التدفقات النقدية والأرباح.
8. عدم الكشف عن أية بيانات أو معلومات يحتاجها البنك من العميل.
9. رغبة العميل في التوسع غير المدروس معتقداً أنه من وراء ذلك سيحقق الأرباح.
10. اتخاذ العميل لقرارات هامة بصورة مستعجلة وبدون دراسة.
11. طلب العميل من البنك سرعة اتخاذ القرارات التي تخص معاملاته.
12. وجود ماضي للعميل مليء بالمشاكل أو الإفلاس أو مشاكل التحصيل.
13. التأخير في سداد الضرائب وغيرها من الالتزامات تجاه الدولة.
14. عميل مصنف من الدائنين الآخرين بأنه كثير التأخير في السداد.
15. المحاطة أو التسويف في إيضاح الغرض من القرض.
16. ظهور دائنين لم يفصح عنهم المقترض من قبل.

[1] محمود حسين، دور التسهيلات المصرفية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، مذكرة غير منشورة، 1998م، ص106.

17. التقارير السيئة عن أسعار أسهم الشركة التي يملكها العميل.
18. الدخول في مجالات تختلف كثيراً عن تخصص المقترض وتكون فكرتها غير واضحة فيعطي للبنك صورة عنها مغايرة لحقيقتها.
19. الدخول في مجالات يعتمد النجاح فيها على الحظ أكثر من اعتماده على الدراسات العلمية.
20. وجود المقترض خارج نطاق نشاط البنك.
21. عدم الترحيب بزيارات مسؤولي الائتمان إلى موقع عمل العميل.
22. المقترض الذي يكثر من تعامله مع أكبر عدد من البنوك دون أسباب مقنعة.
23. تعدد حالات انكشاف الحساب الجاري.
24. المرض المزمن أو الوفاة لمالك العميل أو أي شخص آخر يكون دوره هام في استمرارية العميل.
25. الأضرار الناتجة عن العواصف، الحريق، الفيضانات، الكوارث الطبيعية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن البنوك موضوع الدراسة
المبحث الثانى: اجراءات الدراسة الميدانية.
المبحث الثالث: تحليل البيانات و مناقشة فروض الدراسة

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفا" للاجراءات التي اتبعها الباحث في الدراسة الميدانية من خلال توضيح المنهج المستخدم ومجتمع وعينة البحث وكذلك وصف لمكونات أداة البحث المستخدمة وطرق اعدادها , واختبارات الصدق والثبات, والمعالجات الاحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل البيانات كما يتضمن عرض وتحليل لبيانات الدراسة الاولية والاساسية و اختبار ومناقشة فروض الدراسة, وذلك على النحو التالى :

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن البنوك موضوع الدراسة

المبحث الثانى: اجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات و مناقشة فروض الدراسة

المبحث الاول نبذة تعريفية لبعض البنوك (بنك التضامن الاسلامى،بنك النيل للتجارة والتنمية ،بنك فيصل الاسلامى)

التعريف ببنك التضامن الإسلامي

نشأة وتطور بنك التضامن الإسلامي:-

إنعقد الإجتماع الأول للمؤسسين في 24 جمادي الثانية 1401هـ الموافق 28 أبريل 1981م بالخرطوم بهدف إنشاء بنك يزاول نشاطه ومعاملاته على هدى الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية ولايتعامل بالربا باعتباره محرماً ومحظوراً شرعاً، واتفق في هذا الإجتماع على اختيار اسم البنك ومقره ورأسماله على النحو التالي[1]:

أسم البنك : بنك التضامن الإسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة)

مقر البنك: الخرطوم- السودان

رأس المال المصرح به عند التأسيس مبلغ 20 مليون دولار أمريكي. ولاحقاً حولت الجمعية العمومية رأس المال إلى الدينار السوداني ومن ثم تم تعديله إلى 5 مليار دينار سوداني في العام 2000م. ومع التحول من الدينار الى الجنيه كعملة رسمية تم تحويل رأس المال إلى الجنيه السوداني, وفي العام 2015م أصبح رأس المال المصرح به 400 مليون جنيه.

(1) سلسلة مطبوعات بنك التضامن، مسيرة عشرين عاماً، ص17 – 24

تم في الإجتماع التأسيسي اختيار مجلس إدارة تمهيدي للقيام بمهمة إنشاء البنك وقد تمكن مجلس الإدارة التمهيدي خلال الفترة من تاريخ انعقاد الإجتماع التأسيسي وحتى إنهاء دورته في 28 أكتوبر 1983 من تحقيق الإنجازات التي أرست الدعائم الأساسية لقيام البنك والمتمثلة في الآتي:

- وضع وإقرار عقد التأسيس والنظام الأساسي.
- تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة محدودة تحت الرقم ش (2074).
- وضع خطة الإكتتاب العام والإشراف على تنفيذها.
- اختيار وإعداد مقر البنك.
- إختيار الإدارة التنفيذية للبنك.

وتُوِّج هذا الجهد بافتتاح رئاسة البنك وفرعه الرئيسي في 9 جمادي الثانية 1403هـ الموافق 24 مارس 1983م.

الأغراض التي من أجلها تأسس البنك حسبما ورد في عقد تأسيسه ونظامه الأساسي :-

(أ) القيام بجميع الأعمال المصـــرفية والمعاملات المالية والتجارية والإســـتثمارية والمســـاهمة في التنمية الصـــناعية والزراعية والعمرانية ومشـــروعات التنمية الإقتصـــادية الأخرى في كل الأقاليم والمديريات والمناطق والمدن داخل السودان وخارجه.

(ب) قبول جميع الودائع بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية وفتح الحسابات ومنح القروض المختلفة لآجال مقابل مختلف أنواع الضمانات وكل ذلك وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

(ج) المساهمة والمشاركة والمضاربة والمرابحة في جميع أنواع المعاملات الإقتصادية والمالية والتجارية ومشاركة عملاء البنك في كافة المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والعقارية وفقاً للأسس المقررة شرعاً ويولي البنك اهتماماً خاصاً بالمشروعات الإقتصادية ذات الأجل المتوسط والطويل.

(د) أن يوفر رأس المال والخبرة المصرفية وكافة أنواع الخدمات والدراسات اللازمة لإنجاح مشروعات عملاء البنك وغيرهم.

(هـ) إصدار وإستخراج وسحب وقبول وتحصيل وتظهير وتنفيذ الشيكات والكمبيالات والسندات والأذونات من أي نوع وبوالص الشحن وأي أوراق أخرى قابلة للتمويل أو النقل أو التحصيل أو غير ذلك من المعاملات سواء كانت تدفع في السودان أو في الخارج على أن تكون هذه المعاملات خالية من أي محظور شرعي.

(و) القيام بكافة أنواع التعامل بالنقد الأجنبي وفق ماتسمح به القوانين واللوائح وقواعد الشريعة الإسلامية.

(ز) فتح خطابات الإعتماد والضمان وتقديم الخدمات للعملاء في المجال المالي والإقتصادي وتقديم الإستشارات في المجالات المصرفية والمالية والتجارية والإقتصادية التي يطلبها العملاء أو غيرهم.

(ح) قبول أموال الزكاة وصرفها في المجالات التي حددها الشرع وقبول التبرعات والهبات وتوجيهها وصرفها حسب رغبة دافعيها.

(ط) مشاركة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تزاول أعمال تماثل أغراض البنك داخل السودان أو خارجه والتعامل معه لتحقيق تلك الأغراض.

(ك) إنشاء مؤسسات أو شركات تجارية أو عقارية أو زراعية أو صناعية أو شركات تأمين تعاوني إسلامي أو غير ذلك من الشركات والمؤسسات التي تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر في تحقيق أغراض البنك.

(ل) القيام بشراء أو الإستثمار أو الإمتلاك بأي وسيلة أخرى واستثمار العقارات والمنقولات وإدارتها أو تحسينها أو بيعها أو التصرف فيها بأي وسيلة أخرى يراها البنك مناسبة.

(م) منح القروض الحسنة وفق الضوابط والشروط التي يحددها البنك.

(ن) أن يقوم بأي عمل يعتبر من أوجه الأنشطة العادية للبنوك أو أي أعمال أخرى غير المذكورة في البنود أعلاه أياً كانت ضرورية للبنك أو ملائمة أو من شأنها أن تعود بالفائدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تزيد من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته، وكل ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(س) القيام بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالجدوى مع الجهات الأخرى المختصة لتحقيق هذه الأغراض.

(ع) أن يُوزع ناتج الربح الحلال على عملائه المستثمرين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ف) أن يمنح مكافآت أو إعانات أو تبرعات للمديرين والعاملين السابقين أو من يعاونهم أو للمؤسسات الخيرية أو الصحية أو التعليمية أو غيرها أو للجمعيات العاملة في مجال البر والإحسان.

الهيكل الادارى للبنك :

أولى البنك إهتماماً خاصاً بعملية تنظيم أُطره وهياكله الإدارية بحسب الحاجة التي تقتضيها ظروف التوسع الرأسي والأفقي في مناشط البنك، وذلك تفادياً لأي تعقيدات إدارية أو تنظيمية تنتج عن التوسع غير الضروري أو الإنكماش المخل، ولقد انعكس هذا الأسلوب بصورة إيجابية على عملية إتخاذ القرار وفق الصلاحيات الممنوحة لكل جهة مع مراعاة التدرج اللازم لإتخاذ القرار.

وقد اتبع البنك أنموذجاً فريداً في المؤسسة بعد أن رفع شعار البنك الأكثر إلتزاماً بالشريعة الإسلامية وقوانين النظام المصرفي فكانت الموازنات التقديرية تنبع من الخطة المجازة خمسية كانت أو ثلاثية، مع بعض التعديلات التي تقتضيها متغيرات الأسس التي بُنيت عليها. كما أن الإجتماع الشهري لمديري الإدارات والفروع لمتابعة الموازنة السنوية والوقوف على أداء الموازنة في المحقق من المقدر سالباً أو

موجباً مع تبيان الأسباب والنقاش حولها يعد جانباً مهماً في مسار المؤسسية بالبنك، بالإضافة إلى برامج المتابعة الدورية المفصلة للمديرين تؤدي إلى تبادل المعلومات بين مختلف قيادات البنك.

تتدرج سلطات اتخاذ القرار في البنك بدءاً بالجمعية العمومية للمساهمين وإنتهاءاً بالإدارات المتخصصة وفقاً للهيكل الإداري للبنك.

التعريف ببنك فيصل الاسلامى السودانى

التاسيس والانشاء

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ1977/4/4م.

في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.

في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م.

باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو1978 م.

راس المال المصرح بــه 1,000 مليون جنيه سوداني

رأس المال المدفوع 700 مليون جنيه سوداني

النشاط

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

الرؤيا

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

الرسالة

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل ، مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع

تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية.
ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية.

وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفى 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو1978م

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك

دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية. بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي.
إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها..

أهداف البنك وأغراضه :-

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.

قبول الودائع بمختلف أنواعها.

تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.

الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.

قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.

فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .

الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً.

إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.

امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودا ته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية:

أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك) تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.

أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.

أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.

أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية

أولاً: النظام الإداري. :

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة : (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ،
ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

- استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.

- إختيار عاملين مؤهلين وإعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً وإستقراراً وولاءً

- إستقطاب الموارد رأسمال وودائع

- تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية

- تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين

بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة–

ثانيا: التحول التقني الشامل

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.

تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swif) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي. تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.

تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.

تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.

تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.

تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

التعريف ببنك النيل للتجارة والتنمية

النشأة و النشاط:-

تأسس بنك النيل للتجارة والتنمية في 11 نوفمبر 1982م تحت مسمي بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص وباشر أعماله المصرفية في يونيو 1983م كأول بنك قطاع عام "في حينها" يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية.

في مارس 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379), ومن أهم الثمرات التي جناها البنك نتيجةً لتحوله إلى شركة مساهمة عامة:

امكانية طرح اسهمه في سوق الخرطوم للأوراق المالية مما أتاح للمساهمين تسويق أسهمهم بيعا وشراءً عن طريق عرضها بالسوق الثانوي بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

أتاح للبنك قدراً من المرونة الإدارية وذلك بتحرره من الإشراف الإداري للدولة.

في فبراير 2013م تم تغيير اسم وشعار البنك إلي اسمه وشعاره الحاليين, وقد كان الهدف الرئيسي من تغيير الإسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الإقتصادية "بما فيها القطاع التعاوني".

فيما يتعلق بالنشاط يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل بكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في:

فتح حسابات الإيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة.

تمويل كافة القطاعات الأقتصادية بإستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامية.

وتقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني.

رأس المال:-

راس المال المصرح به: 300 مليون جنيه

راس المال المدفوع: 100 مليون جنيه

الرؤية Vision:-

((أن نكون النموذج الأفضل للمصرف الاسلامي محليا واقليميا لمساهمينا وعملائنا الحاليين والمرتقبين ولعاملينا مع التزامنا بمسئولياتنا الاجتماعية)).

الرسالة Mission:-

((القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية لمصرفنا ولا صحاب المصالح ذوي العلاقة، والسعي للحصول علي مستويات متقدمة من الرضا بابتكار وسائل مصرفية متجددة وحلول مهنية راقية ومتميزة)).

القيم Values:-

الالتزام بهدي الشريعة الاسلامية السمحاء، الشفافية والنزاهة ، الشفافية والنزاهة ،الخدمة المميزة والرفيعة للعميل ،السرية المطلقة والمحافظة عليها ،الجدارة والابتكار والتطوير ،العمل بروح الفريق الواحد ،تحمل المسئولية وتفويض الصلاحيات ،التحسين والتطوير المستمر.

الغايات الإستراتيجية Strategic Goals:-

الحصول على موقع تنافسي متقدم في السوق المصرفي السوداني ،رفع الملاءة المالية للبنك ،الالتزام بالمعايير المحلية والاقليمية والعالمية في مجال الضبط المؤسسي والتنظيم والرقابة والشفافية.

تأهيل وتطوير العنصر البشري وتحسين مستوى الرضا الوظيفي للعاملين لتعزيز التزامهم وولائهم لتحقيق الاهداف الكلية للبنك.

تطور الهيكل الإداري للبنك:-

الهيلكل الإداري منذ التأسيس وحتى أبريل 2003م:

تتكون الإدارة التنفيذية من المدير العام, نائب المدير العام, مساعد مدير العام, مدير أول إدارة ومدير إدارة, تتكون الإدارات العامة من خمسة إدارات تدار بواسطة مساعد مدير العام, أما الفروع فتتبع لنائب المدير العام.

الهيلكل الإداري (مايو 2003 – ديسمبر 2007م):

بعد تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة ووضع الإستراتيجية الثلاثية الأولى كان لابد من بعض التحولات والتغيرات لمواكبة وضعه الجديد ومن هذه التغيرات إعادة تنظيم الهيكل الإداري وقد قام بهذه المهمة مركز تطوير الإدارة (بيت خبرة سوداني مشهود له بالكفاءة), حيث تم تعديل هيكل البنك بتقليص الإدارات العامة المساعدة من تسع إلى خمس إدارات, وتم تقسيم هذه الإدارات إلى إدارات فرعية تنضوي تحتها مجموعة من الأقسام.

الهيلكل الإداري 2008م:

في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك والتقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية كان لزاماً على البنك بناء هيكل تنظيمي بدرجة عالية من المرونة, حيث تم وضع هيكل جديد خلال العام 2007م وبدأ تطبيقه في يناير 2008م, وفي هذا الهيكل تم تقسيم البنك إلى ثلاث إدارات عامة رئيسية هي: إدارة التخطيط والتطوير, الإستثمار والعلاقات الخارجية والشئون المالية والإدارية لكل إدارة مدير عام, بالإضافة إلى ثلاث إدارات فرعية هي: القانونية, التفتيش والمراجعة وإدارة المخاطر وهي تتبع إلى المدير العام, هذا إلى جانب إدارات الفروع والتي تتبع لنائب المدير العام.

الهيلكل الإداري 2010م:

يتكون الهيكل الإداري من ثلاث إدارات عامة تتبع للمدير العام هي: الإدارة العامة للتخطيط والتطوير, الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية والإدارة العامة للإستثمار والعلاقات الخارجية, وتضم كل إدارة عامة من عدد من الإدارات الفرعية والتي تتكون من عدد من الأقسام, بالإضافة لهذه الإدارات العامة هناك أربع إدارات فرعية هي: إدارة المخاطر, المراجعة الداخلية والتفتيش والشئون القانونية.

التخطيط الإستراتيجي:-

الإسترتيجية الأولى (2004م – 2006م):

أعد الإستراتيجية بيت خبرة عالمي (KPMG) مستعيناً بلجنة فنية من البنك, ونتيجةً للتعاون والمشاركة الفاعلة من الجميع فقد جاءت الإستراتيجية من حيث الإعداد نابعة من القاعدة ومعبرة عن آمال وطموحات مجلس الإدارة والعاملين.

الإسترتيجية الثانية (2007م – 2009م):

ايضاً أعدها (KPMG) مستعيناً بلجنة فنية مساعدة من البنك, وقد تمثلت أهم غايات هذه الإستراتيجية في: زيادة الإيرادات, تقليص المصروفات, زيادة الفعالية الإدارية وترسيخ البنية التحتية.

الإسترتيجية الثالثة (2010م – 2012م):

تم إعدادها بالإستعانة باربعة خبراء (مستشار مصرفي, خبير مالي, خبير موارد بشرية ومستشار تخطيط إستراتيجي), وقد تمثلت أهم الغايات الإستراتيجية للبنك في:

زيادة الحصة السوقية للبنك وتحسين موقعه التنافسي.

رفع الملاءة المالية ، تحسين الصورة الذهنية للبنك.

تعظيم المنفعة للجهات ذات العلاقة (مساهمين, مستثمرين, موظفين وعملاء ..... إلخ).

المبحث الثانى
إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على اجراءات الدراسة الميدانية والتى تتمثل في منهج واسلوب جمع البيانات ومعالجتها احصـــائيا" وتفســيرها, واجراء اختبارات الثبات والصـــدق للتأكد من صـلاحيتها بالاضـافة الى وصـف لمجتمع وعينة الدراسـة والاسـاليب الاحصـائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا" منهج الدراسة :

نسبة لطبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا" دقيقا" ويعبر عنها تعبيرا" كيفيا" وكميا" , فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها , أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا" رقميا" يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى بالإضافة إلى ذلك فأن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقى الضوء على جوانبها المختلفة عند طريق السرد والتحليل المركز , والفهم العميق لظروفها ,ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما" في

العلوم الاجتماعية والانسانية ,ويمتاز عن يقية المناهج بتتبعه للظاهرة المدروسة عن طريق جمع كبير من المعلومات تتعلق بالظاهرة حيث يتمكن الباحث من دراسة ابعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها والعلاقات بداخلها , كما يمكن الباحث من وضع مقترحات وحلول مع اختبار لمدى صحتها من أجل الوصول الى نتائج"(1).

ثانيا" مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة , وبناءا" على مشكلة الدراسة وأهدافها فأن المجتمع المستهدف يتكون من جميع المشاركين فى عملية أتخاذ قرار منح التمويل في المصارف التجارية ، حيث تم اختيار عينة من المصارف التجارية ممن تعاونوا بتقديم المعلومات لإتمام الدراسة، وهذا العينة تمثلت فى (بنك التضامن الاسلامى ، بنك فيصل الاسلامى، بنك النيل للتجارة والتنمية).و تمَّ اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة القصدية أو ماتسمى بالعمدية حيث تم اختيار الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضا أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ. وبطبيعة الحال يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بدرجة مقبولة من الموضوعية في أقوالهم وآرائهم والثقة فيهم."(2) ويتم الاختيار القصدي أو ألعمدي أو ألتحكمي كما يطلق عليه البعض عن طريق الاختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة, حيث يرى الباحث طبقا لمعرفته التامة بمجتمع الدراسة أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلًا صحيحا؛ حيث تم توزيع عدد (100) وتم استرجاع (87) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (87)%. بيانها كالآتي:

جدول (1/3) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	100	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	87	%87
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	13	%13
الاستبيانات الصالحة للتحليل	87	%87

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2021م

ثالثا" أداة الدراسة:

---

(1) جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي, بغداد الطبعة الأولى 2001 ص 123-124.

2 جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي, بغداد الطبعة الأولى 2001 ص 123-124.

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة في الحصول على البيانات الأولية على قائمة استقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
واشتملت الاستبانة على قسمين:
القسم الأول:يحتوى على (5) فقرات تناولت السمات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في:
1/ العمر.2/ المؤهل العلمى.3/ التخصص التعليمى.4/المركز الوظيفى.5/ سنوات الخبرة.
القسم الثاني: وشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهى المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة . ويشتمل هذا القسم على محورين:
المحور الأول: يقيس المتغير المستقل للدراسة: (المخاطر المصرفية) ويشتمل على خمسة ابعاد.
البعد الأول: يقيس (**المخاطر المتعلقة بالعميل**) ويشتمل على عدد (4) عبارات
البعدالثاني: يقيس(**المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل**) ويشتمل على عدد (5) عبارات.
البعدالثالث: يقيس(**المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله**) ويشتمل على عدد (4) عبارات
البعدالرابع: يقيس(**المخاطر المتعلقة بالظروف العامة (الاقتصادية و السياسية))** ويشتمل على عدد (4) عبارات.
البعدالخامس: يقيس(**المخاطر المتصلة باخطاء البنك**) ويشتمل على عدد (5) عبارات
المحور الثاني:يقيس المتغير التابع (**قرارات منح التمويل**) ويشتمل على عدد (5) عبارات.

رابعا" مقياس الدراسة

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى اوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (2/1/4).

جدول رقم (2/3) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	**اكبر من80%**	**درجة موافقة مرتفعه جدا"**
أوافق	4	**%80-70**	**درجة موافقة مرتفعه**
محايد	3	**%69-50**	**درجة موافقة متوسطة**
لأوافق	2	**%49-20**	**درجة موافقة منخفضة**
لأوافق بشدة	1	**أقل من 20%**	**درجة موافقة منخفضة جدا**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2021

وعلية فأن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها(5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3). وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة , وعلية كلما ذاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة , أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة. وعلية وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفى المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%).

خامسا". نموذج متغيرات الدراسة

في ضوء المشكلة موضوع الدراسة وأهدافها تم تطوير نموذج الدراسة لقياس أثر تحليل مخاطر الائتمان على قرارات منح التمويل, ولقد استندت الدراسة في وضع نموذج الدراسة سواء للمتغيرات المستقلة أو المتغير التابع وفقا" للمراحل التالية:

1/البناء الأولي للنموذج ومناقشته للتحقق من شموليته وتناوله لجوانب الدراسة جميعها.

2/ تم عرض النموذج على عدد من الأساتذة المتخصصين في مجال موضوع الدراسة.

3/تم أخذ الملاحظات المختلفة المقدمة من المحكمين بعين الاعتبار قبل إخراج النموذج بشكل نهائي، حيث تم تعديل العديد من الفقرات ليصبح النموذج أكثر قدرة على تصوير عناصر المشكلة والوصول لتحقيق غاياتها. ويشتمل نموذج الدراسة على

يتكون من محورين , الأول يضم المتغير المستقل(مخاطر الائتمان) ، أما المحور الثاني، يمثل المتغير التابع (قرارات منح التمويل) وذلك كما هو موضح فى الشكل التالى:

شكل رقم (1/3) نموذج الدراسة

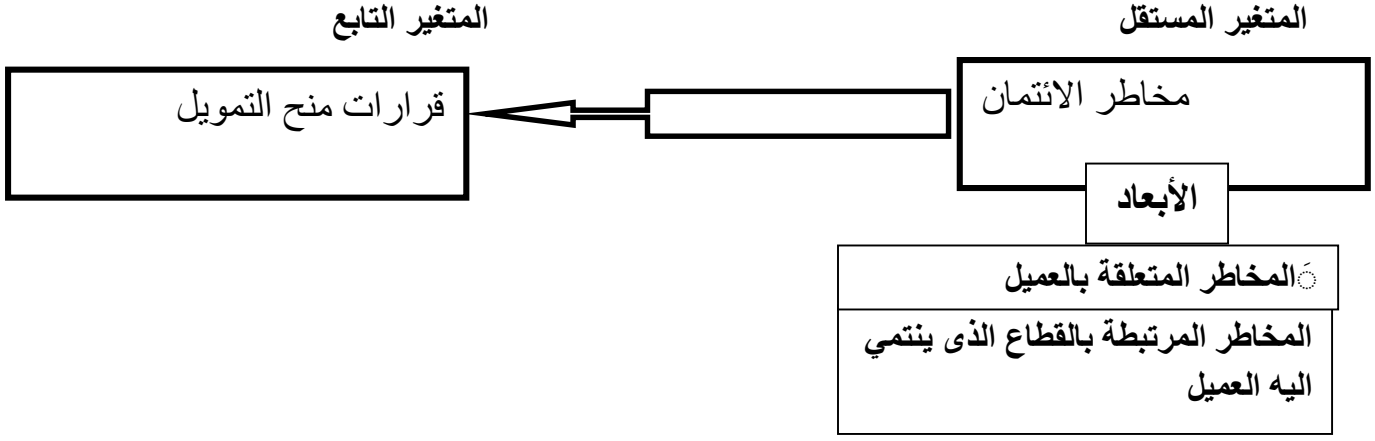

المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله
المخاطر المتعلقة بالظروف العامة
المخاطر المتصلة باخطاء البنك

المصدر : إعداد الباحث (2021)

سادسا" تقييم أدوات القياس:

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضا" في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات وهى تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء , وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية , وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها , فالمقياس المتزبزب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه ومن ثم ستصبح النتائج مضللة وغير مطمئنة , وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة , وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس

بشكل عام يمثل صدق قائمة الاستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة , ويقصد بصدق المقياس تحديد إلى اى درجة يقيس المقياس الغرض المصمم من أجله , وللتحقق من صدق المقياس فقد اعتمد الباحث على الصدق الظاهري وفى هذا الصدد قام الباحث بعرض مسودة أداة القياس على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (10) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق(رقم1), وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.وبعد أن تم استرجاع الاستبانة من جميع المحكمين تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة , وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية وبذلك أصبحت الأداة صالحة لقياس ما وضعت له .وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق رقم (2)).

(ب)/ صدق الاتساق الداخلى

يتم فيه ايجاد قوة الارتباط بين درجات عبارات الأداة ودرجات ابعادها التى تنتمى لها وقد تم حساب الاتساق الداخلى للأداة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية له كما هو موضح فى الجداول التالية:

1/ صدق الاتساق الداخلى لعبارات بعد: المخاطر المتعلقة بالعميل

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل والدرجة الكلية للبعد:

جدول (3/3) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يقوم البنك بالاستعلام عن السمعة المالية للعميل طالب التمويل**	**0.85**	**0.000**
2	**يراعى في الاعتبار سمعة العميل الاجتماعية ووضعة المالىفى قرار منح التمويل**	**0.78**	**0.000**
3	**يراعى شخصية العميل من حيث الالتزام فى منح التمويل**	**0.82**	**0.000**
4	**دراســـة البنك لحاجة العميل للتمويل والغرض منه قبل اتخاذ قرار منح التمويل**	**0.80**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ويتضح من الجدول رقم(3/3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

2/صدق الاتساق الداخلى لعبارات بعد: المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل والدرجة الكلية للبعد:

جدول (4/3) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يراعى عند منح التمويل القطاع الذي يعمل فيه العميل**	**0.81**	**0.000**
2	**عند منح التمويل يراعى قدرة العميل على ادارة مشروعة بنفسة**	**0.83**	**0.000**
3	**دراسـة الظروف التشـغيلية والانتاجية للقطاع الذى يعمل فيه العميل عند منح التمويل.**	**0.74**	**0.000**
4	**يراعى عند منح التمويل حصة العميل وموقعة التنافسي في السوق**	**0.85**	**0.000**

5	**يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي و القوانين ومدى مقدرة العميل على مواكبة هذه التطور**	**0.86**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ويتضح من الجدول (4/3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

3/صدق الاتساق الداخلى لعبارات بعد: المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله والدرجة الكلية للبعد:

جدول (5/3) معامل ارتباط بين كل عبارات من عبارات المخاطر المرتبطة بالنشـــاط الذى تم تمويله بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يقوم البنك بدراســـة تأثير نوع النشـــاط الذي يقوم به العميل على مقدرته على السداد**	**0.79**	**0.000**
2	**يحدد البنك نوع الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشـــاط الذي يقوم به**	**0.72**	**0.014**
3	**يحدد البنك حجم الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشـــاط الذي يقوم به**	**0.707**	**0.000**
4	**يراعى البنك نوعية الضـــمان المقدم عقارى اوراق مالية بضـــائع في قرار منح التمويل**	**0.80**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ويتضح من الجدول (5/3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

4/صدق الاتساق الداخلى لعبارات بعد: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة والدرجة الكلية للبعد:

جدول (6/3) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يقوم البنك بمراجعة وملائمة سياسته الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية**	**0.78**	**0.000**
2	**يراعى البنك الظروف الإقتصادية والسياسية على قيمة التمويل المراد منحه**	**0.87**	**0.000**

3	يقوم البنك بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي التمويل تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية	0.86	0.000
4	يراعى الظروف الإقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل	0.79	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ويتضح من الجدول رقم(6/3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

5/صدق الاتساق الداخلى لعبارات بعد: المخاطر المتصلة باخطاء البنك

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك والدرجة الكلية للبعد:

جدول (7/3) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يراعى متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به	0.78	0.000
2	مراعاة نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية فى البنك للتمويل الممنوح	0.87	0.000
3	يراعى توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فىأدارة الائتمان.	0.86	0.000
4	توفر قنوات اتصـــال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك فى متابعة الائتمان الممنوح	0.79	0.000
5	متابعة ودراسة الضمانات وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب	0.75	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ويتضح من الجدول رقم(7/3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

6/ صدق الاتساق الداخلى لعبارات محور: قرارات منح التمويل

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور قرارات منح التمويل ر والدرجة الكلية للبعد:

جدول (8/3) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور قرارات منح التمويل بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	لدى المصرف سياسة إئتمانية مكتوبة وواضحة عند منح التمويل	0.69	0.046

2	يقوم موظفو الإئتمان بإجراء مقابلات مع طالبي الإئتمان للتعرف على الغرض من الإئتمان الممنوح	0.82	0.000
3	يعمل المصرف علي تحقيق الموازنة بين السيولة والإئتمان الممنوح للعملاء	0.77	0.000
4	يتاكد البنك بأن الإئتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقا لسياسته الإئتمانية وسياسة البنك المركزى	0.74	0.000
5	يراعى تحليل المخاطر والضمانات فى اتخاذ قرار منح التمويل	0.75	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ويتضح من الجدول رقم(8/3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات محور قرارات منح التمويل دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

(ج)/ الصدق البنائى

يعتبر الصدق البنائى أحد مقاييس صدق الأداة الذى يقيس مدى تحقق الأهداف التى تريد الأداة الوصول اليها ويبين مدى ارتباط كل بعد من ابعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة ووفقا" لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلى حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور بالمجموع الكلي,وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (9/3) معامل ارتباط محاور محور سياسة التدوير الوظيفي بالمجموع الكلي

م	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المخاطر المتعلقة بالعميل	0.91	0.000
2	المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل	0.73	0.000
3	المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله	0.78	0.000
4	المخاطر المتعلقة بالظروف العامة	0.82	0.000
5	المخاطر المتصلة باخطاء البنك	0.87	0.000
6	قرارات منح التمويل	0.85	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول (9/3) أن جميع ابعدا محور سياسة التدوير الوظيفي لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه. وبذلك تعتبر جميع ابعاد الأداة تقيس ما وضعت لقياسة.

(2)/ ثبات الاستبانة

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)[1]. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه, وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس وقد قام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبارب استخدام معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل إلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات, وفيما يلى جدول يوضح قيم معاملات ألفا كرنباخ لجميع محاور الدراسة:

جدول رقم (10/3) نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس محاور الدراسة

م	البعد	عدد العبارات	قيمة ألقأ كرنباخ
1	**المخاطر المتعلقة بالعميل**	**4**	**0.78**
2	**المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل**	**5**	**0.86**
3	**المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله**	**4**	**0.88**
4	**المخاطر المتعلقة بالظروف العامة**	**4**	**0.76**
5	**المخاطر المتصلة باخطاء البنك**	**5**	**0.87**
6	**قرارات منح التمويل**	**5**	**0.78**

[1] ،(القاهرة , دار النهضة العربية الطبعة الأولى , 1981 ص SPSS- د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام 5600.84.

	اجمالى العبارات	**27**	**0.82**

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021.

من الجدول (10/3) نتائج اختبار الصـــدق لجميع محاور الدراســـة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات لجميع ابعاد محور سياسة التدوير الوظيفي حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.823) وهو ثبات وصـدق مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسـة لقياس (محور سـياسـة التدوير الوظيفي) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

سابعا" اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات(اختبار كولمنجروف-سمرنوف)

يهدف هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو يعتبر اختبار ضـــروري لاختيار الاختبار المناســـب لدلالة الفروق . حيث نجد إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فأن الاختبارات المعلمية تعتبر مناســـبة ,أم إذا كانت البيانات لأتتبع التوزيع الطبيعي فأن الاختبارات اللامعلمية تعتبر مناسبة لاختبار فروض الدراسة. وهذا الشـرط يعتبر من الشـروط الهامة في الاختبارات الإحصـائية المعلمية وبدون تحقيق هذا الشـــرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العملية ،إذا تجاهلنا ذلك الشـــرط وطبقنا الاختبار تكون النتائج غير منطقية وخاطئة وبالتالي كل الاســـتنتاجات المترتبة على الاختبار تكون بعيدة عن الصحة.وللتأكد من أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Kolmograv-Smirov:.وفيما يلي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول رقم (11/3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الداسة

م	المحاور	قيمة Z	مستوى الدلالة
1	**المخاطر المتعلقة بالعميل**	**0.653**	**0.218**
2	**المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل**	**0.809**	**0.312**
3	**المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله**	**0.785**	**0.521**
4	**المخاطر المتعلقة بالظروف العامة**	**0.678**	**0.112**
5	**المخاطر المتصلة باخطاء البنك**	**0.730**	**0.453**
6	**قرارات منح التمويل**	**0.743**	**0.654**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

من الجدول (11/3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمه مستوى الدلالة المعنوية لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) وتعنى هذه القيم توفر خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات العينتين فى جميع محاور متغيرات الدراسة مما يشير ذلك الى امكانية استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار دلالة الفروق, كما يشير أن النتائج التى ستتوصلاليها الدراسة من خلال استخدام هذه الاختبارات تعبر بشكل دقيق عن المجتمع الذى أخذت منه العينة.

ثامنا" الأساليب الإحصائية المستخدمة:تم أستخدام الأدوات التالية

(1)اجراء اختبارات الثبات: وذلك بأستخدام كل

أ/ ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات عبارات الإستبانة.

ب/معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

(2)/ اختبار Kolmograv-Smirov تم استخدامة لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

(3)/ النسب المئوية والتكرارات والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما, ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة المبحوثة.

(4)/أساليب الاحصاء الوصفى : وذلك لوصف خصائص عبارات الدراسة وذلك من خلال:

(أ)الوسط الحسابى : حيث يتم حساب الوسط الحسابى لكل عبارة ويتم مقارنة الوسط الحسابى للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة حسب مقياس ليكرت المستخدم (3) حيث تتحق الموافقة على العبارات اذا كان الوسط الحسابى للعبارة اكبر من الوسط الفرضى (3) وتتحقق عدم الموافقة اذا كان الوسط الحسابى للعبارة أقل من الوسط الفرضي (3).

ب/ الانحراف المعيارى : وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابى , وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

(5)/تحليل الانحدار:تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة. وذلك من خلال:

أ/ معامل الارتباط (R) : وهو مؤشر احصائي يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات, وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات, كم أن اشارة معامل الارتباط

تدل على نوع العلاقة فاذا كانت الاشارة موجبة تدل على وجودارتباط طردى والاشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية.

ب/ معامل التحديد (R2) : وهو مؤشر يستخدم للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات, فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقله والمتغير التابع وبالتالى تزداد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة والعكس هو الصحيح فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدم جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

عرض و تحليل بيانات الدراسة

المطلب الأول: تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة

1/ توزيع إفراد العينة حسب العمر

جدول رقم(12/3) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة%
أقل من 25 سنة	5	5.7
25وأقل من 35 سنة	27	31.0
35 و أقل من 45 سنة	25	28.7
45 و أقل من 55 سنة	27	31.0
المجموع	**87**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021.

شكل رقم (2/3) التوزيع التكراري لمتغير العمر

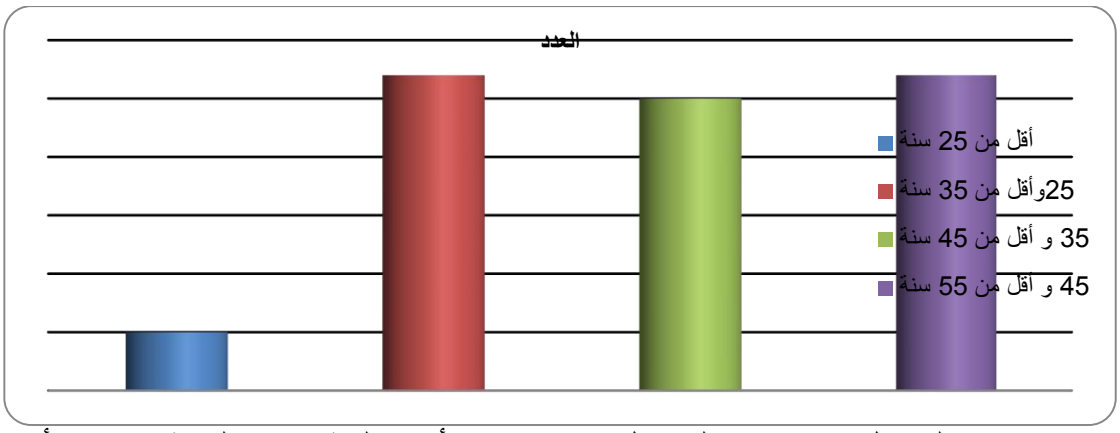

يتضـــح من الجدول(12/3) والشـــكل رقم (2/3) أن غالبية إفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (25 وقل من 35 سنة ومن سنة 45 وأقل من 55 سنة) حيث بلغت نسبتهم (31) % ثم فى المرتبة الثانية الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35 وأقل من 45 ســـنة) بنســـبة (28.7) % ثم فى المرتبـة الاخيرة أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (أقل من 25 ستى) بنسبة (5.7) %. ويتضح من ذلك أن النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة تتروح ما بين (25-55) ســـنة وارتفاع هذه النســـبة تدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

2/ توزيع إفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (13/3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	47	54.0
دبلوم عالي	9	10.3
ماجستير	27	31.0
دكتوارة	3	3.4
أخرى	1	1.1
المجموع	**87**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021.

شكل رقم (3/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

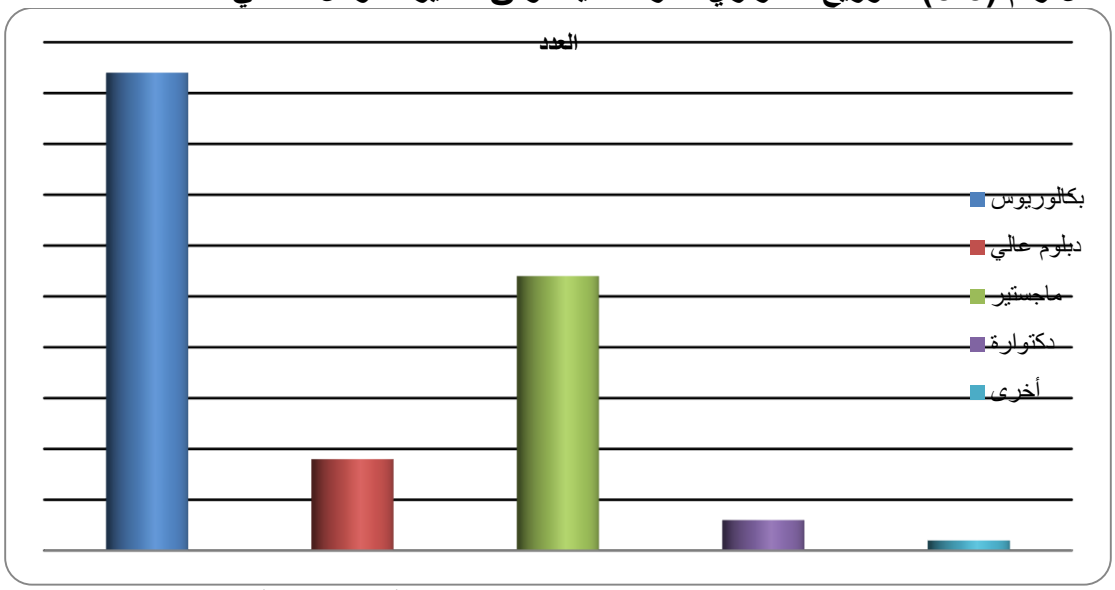

يتضح من الجدول رقم (13/3) والشكل رقم (3/3) أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمى الجامعى وفوق الجامعى (دبلوم عالى ,ماجستير , دكتوراة) حيث بلغت نسبتهم (99)%, بينما بلغت نسبة حملة الماجستير (28.7)%. أما أفراد لعينة من المستويات التعليمية الأخرى فقد بلغت نسبتهم (1)%. ويتضح من ذلك أن جميع أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة

3/ توزيع إفراد العينة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (14/3)التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص التعليمي.

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
دراسات مصرفية	16	18.4
ادارة اعمال	21	24.1
اقتصاد	21	24.1
محاسبة	19	21.8
اخرى	10	11.5
المجموع	**87**	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021.

شكل رقم (4/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

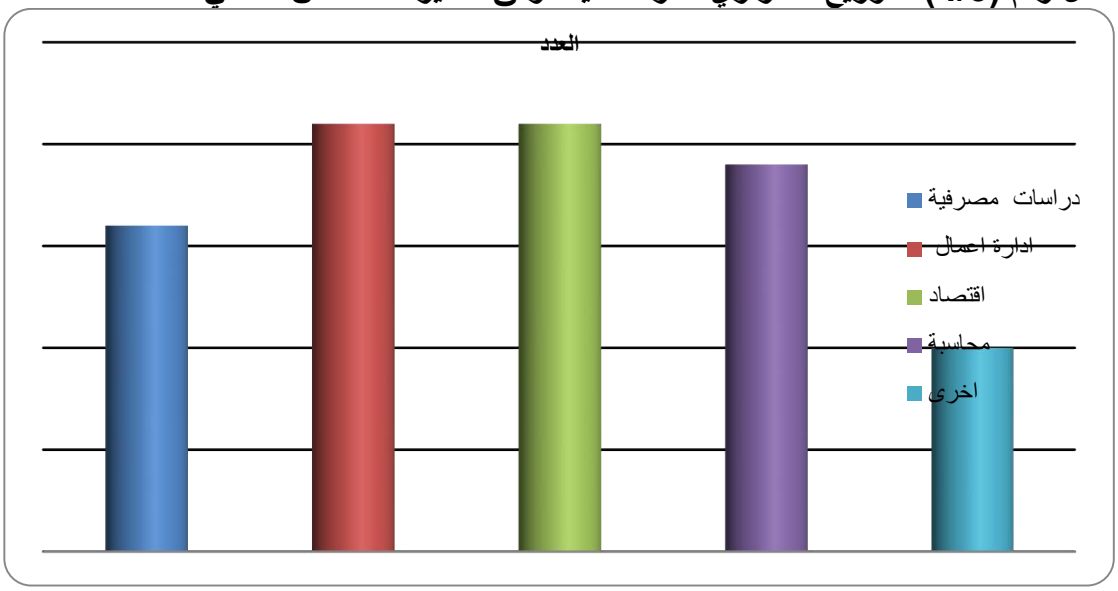

يتضح من الجدول رقم (14/3) والشكل رقم (4/3) أن غالبية أفراد العينة من المستوى الاقتصاد والدراسات المصرفية والمحاسبة حيث بلغت نسبتهم (64.3)%, بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص أدارة الاعمال (24.1)%. أما أفراد لعينة من التخصصات الأخرى فقد بلغت نسبتهم (11.5)%.

4/ توزيع إفراد العينة حسب المسمى الوظيفى

جدول رقم (15/3) يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفى

المسمى الوظيفى	العدد	النسبة %
مدير فرع	2	2.3
نائب مدير فرع	3	3.4
رئيس قسم استثمار	12	13.8
موظف استثمار	25	28.7
رئيس قسم مخاطر	4	4.6
موظف مخاطر	13	14.9
اخرى	28	32.2
المجموع	**87**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021.

شكل رقم (5/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي

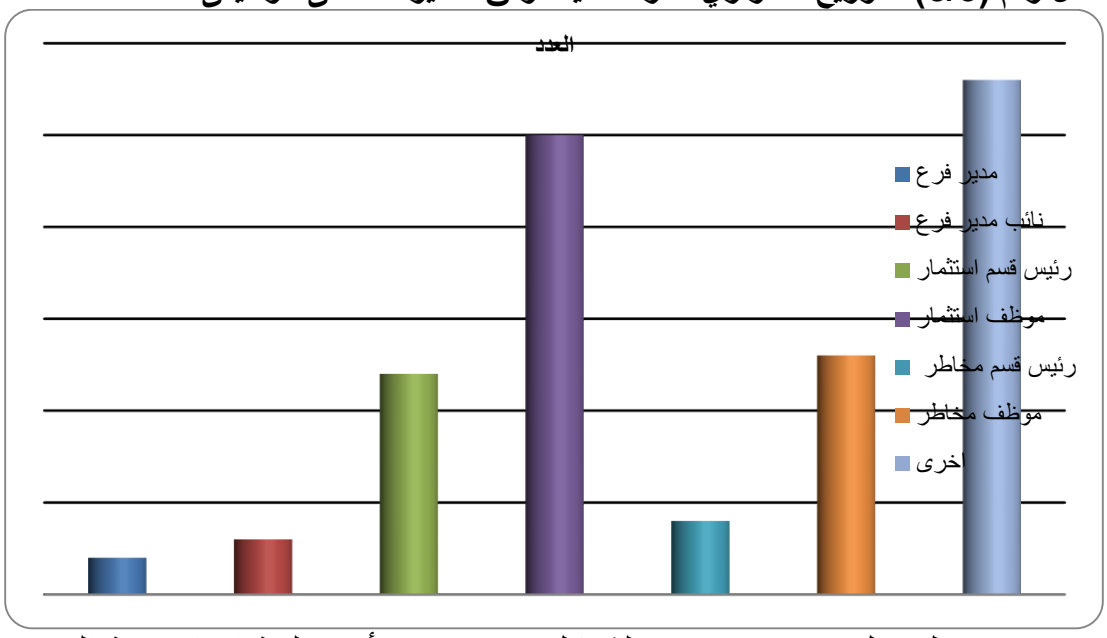

يتضح من الجدول رقم (15/3) والشكل رقم (5/3) أن غالبية إفراد عينة الدراسة من رؤساء وموظفى قسم الاستثمار حيث بلغت نسبتهم (42.5) % بينما بلغت نسبة أفراد العينة من مدراء الفروع ونوابهم (5.7) % إما أفراد العينة من رؤساء وموظفى قسم المخاطر فقد بلغت نسبتهم (19.5)%.

5/ توزيع إفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول (16/3)التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
اقل من 5 سنوات	14	16.1
5 واقل من 10 سنوات	20	23.0
10 واقل من 15 سنة	16	18.4
15 سنة فأكثر	37	42.5
المجموع	**87**	**100%**

المصدر إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021.

شكل رقم (6/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

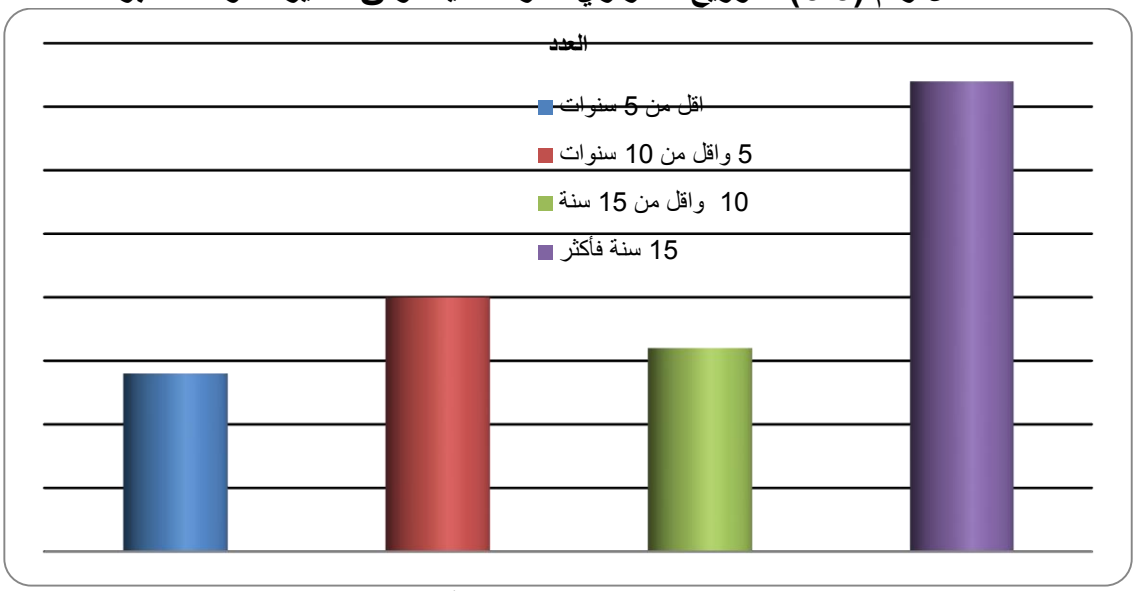

يتضح من الجدول(16/3) والشكل رقم (6/3) أن غالبية إفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (15 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (42.5) % ثم فى المرتبة الثانية الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 وأقل من 10 سنة) بنسبة (23)% ثم فى المرتبة الثالثة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 وأقل من 15 سنة) بنسبة (18.4) %. أما المرتبة الاخيرة أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات) بنسبة (16.1)%.

المبحث الثالث
تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات

أولا :تحليل بيانات الدراسة الأساسية

يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل بيانات الاساسية لجميع محاور الدراسة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين على عبارات محاور الدراسة حيث يتم تقدير التكرار والنسبة لكل عبارة.

2/ التحليل الاحصائى الوصفى حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة وتكون العبارة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) . وفى المقابل تكون العبارة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) . يتم تقييم العبارات وفقاً للمتوسط المرجع الوارد في الجدول التالى

جدول (17/3)ي درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق

درجة الأهمية	المتوسط المرجح
موافق عالية جداً	5 – 4.21
موافقة عالية	4.20 – 3.41
موافقة متوسطة	3.40 – 2.61
موافقة ضعيفة	2.60 – 1.81
موافقة ضعيفة جداً	1.80 -1

المصدر: عبد الفتاح، عز حسن، مقدمة في الاحصاء -2017م – ط1- ص541

عرض وتحليل بيانات محور مخاطر الائتمان

فيما يلي تحليل بيانات ابعاد محور **مخاطر الائتمان** في **المجتمع موضع الدراسة والذى يشتمل على الابعاد التالية:**

(1)/ المخاطر المتعلقة بالعميل

اولا": التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل

فيما يلى التوزيع التكرارى لعبارات بعد **المخاطر المتعلقة بالعميل** وذلك لمعرفة أراء المبح وثين حول َ**المخاطر المتعلقة بالعميل** بالمجتمع موضع الدراسة:

جدول (18/3) التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لاراي		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/يقوم البنك بالاستعلام عن السمعة المالية للعميل طالب التمويل	53	60.9	33	37.9	1	1.1	0	0	0	0
2/يراعى في الاعتبار سمعة العميل الاجتماعية ووضعة المالىفى قرار منح التمويل	20	23	42	48.3	16	18.4	2	2.3	0	0
3/يراعى شخصية العميل من حيث الالتزام فى منح التمويل	39	44.8	35	40.2	5	5.7	4	4.6	4	4.6
4/دراسة البنك لحاجة العميل للتمويل والغرض منه قبل اتخاذ قرار منح التمويل	40	46	37	42.5	7	8	2	2.3	1	1.1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول (18/3) مايلى:

أ. يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (98.9)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يقوم بالاستعلام عن السمعة المالية للعميل طالب التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.1) %.

ب. يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (71.3)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى في الاعتبار سمعة العميل الاجتماعية ووضعة المالىفى قرار منح التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.4) %.

ج. يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (85)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى شخصية العميل من حيث الالتزام فى منح التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (9.2)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.7) %.

د. يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (88.5)% من أفراد العينة يوافقون على أن **دراسة البنك لحاجة العميل للتمويل والغرض منه قبل اتخاذ قرار منح التمويل** ، بينما بلغت نسبة

غير الموافقون على ذلك (3.4)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل.

جدول (19/3): التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يقوم البنك بالاستعلام عن السمعة المالية للعميل طالب التمويل	4.60	.516	92.0%	مرتفعة جدا	1
2	يراعى في الاعتبار سمعة العميل الاجتماعية ووضعة المالىفى قرار منح التمويل	3.82	.959	76.4%	مرتفعة	4
3	يراعى شخصية العميل من حيث الالتزام فى منح التمويل	4.27	.869	85.4%	مرتفعة جدا	3
4	دراسة البنك لحاجة العميل للتمويل والغرض منه قبل اتخاذ قرار منح التمويل	4.30	.809	86.0%	مرتفعة جدا	2
	جميع العبارات	4.25	0.788	855	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (19/3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد **المخاطر المتعلقة بالعميل** اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على أن مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة علي بعد **المخاطر المتعلقة بالعميل** فى مجتمع لدراسة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.25) وبانحراف معياري (0.788) وأهمية نسبية (85%)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**يقوم البنك بالاستعلام عن السمعة المالية للعميل طالب التمويل**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.60) بانحراف معياري (0.516) وبأهمية نسبية بلغت (92)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**يراعى في الاعتبار سمعة العميل الاجتماعية ووضعة المالىفى قرار منح التمويل**) حيث بلغ متوسطها (3.82) وبانحراف معياري (0.959) وأهمية نسبية بلغت (76.4)% .

(2)/ المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل

اولا": التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل

فيما يلى التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العم يل وذلك لمعرفة أراء المبحوثين حول المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل بالمجتمع موضع الدراسة:

جدول (20/3) **التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل**

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لاراي		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/يراعى عند منح التمويل القطاع الذي يعمل فيه العميل	**47**	**54**	**37**	**42.5**	**2**	**2.3**	**0**	**0**	**1**	**1.1**
2/عند منح التمويل يراعى قدرة العميل على ادارة مشروعة بنفسة	**28**	**32.2**	**49**	**56.3**	**7**	**8**	**2**	**2.3**	**0**	**0**
3/دراسة الظروف التشغيلية والانتاجية للقطاع الذى يعمل فيه العميل عند منح التمويل.	**30**	**34.5**	**48**	**55.2**	**7**	**8**	**2**	**2.3**	**1**	**1.1**
4/يراعى عند منح التمويل حصة العميل وموقعة التنافسي في السوق	**24**	**27.6**	**46**	**52.9**	**10**	**11.5**	**6**	**6.9**	**1**	**1.1**
5/يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي و القوانين ومدى مقدرة العميل على مواكبة هذه التطور	**29**	**33.3**	**39**	**44.8**	**13**	**14.9**	**5**	**5.7**	**1**	**1.1**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول (20/3) مايلى:

أ. يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (96.5)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى عند منح التمويل القطاع الذي يعمل فيه العميل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.1)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.3) %.

ب. يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (88.5)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **عند منح التمويل يراعى قدرة العميل على ادارة مشروعة بنفسة** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.4)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) %.

ج. يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (89.7)% من أفراد العينة يوافقون على أن **دراسة الظروف التشغيلية والانتاجية للقطاع الذى يعمل فيه العميل عند منح التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) %.

د. يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (80.5)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى عند منح التمويل حصة العميل وموقعة التنافسي في السوق** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (8)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.5) %.

ه. يتبين من العبارة رقم (5) نسبة (78.1)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يقوم بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي و القوانين ومدى مقدرة العميل على مواكبة هذه التطور** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (6.8)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل.

جدول (21/3): التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يراعى عند منح التمويل القطاع الذي يعمل فيه العميل	4.48	.662	89.6%	مرتفعة جدا	1
2	عند منح التمويل يراعى قدرة العميل على ادارة مشروعة بنفسة	4.16	.761	83.2%	مرتفعة جدا	3
3	دراسة الظروف التشغيلية والانتاجية للقطاع الذى يعمل فيه العميل عند منح التمويل.	4.22	.689	84.4%	مرتفعة جدا	2
4	يراعى عند منح التمويل حصة العميل وموقعة التنافسي في السوق	3.99	.883	79.8%	مرتفعة	5
5	يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي و القوانين ومدى مقدرة العميل على مواكبة هذه التطور	4.03	.908	80.6%	مرتفعة جدا	4
	جميع العبارات	4.18	0.780	83.5%	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (21/3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على أن مستوى استجابة

أفراد عينة الدراسة علي بعد المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل فى مجتمع لدراسة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.18) وبانحراف معياري (0.780) وأهمية نسبية ()% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**يراعى عند منح التمويل القطاع الذي يعمل فيه العميل**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.48) بانحراف معياري (0.662) وبأهمية نسبية بلغت (89.6)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**يراعى عند منح التمويل حصة العميل وموقعة التنافسي في السوق**) حيث بلغ متوسطها (3.99) وبانحراف معياري (0.883) وأهمية نسبية بلغت (79.8)% .

(3)/ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله

اولا": التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله

فيما يلى التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وذلك لمعرفة أراء المبحوثين حول المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله بالمجتمع موضع الدراسة:

جدول (22/3) التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لاراي		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/يقوم البنك بدراسة تأثير نوع النشاط الذي يقوم به العميل على مقدرته على السداد	33	37.9	50	57.5	4	4.6	0	0	0	0
2/يحدد البنك نوع الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به	25	28.7	46	52.9	14	16.1	2	2.3	0	0
3/يحدد البنك حجم الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به	23	26.4	50	57.5	12	13.8	1	1.1	1	1.1
4/يراعى البنك نوعية الضمان المقدم عقارى اوراق مالية بضائع في قرار منح التمويل	52	59.8	30	34.5	4	4.6	1	1.1	0	0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول (3/22) مايلى:

أ. يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (95.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يقوم بدراسة تأثير نوع النشاط الذي يقوم به العميل على مقدرته على السداد** ، بينما

بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.6) %.

ب. يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (81.6)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يحدد نوع الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به ،** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.1) %.

ج. يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (83.9)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يحدد حجم الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به ،** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.2)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.8) %.

د. يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (94.3)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى البنك نوعية الضمان المقدم عقارى اوراق مالية بضائع في قرار منح التمويل ،** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.1)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.6) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله.

جدول (23/3)التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يقوم البنك بدراسة تأثير نوع النشاط الذي يقوم به العميل على مقدرته على السداد	4.33	.564	86.6%	مرتفعة جدا	2
2	يحدد البنك نوع الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به	4.08	.735	81.6%	مرتفعة جدا	4
3	يحدد البنك حجم الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به	4.10	.669	82.0%	مرتفعة جدا	3
4	يراعى البنك نوعية الضمان المقدم عقارى اوراق مالية بضائع في قرار منح التمويل	4.56	.586	91.2%	مرتفعة جدا	1
	جميع العبارات	4.27	0.638	85.3%	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (23/3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على أن مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة علي بعد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله فى مجتمع لدراسة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.27) وبانحراف معياري (0.638) وأهمية نسبية (85.3)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**يراعى البنك نوعية الضـــمان المقدم عقارى اوراق مالية بضـائع في قرار منح التمويل**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسـبية حيث بلغ متوســط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.56) بانحراف معياري (0.586) وبأهمية نسبية بلغت (91.2)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**يحدد البنك نوع الائتمان التي يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به**) حيث بلغ متوسطها (4.08) وبانحراف معياري (0.735) وأهمية نسبية بلغت (81.6)% .

(4)/ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة(الاقتصادية و السياسية)

اولا": التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

فيما يلى التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة وذلك لمعرفة أراء المبحوثين حول المخاطر المتعلقة بالظروف العامة بالمجتمع موضع الدراسة:

جدول (24/3) التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لاراي		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/يقوم البنك بمراجعة وملائمة سياسته الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية	**35**	**40.2**	**43**	**49.4**	**8**	**9.2**	**1**	**1.1**	**0**	**0**
2/راعى البنك الظروف الإقتصادية والسياسية على قيمة التمويل المراد منحه	**29**	**33.3**	**41**	**47.1**	**14**	**16.1**	**3**	**3.4**	**0**	**0**
3/يقوم البنك بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي التمويل تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية	**25**	**28.7**	**38**	**43.7**	**20**	**23**	**4**	**4.6**	**0**	**0**
4/يراعى الظروف الإقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل	**28**	**32.2**	**31**	**35.6**	**21**	**24.1**	**4**	**4.6**	**3**	**3.4**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول ((24/3) مايلى:

أ. يتبين من العبارة رقم (1) نسـبة (89.6)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يقوم بمراجعة وملائمة سياسته الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.1)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.2) %.

ب. يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (80.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك راعى الظروف الإقتصادية والسياسية على قيمة التمويل المراد منحه** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.4)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.1) %.

ج. يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (72.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يقوم بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي التمويل تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23) %.

د. يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (67.8)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى الظروف الإقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (8)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.1) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة.

جدول (25/3): التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يقوم البنك بمراجعة وملائمة سياسته الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية	4.29	.680	%85.8	مرتفعة حدا	1
2	يراعى البنك الظروف الإقتصادية والسياسية على قيمة التمويل المراد منحه	4.10	.793	%82.0	مرتفعة حدا	2
3	يقوم البنك بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي التمويل تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية	3.97	.841	%79.4	مرتفعة	3
4	يراعى الظروف الإقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل	3.92	.985	%78.4	مرتفعة	4
	جميع العبارات	4.07	0.824	81.4%	مرتفعة حدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (25/3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على أن مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة علي بعد المخاطر المتعلقة بالظروف العامة فى مجتمع لدراسة استجابة مرتفعة

جدا حيث حققت جميع العبارات متوســـطا" عام مقداره (4.07) وبانحراف معياري (0.824) وأهمية نسبية (81.4)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**يقوم البنك بمراجعة وملائمة سياسته الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النســـبية حيث بلغ متوســـط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.29) بانحراف معياري (0.680) وبأهمية نسبية بلغت (85.8)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**يراعى الظروف الإقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل**) حيث بلغ متوسطها (3.92) وبانحراف معياري (0.985) وأهمية نسبية بلغت (78.4)% .

(5)/ المخاطر المتصلة باخطاء البنك

اولا": التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك

فيما يلى التوزيع التكرارى لعبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك وذلك لمعرفة أر اء المبحوثين حول المخاطر المتصلة باخطاء البنك بالمجتمع موضع الدراسة:

جدول (26/3) التوزيع التكراري لعبارات بعد المخاطر المتعلقة بالعميل

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لاراي		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/يراعى متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به	27	31	51	58.6	5	5.7	2	2.3	2	2.3
2/مراعاة نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية فى البنك للتمويل الممنوح	31	35.6	49	56.3	7	8	0	0	0	0
3/يراعى توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فىأدارة الائتمان.	28	32.2	48	55.2	6	6.9	5	5.7	0	0
4/توفر قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك فى متابعة الائتمان الممنوح	30	34.5	49	56.3	6	6.9	1	1.1	1	1.1
5/متابعة ودراسة الضمانات وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب	39	44.8	40	46	5	5.7	1	1.1	2	2.3

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول (26/3) مايلى:

أ. يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (89.6)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.7) %.

ب. يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (92)% من أفراد العينة يوافقون على أن **مراعاة نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية فى البنك للتمويل الممنوح** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) %.

ج. يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (87.4)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فأدارة الائتمان** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5.7)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.9) %.

د. يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (90.8)% من أفراد العينة يوافقون على **توفر قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك فى متابعة الائتمان الممنوح** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.2)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.9) %.

ه. يتبين من العبارة رقم (5) نسبة (90.8)% من أفراد العينة يوافقون على أن **متابعة ودراسة الضمانات وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.4)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.7) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك.

جدول (27/3): التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يراعى متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به	4.21	.656	84.2%	مرتفعة جدا	4
2	مراعاة نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية فى البنك للتمويل الممنوح	4.28	.604	85.6%	مرتفعة جدا	2
3	يراعى توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فأدارة الائتمان.	4.14	.780	82.8%	مرتفعة جدا	5
4	توفر قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك فى متابعة الائتمان الممنوح	4.22	.722	84.4%	مرتفعة جدا	3

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
5	متابعة ودراسة الضمانات وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب	4.38	.654	87.6%	مرتفعة جدا	1
	جميع العبارات	4.25	0.683	84.9%	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (27/3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على أن مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة علي بعد المخاطر المتصلة باخطاء البنك فى مجتمع لدراسة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.25) وبانحراف معياري (0.683) وأهمية نسبية (84.9)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**متابعة ودراسة الضمانات وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.38) بانحراف معياري (0.654) وبأهمية نسبية بلغت (87.6)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**يراعى توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فىادارة الائتمان.**) حيث بلغ متوسطها (4.14) وبانحراف معياري (0.780) وأهمية نسبية بلغت (82.8)% .

عرض وتحليل بيانات محور قرارات منح التمويل

اولا": التوزيع التكرارى لعبارات محور قرارات منح التمويل

فيما يلى التوزيع التكرارى لعبارات محور قرارات منح التمويل وذلك لمعرفة أراء المبح وثين حول **قرارات منح التمويل** بالمجتمع موضع الدراسة:

جدول (28/3) التوزيع التكراري لعبارات محور قرارات منح التمويل

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لاراي		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/لدى المصرف سياسة إئتمانية مكتوبة وواضحة عند منح التمويل	48	55.2	35	40.2	4	4.6	0	0	0	0
2/يقوم موظفو الإئتمان بإجراء مقابلات مع طالبي الإئتمان للتعرف على الغرض من الإئتمان الممنوح	43	49.4	39	44.8	5	5.7	0	0	0	0
3/يعمل المصرف علي تحقيق الموازنة بين السيولة والإئتمان الممنوح للعملاء	41	47.1	38	43.7	7	8	1	1.1	0	0

4/يتاكد البنك بأن الإئتمان المطلوب يدخل ضـــمن الأغراض التي يمولها المصـرف طبقا لسـياسـته الإئتمانية وسياسة البنك المركزى	**48**	**55.2**	**35**	**40.2**	**3**	**3.4**	**1**	**1.1**	**0**	**0**
5/يراعى تحليل المخاطر والضمانات فى اتخاذ قرار منح التمويل	**49**	**56.3**	**35**	**40.2**	**2**	**2.3**	**1**	**1.1**	**0**	**0**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول (28/3) مايلى:

أ. يتبين من العبارة رقم (1) نسـبة (95.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن **لدى المصـرف سـياسـة إئتمانية مكتوبة وواضـحة عند منح التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.6) %.

ب. يتبين من العبارة رقم (2) نسـبة (94.3)% من أفراد العينة يوافقون على أن **موظفو الإئتمان يقومون بإجراء مقابلات مع طالبي الإئتمان للتعرف على الغرض من الإئتمان الممنوح** ، بينما بلغت نسـبة غير الموافقون على ذلك (0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.7) %.

ج. يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (90.8)% من أفراد العينة يوافقون على أن **المصرف يعمل علي تحقيق الموازنة بين السـيولة والإئتمان الممنوح للعملاء** ، بينما بلغت نسـبة غير الموافقون على ذلك (1.1)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) %.

د. يتبين من العبارة رقم (4) نسـبة (95.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن **البنك يتاكد بأن الإئتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقا لسياسته الإئتمانية وسـياسـة البنك المركزى** ، بينما بلغت نسـبة غير الموافقون على ذلك (1.1)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.4) %.

ه. يتبين من العبارة رقم (5) نسـبة (96.5)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يراعى تحليل المخاطر والضمانات فى اتخاذ قرار منح التمويل** ، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.1)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسـبتهم (2.3) %.

ثانيا" الإحصاء الوصفي لعبارات بعد قرارات منح التمويل.

جدول (29/3): التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد قرارات منح التمويل

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	**لدى المصـرف سـياسـة إئتمانية مكتوبة وواضحة عند منح التمويل**	**4.51**	**.588**	**90.2%**	**مرتفعة جدا**	**2**

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
2	يقوم موظفو الإئتمان بإجراء مقابلات مع طالبي الإئتمان للتعرف على الغرض من الإئتمان الممنوح	4.44	.604	88.8%	مرتفعة جدا	4
3	يعمل المصرف علي تحقيق الموازنة بين السيولة والإئتمان الممنوح للعملاء	4.37	.684	87.4%	مرتفعة جدا	5
4	يتاكد البنك بأن الإئتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقا لسياسته الإئتمانية وسياسة البنك المركزى	4.49	.626	89.8%	مرتفعة جدا	3
5	يراعى تحليل المخاطر والضمانات فى اتخاذ قرار منح التمويل	4.52	.607	90.4%	مرتفعة جدا	1
	جميع العبارات	4.47	0.621	89.3%	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (29/3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد قرارات منح التمويل اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على أن مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة علي بعد قرارات منح التمويل فى مجتمع لدراسة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.47) وبانحراف معياري (0.621) وأهمية نسبية (89.3)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**يراعى تحليل المخاطر والضمانات فى اتخاذ قرار منح التمويل**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.52) بانحراف معياري (0.607) وبأهمية نسبية بلغت (90.4)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**يعمل المصرف علي تحقيق الموازنة بين السيولة والإئتمان الممنوح للعملاء**) حيث بلغ متوسطها (4.37) وبانحراف معياري (0.684) وأهمية نسبية بلغت (87.4)% .

ثانيا: اختبار فروض الدراسة :-

يشتمل هذا المبحث على مناقشة فروض الدراسة والتي تتمثل في الفروض التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك(التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية).
2. توجد علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى الذى ينتمي اليه العميل وقرارات منح التمويل المصـرفي فى بنوك (التضــامن الإسـلامي – فيصـل الإسـلامي – النيل للتجارة والتنمية)

3. توجد علاقة ذات دلالة احصـائية بين المخاطر المرتبطة بالنشـاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)
4. توجد علاقة ذات دلالة احصـائية بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصـادية والسياسـية وقرارات منح التمويل المصـرفي فى بنوك (التضـامن الإسـلامي – فيصـل الإسـلامي – النيل للتجارة والتنمية)
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية).

الفرضية الاولى

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك(التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية).

شكل (7/3) العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي

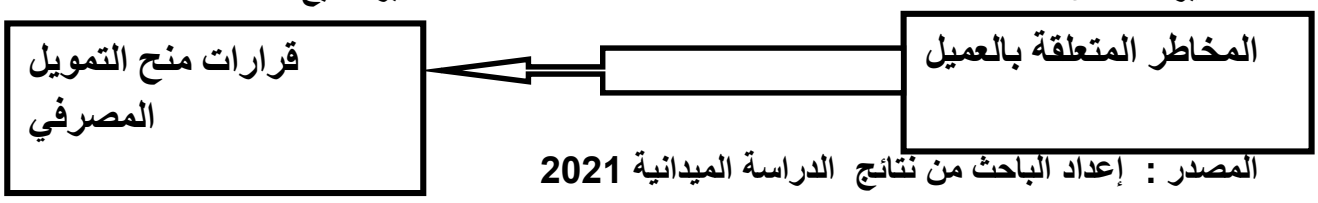

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021

ولإثبات هذه الفرضـية اسـتخدم الباحث تحليل الانحدار البسـيط لتحديد العلاقة السـببية بين المتغير المســتقل والذي يمثلـه (**المخـاطر المتعلقـة بـالعميـل**) و والمتغير التـابع ويمثلـه وقرارات منح التمويل وباســتخدام طريقة المربعات الصــغرى من خلال برنامج التحليل الاحصائى تم الحصول على النتائج التالية.

جدول (30/3) نتـائج تقدير الانحـدار للعلاقـة بين المخـاطر المتعلقـة بـالعميـل ومخـاطر التمويـل المصرفي

مؤشرات التحليل	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
معامل الانحدار العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل	-0.26	-20.65	0.000
معامل الارتباط(R)	0.76		
معامل التحديد (R2)	0.58		
F	42.7		

Sig F	0.000	

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (30/3) مايلى:

1/ وجود ارتباط عكسي قوى بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.76).

2/ بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفى (-0.26) وهذا يعنى أن المخاطر المتعلقة بالعميل تؤثر عكسيا" فى قرارات منح التمويل في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% فى المخاطر المتعلقة بالعميل تعمل على إحداث تغير في قرارات منح التمويل المصرفى فى القطاع المصرفى بالمجتمع موضوع الدراسة قدرة (0.3)%.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (30/3) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (المخاطر المتعلقة بالعميل) على المتغير التابع (قرارات منح التمويل المصرفى) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.58), وهذه النتيجة تدل على أن متغير (المخاطر المتعلقة بالعميل) تؤثر فى قرارات منح التمويل المصرفى فى المجتمع موضوع الدراسة بنسبة (58)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (42)%.

4. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (المخاطر المتعلقة بالعميل) وقرارات منح التمويل المصرفى وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمه اختبار (T) لمعامل الانحدار (-20.65) بمستوى دلاة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05), كما بلغت قيمة (F) (42.7) بمستوى معنوية (0.000) . مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفى بمجتمع الدراسة .

ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الاولى والتي نصت: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك(التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)).

الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)

شكل (8/3) العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل

المتغير المستقل المتغير التابع

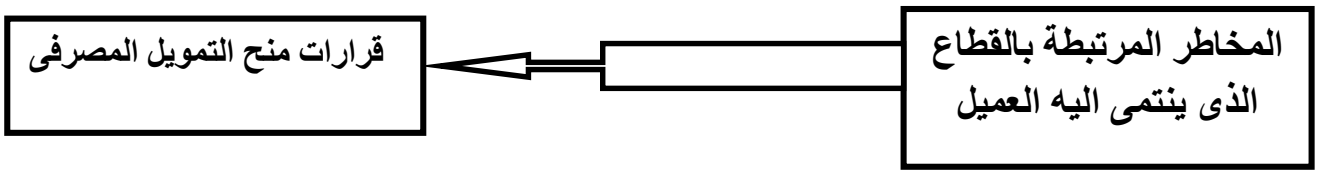

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله (المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل) و والمتغير التابع ويمثله قرارات منح التمويل المصرفى وباستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج التحليل الاحصائى تم الحصول على النتائج التالية

جدول (31/3)) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفى

مؤشرات التحليل	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
معامل المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفى	**-0.40**	**-10.19**	**0.000**
معامل الارتباط(R)	**0.84**		
معامل التحديد (R2)	**0.71**		
F	**132.4**		
Sig F	**0.000**		

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (31/3) مايلى:

1/ وجود ارتباط عكسى قوى بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفى بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.84).

2/ بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفى (-0.40) وهذا يعنى أن المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل تؤثر عكسيا" فى قرارات منح التمويل في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% فى المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل يعمل على إحداث تغير في قرارات منح التمويل بالمجتمع موضوع الدراسة قدرة (0.4)%.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (31/3) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (المخاطر

المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل) على المتغير التابع (قرارات منح التمويل المصـــرفى) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.71), وهذه النتيجة تدل على أن متغير (المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل) يؤثر فى قرارات منح التمويل فى المجتمع موضوع الدراسة بنسبة (71)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (29)%.

4. كما يتضـــح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل) وقرارات منح التمويل وفقا" لاختبار (t) عند مســـتوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمه اختبار (T) لمعامل الانحدار (-10.19) بمســـتوى دلاة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مســـتوى المعنوية (0.05), كما بلغت قيمة (F) (103.4) بمستوى معنوية (0.000) . مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشـــير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمى اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفى .

ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الثانية والتي نصت: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)).

الفرضية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)

شكل (9/3) العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل

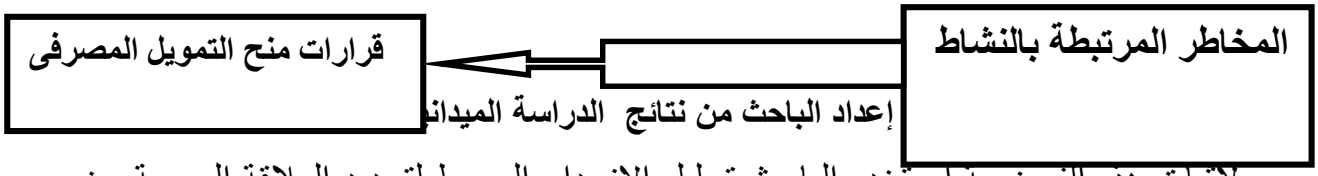

إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المســـتقل والذي يمثله (المخاطر المرتبطة بالنشـــاط الذى تم تمويله) و والمتغير التابع ويمثله قرارات منح التمويل المصـرفى وباستخدام طريقة المربعات الصـغرى من خلال برنامج التحليل الاحصائى تم الحصول على النتائج التالية

جدول (32/3) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشـــاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل

مؤشرات التحليل	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية

معامل الانحدار العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل	**-0.34**	**-16.70**	**0.000**
معامل الارتباط(R)	**0.69**		
معامل التحديد (R2)	**0.47**		
F	**27.9**		
Sig F	**0.000**		

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم(32/3) مايلى:

1/ وجود ارتباط عكسى فوق الوسط بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفى بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.67).

2/ بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح المصرفى (-0.34) وهذا يعنى أن المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله تؤثر عكسيا" فى قرارات منح التمويل المصرفى في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% فى المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله يعمل على إحداث تغير في قرارات منح التمويل المصرفى بالمجتمع موضوع الدراسة قدرة (0.34)%.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (32/3) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله) على المتغير التابع (قرارات منح التمويل المصرفى) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.47), وهذه النتيجة تدل على أن متغير (المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله) يؤثر فى قرارات منح التمويل المصرفى فى المجتمع موضوع الدراسة بنسبة (47)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (53)%.

4. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله) وقرارات منح التمويل وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمه اختبار (T) لمعامل الانحدار (-16.70) بمستوى دلاة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05), كما بلغت قيمة (F) (27.9) بمستوى معنوية (0.000) . مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفى.

ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الثالثة والتي نصت: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)).

الفرضية الرابعة

توجد علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصـــادية والسـياسـية وقرارات منح التمويل المصـرفي فى بنوك (التضـامن الإسـلامي – فيصـل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)

شكل (10/3) العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل

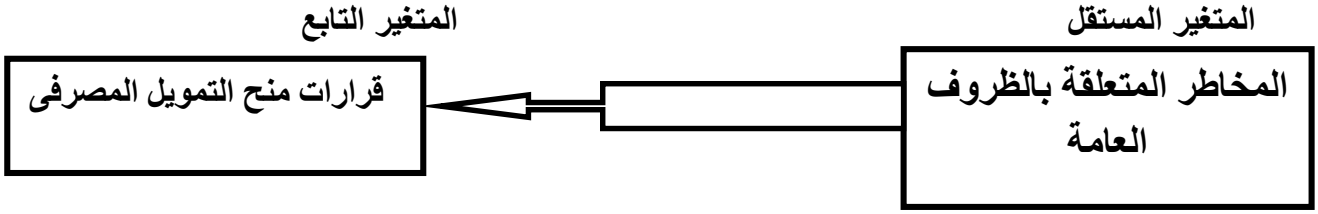

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله (المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية) و والمتغير التابع ويمثله قرارات منح التمويل المصرفى

جدول ((33/3)نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصـــادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفى

مؤشرات التحليل	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
معامل الانحدار العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفى	-0.41	-6.31	0.000
معامل الارتباط(R)	0.79		
معامل التحديد (R2)	0.62		
F	39.8		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (33/3) مايلى:

1/ وجود ارتباط عكســـي قوي بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصـــادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفى المصرفى بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.79).
2/ بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصـــادية والســياســية وقرارات منح التمويل المصــرفى(0.41) وهذا يعنى أن المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية تؤثر عكسيا" فى قرارات منح التمويل المصرفى في المجتمع موضـــع الدراســـة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% فى المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية يعمل على إحداث تغير في قرارات منح التمويل المصرفى بالمجتمع موضوع الدراسة قدرة (0.41)%.
3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (33/3) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية) على المتغير التابع (قرارات منح التمويل المصـــرفى) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.62), وهذه النتيجة تدل على أن متغير (المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية) يؤثر فى قرارات منح التمويل المصـرفى فى المجتمع موضـوع الدراسـة بنسـبة (62)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (38)%.
4. كما يتضـــح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصـادية والسياسية) وقرارات منح التمويل المصـرفى وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمه اختبار (T) لمعامل الانحدار (-6.31) بمسـتوى دلاة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مسـتوى المعنوية (0.05), كما بلغت قيمة (F) (39.8) بمستوى معنوية (0.000) . مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشـــير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفى.
ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الرابعة والتي نصت: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)).

الفرضية الخامسة
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية).

شكل (11/3) العلاقة بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفى

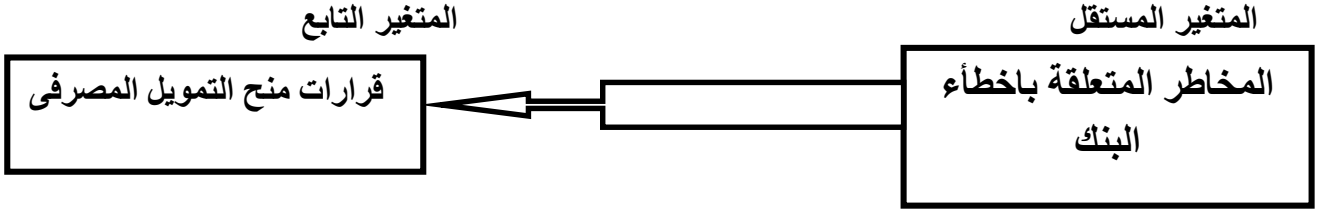

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2021

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله (المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك) و والمتغير التابع ويمثله قرارات منح التمويل

جدول (34/3) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك وقرارات منح التمويل

مؤشرات التحليل	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
معامل الانحدار العلاقة بين تطبيق النظم والاجراءات وتنمية المهارات الأدارية	**-0.31**	**-6.49**	**0.000**
معامل الارتباط(R)	**0.77**		
معامل التحديد (R2)	**0.59**		
F	**42.12**		
Sig F	**0.000**		

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول رقم (34/3) مايلى:

1/ وجود ارتباط عكسي قوى بين المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفى بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.77).

2/ بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة بين المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفى (-0.31) وهذا يعنى أن المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك تؤثر عكسيا" فى قرارات منح التمويل المصرفى في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% فى المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك يعمل على إحداث تغير في قرارات منح التمويل المصرفى بالمجتمع موضوع الدراسة قدرة (0.31)%.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (34/3) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك) على المتغير التابع (قرارات منح التمويل المصرفى) حيث بلغت

قيمة معامل التحديد (0.59), وهذه النتيجة تدل على أن متغير (المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك) يؤثر فى قرارات منح التمويل المصــرفى فى المجتمع موضــوع الدراســة بنســبة (59)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (41)%.

4. كما يتضـــح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك) وقرارات منح التمويل المصــرفى وفقا" لاختبار (t) عند مســتوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعامل الانحدار (-6.49) بمستوى دلاة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مســتوى المعنوية (0.05), كما بلغت قيمة (F) (42.12) بمســـتوى معنوية (0.000) . مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشـــير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفى بمجتمع الدراسة.

ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الخامسة والتي نصت: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفي فى بنوك (التضامن الإسلامي – فيصل الإسلامي – النيل للتجارة والتنمية)).

النتائج والتوصيات

أولا – النتائج :

أظهر التحليل الإحصائي للدراسة مجموعة من النتائج وهى:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المخاطر المتعلقة بالعميل وقرارات منح التمويل المصرفي .

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل وقرارات منح التمويل المصرفي .

3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله وقرارات منح التمويل المصرفي .

4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية وقرارات منح التمويل المصرفي .

5- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المخاطر المتصلة باخطاء البنك وقرارات منح التمويل المصرفي .

ثانيا - التوصيات :-

بعد النتائج التى توصلت لها الدراسة لابد من تقديم التوصيات التالية :

1- ضرورة مراعاة شخصية العميل من ناحية الالتزام عند منح التمويل .
2- ضرورة مراعاة شخصية العميل وموقعة التنافسى فى السوق عند منح التمويل .
3- ضرورة تحديد نوع الائتمان التى يرغب بمنحها للعميل بناءاً على نوع النشاط الذى يقوم به.
4- ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل.
5- العمل على توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فى ادارة الائتمان.

- **دراسات مستقبلية مقترحة:**

لاشك أن مجال موضوع ادارة مخاطر الائتمان المصرفي جد متشعب ولا يمكن لدراسة واحدة أن تحصر كل جوانبه، فإننا نعتبر أن هذا الدراسة تعتبر كقاعدة يمكن الانطلاق منها نحو القيام ببحوث أخرى ذات صلة ، وعليه بغية فتح افاق جديدة للبحث في المواضيع القريبة والمتصلة بموضوع دراستنا نقترح بعض الدراسات التي يمكن أن تشكل محورا لدراسات أخرى في المستقبل، ولهذا نقترح على سبيل المثال:

-دراسة مقارنة بين ادارة المخاطر في البنوك الخاصة والعامة.

-الديون المصرفية المتعثرة وإمكانية استردادها.

-أدارة المخاطر فى البنوك الاسلامية.

وفي الاخير نامل ان نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي دراسته و الغرض المعد لأجله، على ان يكون لنا في المستقبل ان شا الله فرصة لتدارك الاخطاء والنقائص من خلال دراسات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

اولاَ: قائمة المراجع العربية

1.أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998م.
2. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م.
3. عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره، القاهر، الشركة العربية، 2010م.
4. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ حمد جودة، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الأوائل، 1999م.
5. ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الموصل، العراق،1998م
6. عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية، الخرطوم، السودان، مايو 2000م.
7. أحمد زهير شاميا، النقود والمصارف، زهران للطباعة والنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1992م.
8. خالد وهيب، إدارة العمليات المعرفية، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
9. طارق طه، إدارة البنوك، القاهرة، الأزريطة، الحرمين للكمبيوتر، 2010م
10. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، القاهرة، الدار الجامعية، 2001م.
11. د. محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية مدخل مقارن، بدون تاريخ.
12. د. منير هندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1996م.
13. سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1993م.
14. جميل محمد سلمان خطاطية، التمويل الأربعون، دار النهضة، بيروت، 1986م
15. فؤاد السركاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 1999م.
16. منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، الطبعة الأولى، 1991م
17. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل (دون طبعة) (دون تاريخ)
18. الصديق طلحة محمد رحمه، التمويل الإسلامي في السودان ورؤى المستقبل (السودان: المكتبة الوطنية، 2006م).
19. سراج الدين عثمان مصطفى، صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2007م.
20. محمد محمود المكاوي، مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2003م.
21. محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المنصورة، القاهرة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2012م.
22. محمد عبد المنعم أبوزيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2000م

23. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009م.
24. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر، الأردن، عمان، 2016م
25. خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، بيروت، لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1990م،
26. محمد علي القري، مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج9، 14، 2002م.
27. الوزير فرح الوزير، مخاطر الائتمان الذي تتولاه البنوك التجارية، القاهرة، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، 1963م
28. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2013م
29. سمير الشاهد، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل، إدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، 2005م،
30. عبد الحليم محمد علي، التحوط لمخاطر صيغ التمويل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299م، 2005م.
31. سيد الهواري، الموسوعة العملية والعلمية للبنوك الإسلامية، ج6، 1982م
32. عطية السيد فياض: التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية وأثرها في تعويق دورها الاستثماري، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، 2000م،
33. عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة المخاطر التعثر المصرفي من وجهة النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007م.
34. د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة لثالثة دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010م.
35. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006م.
36. د. شيرين صبيح أبو رجحة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2009م.
37. د. منير هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1992م،
38. د. محمد أمين عزت، الإدارة التمويلية من الشركات، الظهران، 1989م،
39. د. منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999م،
40. د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتحويل، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998م
41. د. فائق التجار، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، عمان، مطبعة بنك الإسكان، 1997م
42. عبد السلام لفتة سعيد، المخاطر الائتمانية وأثرها في سياسات الإقراض، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 1996م
43. عبد المعطي أرشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للنشر، 1999م
44. مصطفى حمد الزرقا، نظام التأمين، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامية، طبعة أولى، 1980م

45. محمود حسين، دور التسهيلات المصرفية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، مذكرة غير منشورة، 1998م
46 . عبد الفتاح مراد، المعجم القانوني، رباعي اللغة، ص363
47. اتحاد المصارف العربية، إدارة الائتمان وتقديم المخاطر (بدون تاريخ) بيروت.
48. أبن منظور، لسان العرب، مج 4، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية

49. سلسلة مطبوعات بنك فيصل الاسلامى 2020

50 . سلسلة مطبوعات بنك التضامن2020

51. سلسلة مطبوعات بنك النيل للتجارة والتنمية2020

ثانيا:قائمة المراجع الاجنبية: **English References**

- **book**

1.Varghan, Emmett an another, Fundamentals of risk and indusance Tohanwiky and Dones 1999

2.Megginson, Willian Corporate Finance theory reading, mass adison wisely 1997

3.John Cooper, The management ad negulation of bank (Londo macmill o publisher Hd 1984.

4.Roger H, Credit Andysis. Y: John Wiely and sons 1983

5,Joseph F. Sinky, Commercial Bank Financial Manager N.Y Macmillam Publishing co. inc 1983.

6.Sheridan Titman, Financial Management, Principal and Application, 11th edition, Pearson, 2011

7.Charles Gibson, Financial Statement Analysis, 12th edition, The University of Toledo, Emerities, 2011

*** مواقع الانترنت**

محرك البحث قوقل

www.google.com

الملاحـــق

- **خطاب المحكمين**
- **الاستبانة**
- **محكمو الاستبانة**

ملحق رقم(1)

خطاب المحكمين

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كليـة الدراسات العليا

الاخ الكريم / ..... حفظة الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الموضوع : تحكيم استبانة

بالاشارة للموضوع اعلاه ,أرفق لفضيلتكم استبانة تمثل أداة الدراسة الاساسية والتى تتعلق بالجانب الميداني لأطروحة الدكتوراة فى الدراسات المصرفية والتى هي بعنوان :

أثر تحليل مخاطر الائتمان على قرارات منح التمويل

ولما لديكم من خبرة علمية وعملية أرجو التكرم بتحكيم الاستبانة , ويسرنى أن اتلقى ملاحظاتكم القيمة والمفيدة حتى تخرج الدراسة بالصورة العلمية المطلوبة وتكون اضافة للعلم والمعرفة .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير, , , ,

البـاحـث: مصعب حسن أحمد عبد الرحمن

لأي استفسار او لغرض الحصول على نسخة من نتائج الدراسة عند اكتمالها مراسلة الباحث على:

0123798973

Mosabhassan271@gmail.com

ملحق (2)
الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كليـة الدراسات العليا

حضرة الأخ / الأخت..... المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

يقوم الباحث بإجراء دراسة يرجى التكرم بتعبئة الاستبانه والتي تهدف لدراسة :

أثر تحليل مخاطر الائتمان على قرارات منح التمويل

وذلك لأغراض الحصول على درجة الدكتوراة في الدراسات المصرفية .

تم تصميم هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمـة للقيام بهذا البحث ، نقدر لكم تعاونكم معنا في تعبئة الاستبانة نؤكد لكم أن البيانات المقدمة ستحاط بالسرية التامة ، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وحسب الأصول والقواعد العلمية .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير, , , ,

البـاحـث: مصعب حسن أحمد عبد الرحمن

لأي استفسار او لغرض الحصول على نسخة من نتائج الدراسة عند اكتمالها مراسلة الباحث على:

0123798973

Mosabhassan271@gmail.com

القسم الاول: البيانات الشخصية :

ارجو التكرم بوضع علامة (√) امام الخيار المناسب لكل عبارة من العبارات التالية :

1/ العمر :

اقل من 25سنة ☐ 25سنة واقل من35سنة ☐ 35سنة واقل من45سنة ☐

45سنة واقل من 55 سنة ☐ اكثر من 55سنة ☐

2/ المؤهل العلمي :

أ/ بكالوريوس ☐ ب/ دبلوم عالي ☐ جـ/ ماجستير ☐ د/ دكتوراة ☐

هـ/ أخرى ☐ اذكرها ....

3/التخصص العلمي :

أ/ دراسات مصرفية ☐ ب/ إدارة أعمال ☐ جـ/ إقتصاد ☐ د/ محاسبة ☐

هـ/ أخرى ☐ اذكرها .....

4/المركز الوظيفي :

أ/ مدير فرع ☐ ب/ نائب مدير فرع ☐ جـ/ رئيس قسم الاستثمار ☐

د/موظف استثمار ☐ هـ/ رئس قسم المخاطر ☐ و/موظف مخاطر ☐

ح/اخرى ☐ اذكرها.....

6/سنوات الخبرة :

أ/ اقل من 5سنوات ☐ ب/ 5سنوات واقل من10سنوات ☐ جـ/ 10سنوات واقل 15سنة ☐

د/ 15 سنة فاكثر ☐

ثانيا : عبارات متغيرات الدراسة .

المتغير الاول : المخاطر المتعلقة بالعميل:

فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر المتعلقة بالعميل ، يرجي التكرم بابداء الراي حول اهميتها النسبية فى اتخاذ قرار التمويل , وذلك بوضع اشارة (√) فى المكان المناسب.

	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أواف ق بشدة
1	يقوم البنك بالاستعلام عن السمعة المالية للعميل طالب التمويل.					
2	يراعى في الاعتبار سمعة العميل الاجتماعية فى قرار منح التمويل.					
3	يراعى شخصية العميل من حيث الالتزام فى منح التمويل.					
4	دراسة البنك لحاجة العميل للتمويل والغرض منه قبل اتخاذ قرار منح التمويل.					
المتغير الثاني : المخاطر المرتبطة بالقطاع الذى ينتمي اليه العميل: فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي اليه العميل ، يرجي التكرم بابداء الراي حول اهميتها النسبية فى اتخاذ قرار التمويل , وذلك بوضع اشارة (√) فى المكان المناسب.						
5	يراعى عند منح التمويل القطاع الذي يعمل فيه العميل.					
6	عند منح التمويل يراعى قدرة العميل على ادارة مشروعة بنفسة.					
7	دراسة الظروف التشغيلية والانتاجية للقطاع الذى يعمل فيه العميل عند منح التمويل.					
8	يراعى عند منح التمويل حصة العميل وموقعة التنافسي في السوق.					
9	يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي ومدي مقدرة العميل على مواكبة هذا التطور.					

المتغير الثالث : المخاطر المرتبطة بالنشاط الذى تم تمويله :

فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله ، يرجي التكرم بابداء الراي حول اهميتها النسبية فى اتخاذ قرار التمويل , وذلك بوضع اشارة (√) فى المكان المناسب.

	العبارة	أوافق بشدة	أواف ق	محايد	لا أواف ق	لا أوافق بشدة
10	يقوم البنك بدراسة تأثير نوع النشاط الذي يقوم به العميل علي مقدرته على السداد .					
11	يحدد البنك نوع الائتمان التى يرغب بمنحها للعميل بناء على نوع النشاط الذي يقوم به.					
12	يحدد البنك حجم الائتمان التى يرغب بمنحها للعميل بناء علي نوع النشاط الذي يقوم به.					
13	يراعى نوعية الضمان المقدم عقارى ,اوراق مالية, بضائع فى قرار منح التمويل.					
المتغير الرابع : المخاطر المتعلقة بالظروف العامة (الاقتصادية و السياسية): فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر المتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية ، يرجي التكرم بابداء الراي حول اهميتها النسبية فى اتخاذ قرار التمويل , وذلك بوضع اشارة (√) فى المكان المناسب.						
14	يقوم البنك بمراجعة وملائمة سياسته الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية .					
15	يراعى البنك الظروف الإقتصادية والسياسية على قيمة التمويل المراد منحه					
16	يقوم البنك بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي التمويل تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية .					
17	يراعى الظروف الإقتصادية والسياسية على فترة السداد الممنوحة لطالبي التمويل					

المتغير الخامس : المخاطر المتصلة باخطاء البنك :

فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر المتصلة باخطاء البنك ، يرجي التكرم بابداء الراي حول اهميتها النسبية فى اتخاذ قرار التمويل , وذلك بوضع اشارة (√) فى المكان المناسب.

	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أواف ق	لا أواف ق بشدة
18	يراعى متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به.					
19	مراعاة نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية فى البنك للتمويل الممنوح.					

20	يراعى توفير الخبرات المتخصصة والتى تتمتع بالكفاءة فى ادارة الائتمان .					
21	توفر قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك فى متابعة الائتمان الممنوح.					
22	متابعة ودراسة الضمانات وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب.					

المتغير التابع :- قرارات منح التمويل :

فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بقرارات منح التمويل ، يرجي التكرم بابداء الراي حول اهميتها النسبية وذلك بوضع اشارة (√) فى المكان المناسب.

	العبارة	**أوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أواف ق**	**لا أواف ق بشدة**
23	لدى المصرف سياسة إئتمانية مكتوبة وواضحة عند منح التمويل.					
24	يقوم موظفو الإئتمان بإجراء مقابلات مع طالبي الإئتمان للتعرف على الغرض من الإئتمان الممنوح .					
25	يعمل المصرف علي تحقيق الموازنة بين السيولة والإئتمان الممنوح للعملاء.					
26	يتاكد البنك بأن الإئتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقا لسياسته الإئتمانية وسياسة البنك المركزى.					
27	يراعى تحليل المخاطر والضمانات فى اتخاذ قرار منح التمويل .					

ملحق رقم (3)

محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	العنوان
1	برفيسور: احمد علي احمد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د. ابراهيم فضل المولي البشير	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د. هويدا ادم الميع	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
4	د.عبدالسلام ادم	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	د. ماجدة حمزه خليفة	جامعة امدرمان الاسلامية
6	د. صديق البدوى احمد عوض	كلية الجزيرة التقنية
7	ابوبكر عثمان محمد	بنك النيل للتجارة والتنمية
8	د. اسعد جميل ابو عامر	عضو جمعية مدققى البنوك-الاردن
9	د.عمر الطاهر حسن سعيد	بنك التضامن الاسلامي
10	د.صديق عبدالرحمن شعيب	كلية الجزيرة التقنية